اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (42) يوليو 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

ملف العدد > صـ 23

المنطقة الحرة عدن:
بين التعثر وفرص الانتعاش

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عدن - اليمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

■ معرض الحبوب بخنفر.. خطوة متقدمة نحو السيادة الغذائية في أبين..... ◄ 14

تطورات اقتصادية

■ وجهة نظر: البنك المركزي اليمني (عدن) والمزادات العلنية للدولار الأمريكي
- أ.د. جلال عبدالله حاتم..... ◄ 15

■ كيف وصل الاقتصاد اليمني لحالة الانهيار؟
- أ.د. محمد علي القحطاني ◄ 17

■ البصل الحضرمي يتعثر على حدود الوديعة
- أ. زكي هادي باحشوان..... ◄ 19

■ رؤية حول استعادة دور المنطقة الحرة عدن في تعزيز مستقبل النشاط الاقتصادي لعدن: الانطلاقة – التعثر واسبابه – الحلول - أ. علوي باهرمز... ◄ 23

■ مستقبل البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى - م. ناصر صالح عبدالرب متاش..... ◄ 32

■ سعر الصرف في صنعاء وهمي أم منظم وقائم على التحويلات بدرجة أساسية - أمير ردفان عبدالله صالح..... ◄ 41

أسعار الصرف

■ تحليل أسعار الصرف لشهر يوليو ◄ 11

■ تحليل أسعار السلع لشهر يوليو ◄ 45

مقالات اقتصادية

■ تعامل القطاع الخاص مع الموظفين (فجوة العدالة وتحديات الشركات الناشئة) - د. أحمد مبارك بشير..... ◄ 49

مستقبل الأبحاث والاستكشافات الجيولوجية والتعدين في الفرص المحتملة والصعوبات التي تواجهها - محمد علي متاش..... ◄ 56

من أوراق عمل ورش الرابطة

■ **الصعوبات في القطاع البنكي والنقدي ورؤية القطاع الخاص لتجاوز الازمة في ظل الأوضاع الراهنة**
د. محمد صالح الكسادي ◄ 62

تجارب اقتصادية ناجحة

■ استونيا من الشيوعية للرأسمالية .. رحلة تحول ناجحة
- د. سامي محمد قاسم > 59

الاقتصاد والناس

■ **تأثير عدم الاستقرار في اليمن على مستوى الحياة**
- د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... > 74

هيئة التحرير:

رئيس التحرير

د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:

د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:

د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

الإخراج الفني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. جلال عبدالله حاتم

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

أ. فواز الحنشي

الافتتاحية

أزمات عدن وأولويات الحل

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

في مقدمة هذه الأزمات تبرز أزمة قطاع الكهرباء، التي تمثل تحديًا حرجًا للبنية الاقتصادية والمعيشية على حد سواء. فمع تراجع قدرات الدولة التمويلية، وشح تدفقات النقد الأجنبي، توقفت عمليات استيراد الوقود، كما تعطلت الاستفادة من الخام المحلي، ما أدى إلى تراجع إنتاج الطاقة إلى مستويات لا تتجاوز 4 ساعات تشغيل يوميًا، وهو ما يعطل النشاط الاقتصادي، ويرفع من تكاليف الإنتاج، ويقيد فرص الاستثمار المحلي

إلى جانب ذلك، تُواجه المحافظة أزمة في توفير الغاز المنزلي وغاز السيارات، نتيجة خلل في سلاسل التوزيع، واستمرار تهريب كميات كبيرة من المخصصات إلى خارج النطاق الجغرافي للمدينة، مما يؤثر سلبًا على الأمن الطاقوي للأسر والمنشآت الصغيرة

وعلى الصعيد النقدي والمالي، تتعمق أزمة انهيار العملة الوطنية (الريال اليمني) كنتيجة للحرب والأزمة الاقتصادية، وفجوة التمويل الخارجي، وضعف الإيرادات العامة، مما أدى إلى تآكل الدخول الحقيقية للمواطنين. وتفاقم الأمر مع عدم انتظام صرف رواتب الموظفين، الأمر الذي أضعف الطلب المحلي، وساهم في توسع رقعة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

ترافق ذلك مع توقف العملية التعليمية في العديد من المدارس، مما يهدد رأس المال البشري على المدى المتوسط والبعيد، في حين تعاني المنظومة الصحية من ضعف التمويل وغياب التنسيق، ما ساعد في عودة وانتشار الأوبئة، ورفع مستوى المخاطر الصحية في بيئة تفتقر للبنية الوقائية

اللافت في المشهد هو غياب استراتيجية استجابة فاعلة من قبل السلطات المركزية والمحلية، ما جعل عدن تعاني من فراغ إداري وتخطيط استراتيجي، رغم كونها تمثل مركز ثقل اقتصادي، وبوابة لوجستية مهمة

> ■ تعيش مدينة عدن اليوم في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية شديدة الهشاشة، تعكس مآلات تراكمات مزمنة من الإهمال المؤسسي، والاختلالات الهيكلية في منظومة الإدارة العامة، إلى جانب تداعيات الحرب والصراع السياسي. وقد تحولت هذه العوامل مجتمعة إلى أزمات متعددة الأوجه، متداخلة التأثير، ومتسارعة التدهور

إن معالجة هذه الأزمات لا تحتمل المزيد من التأجيل، وتتطلب مقاربة اقتصادية متكاملة قائمة على تحديد أولويات إصلاح عاجلة، تبدأ بإنشاء صندوق استقرار لخدمات الطاقة، وضبط سلاسل الإمداد للغاز والوقود، وتفعيل آليات التنسيق المالي والنقدي بين الحكومة والبنك المركزي، إلى جانب إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم والصحة والخدمات الأساسية

عدن اليوم بحاجة إلى رؤية اقتصادية إنقاذية تُدار بكفاءة عالية، وإرادة سياسية تترجم التحديات إلى حلول قابلة للتنفيذ. فالفجوة لم تعد فقط في الموارد، بل في الإدارة والتخطيط والحوكمة

مـــن نحـــــن؟

نبـــذة عـــــن التأسيس:

تأسســت مجموعــة رابطــة الاقتصاديــن علــى تطبيق الواتســاب من قبل د. حســين الملعسي رئيس قســم الاقتصاد الدولي فــي كلية الاقتصــاد والعلوم السياســية/ جامعــة عــدن، حيــث لقــت الفكــرة استحســانا لدى المؤسســون الأوائل الذين انضموا إلــى المجموعــة مــن الأكاديميين ورجــال المال والأعمال والإعلاميين والمســؤولين التنفيذيين، والذيــن بمجموعهــم شــكلوا النــواة الأولــى لرابطــة الاقتصاديين.

وفــي تاريــخ 7 مــارس عــام 2022 تــم تأســيس مؤسســة الرابطــة الاقتصاديــة كمؤسســة رســمية تعمــل وفقــاً لتصريح مزاولة النشــاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشــؤون الاجتماعيــة والعمل

الرسالة:

تســعى الرابطــة أن تكــون منبــرًا اقتصاديًــا لكل المهتميــن في الشــأن الاقتصادي، في إطار شــراكة تســعى إلى معافــاة الاقتصــاد، وتقديــم مقترحات بالحــلول والمعــالجات للمشــكلات الاقتصــادية، كإسهام في تحقيق النمــو الاقتصادي، وتحسين بيئــة الأعمال علــى طريق النمو المســتدام

الرؤيــة:

خلق شــراكة مجتمعيــة رائدة، والعمــل الجماعي لإيجــاد حلــول مبتكــرة للمشــكلات الاقتصاديــة، ووضــع أســس علميــة للشــراكة بيــن الدولــة والقطــاع الخــاص؛ لتحقيق شــــروط معقولة لمعافــاة الاقتصــــــاد

القيــم:

يحكم عمل المؤسســـــة منظومة من القيـــم والتي تتجســـــد فـــي المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبـــــادرة والعمل الجماعـــــي

الأهـــداف:

- تشــجيع قيام شــراكة مجتمعية تســهم فــي إعادة بنــاء الاقتصــاد الوطنــي من أجــل الاســتفادة من كل الطاقــات المتاحة فــي المجتمع
- المســاهمة فــي دراســة المشــكلات الاقتصاديــة وتقدم حلول ومعالجات تســاعد في خلــق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المســاهمة فــي تنفيذ المشــروعات التــي تتبناها المنظمــات الدوليــة في مجــال التنميــة المجتمعية
- إعــداد الدراســات والبحــوث الاقتصاديــة بما فيه خدمة رجــال الأعمــال وتنمية اقتصــاد البلاد.
- تبنــي عقــد الــورش والنــدوات والمؤتمــرات المتخصصــة فــي مجــالات الاقتصــاد والتنميــة
- العمــل على إصــدار دورية خاصة للرابطة تنشــر فيهــا نتاج الحلقــات النقاشــية والــورش والمؤتمرات المتخصصة وإشــهار التجارب الناجحــة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشــية عبــر مجموعــة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشــاكل الاقتصادية الراهنة والخــروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسســة
- تنشــيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العــام وتطور علاقــات مع منظمــات المجتمــع المدني المناظــرة محلية ودولية
- الســعي للإســهام الفعــال مــع الجهات الرســمية لوضــع السياســات والأجــراءات والقوانيــن المنظمة للنشــاط الاقتصادي في البلاد بما يســاعد على تحســين بيئــة الأعمال
- تقديــم الإستشــارات الاقتصادية لأعضــاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشــاء منصــات إلكترونيــة للرابطة تعكــس رؤيتها ورســالتها وأهدافها وأنشــطتها المختلفة

- تنشــيط الحوارمع المهتمين في الشــأن الاقتصادي العام وتطوير علاقــات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: **(98600)**

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	**الحجم**	**السعر (ريال يمني)**
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جولة القطيبي
info@taibataden.com
TaibatAdenTrading
www.taibataden.com
taibataden94

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

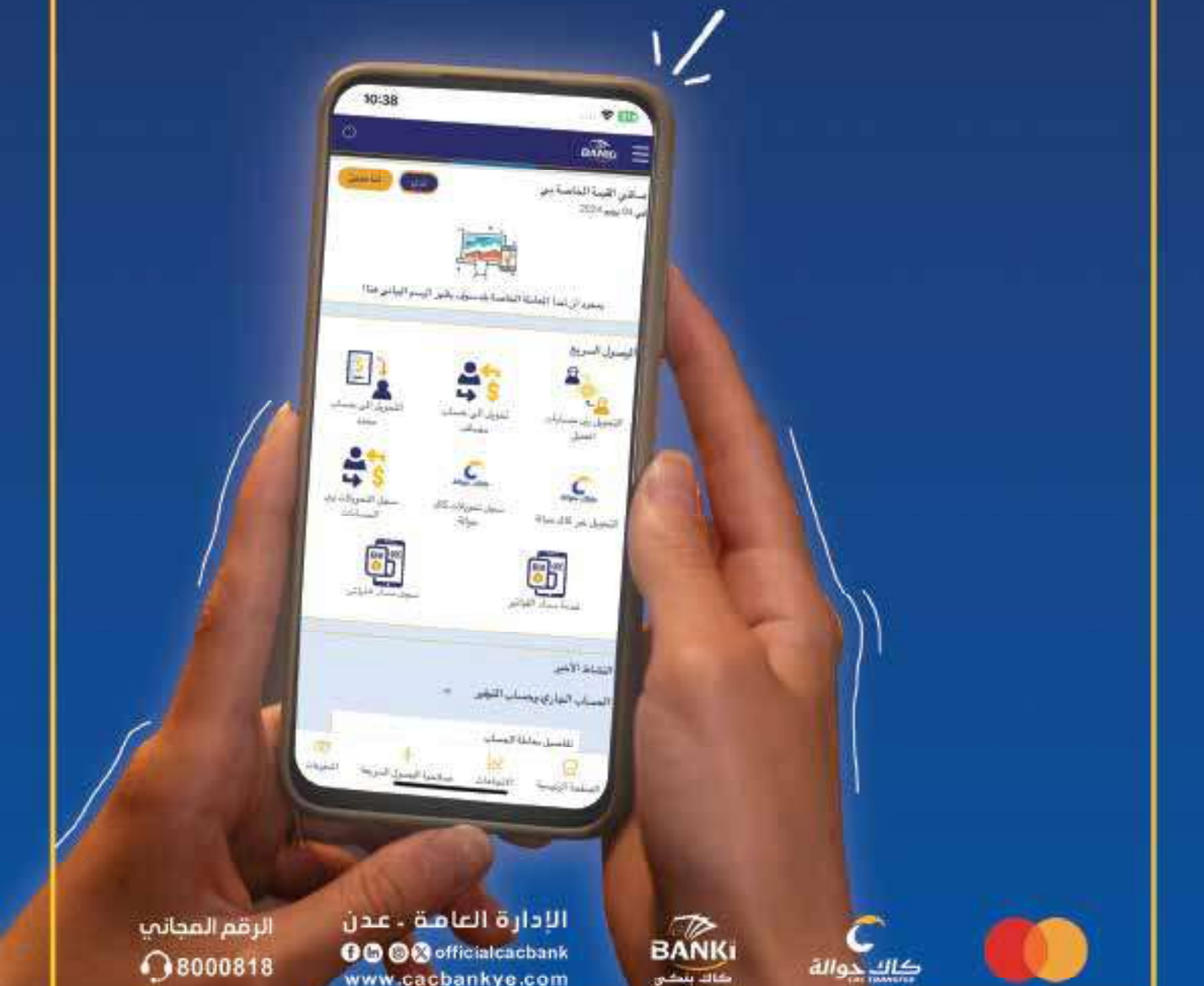

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر يونيو 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

اولًا: حركة أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار لشهر يونيو 2025م:

من خلال الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار صرف العملات الأجنبية نلاحظ ارتفاع كبير لسعر الصرف بنسبة 7.7 %، بمتوسط شهري بلغ 698.35 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و2662.9 ريال يمني مقابل الدولار خلال نفس الشهر تجاوز حدود 700 ريال في 18 يونيو واستمر الارتفاع بدون أي إجراءات تحد من ارتفاعها اخذت معها ارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية وزادت معها مُعانات الأفراد في المجتمع. (انظر جدول رقم (1))

ثانيًا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

مع استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في محافظة صنعاء وارتفاعها الجنوني في محافظة عدن تتفاقم الفجوة بين المحافظتين إذ بلغ اقصى حدود الارتفاع 413 %

ثالثاً: المزاد المعلن خلال شهر يونيو 2025م:

من خلال الجدول رقم (2) الموضح لحركة المزاد المعلن خلال الشهر هناك مزاد واحد بقيمة خمسون مليون دولار فقد تم قبول عشرون مليون ومائتان وثلاثة وستون، بما يعادل أربعة وخمسون مليار ريال يمني، بنسب تغطية تتراوح بحوالي (41 %)، وكان سعر الإرساء بلغ 2659 ريال يمني مقابل الدولار

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يونيو لعام 2025م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(14/2025)	29 يونيو	2742	2659	2659	50,000,000	20,263,000	53,879,317,000	41%	100%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يونيو لعام 2025م

البيانات		أسعار السوق - محافظة عـدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يـونـيـو	666	667.5	2534	2546	139.8	140.2	535	537
02	يـونـيـو	668	670	2541	2556	139.8	140.2	535	537
03	يـونـيـو	669	671	2545	2559	139.8	140.2	534	537
04	يـونـيـو	673	676	2555	2575	139.8	140.2	534	537
05	يـونـيـو	675	678	2568	2586	139.8	140.2	534	537
06	يـونـيـو	675	678	2568	2586	139.8	140.2	534	537
07	يـونـيـو	675	678	2568	2586	139.8	140.2	534	537
08	يـونـيـو	675	680	2568	2594	139.8	140.2	534	537
09	يـونـيـو	675	678	2568	2586	139.8	140.2	544	545
10	يـونـيـو	675	678	2568	2586	139.8	140.2	544	545
11	يـونـيـو	678	681	2579	2598	139.8	140.2	534	537
12	يـونـيـو	682	685	2595	2613	139.8	140.2	534	537
13	يـونـيـو	687	690	2614	2632	139.8	140.2	534	537
14	يـونـيـو	688	692	2617	2639	139.8	140.2	534	537
15	يـونـيـو	693	697	2636	2659	139.8	140.2	534	537
16	يـونـيـو	694	697	2640	2659	139.8	140.2	534	537
17	يـونـيـو	698	700	2655	2670	139.8	140.2	534	537
18	يـونـيـو	707	711	2690	2712	139.8	140.2	534	537
19	يـونـيـو	711	714	2705	2723	139.8	140.2	534	537
20	يـونـيـو	714	717	2716	2735	139.8	140.2	534	537
21	يـونـيـو	713	716	2712	2731	139.8	140.2	534	537
22	يـونـيـو	718	721	2731	2750	139.8	140.2	534	537
23	يـونـيـو	719	722	2735	2735	139.8	140.2	534	537
24	يـونـيـو	725	730	2758	2784	139.8	140.2	534	537
25	يـونـيـو	712	717	2709	2735	139.8	140.2	534	537
26	يـونـيـو	718	723	2731	2758	139.8	140.2	534	537
27	يـونـيـو	720	722	2739	2754	139.8	140.2	534	537
28	يـونـيـو	720	722	2739	2754	139.8	140.2	534	537
29	يـونـيـو	718	720	2731	2746	139.8	140.2	534	537
30	يـونـيـو	717	719	2728	2742	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO
THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN
بيت الكهرباء الأول في اليمن
شركة آل زاهر الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة
Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM
ELECTROMECHA

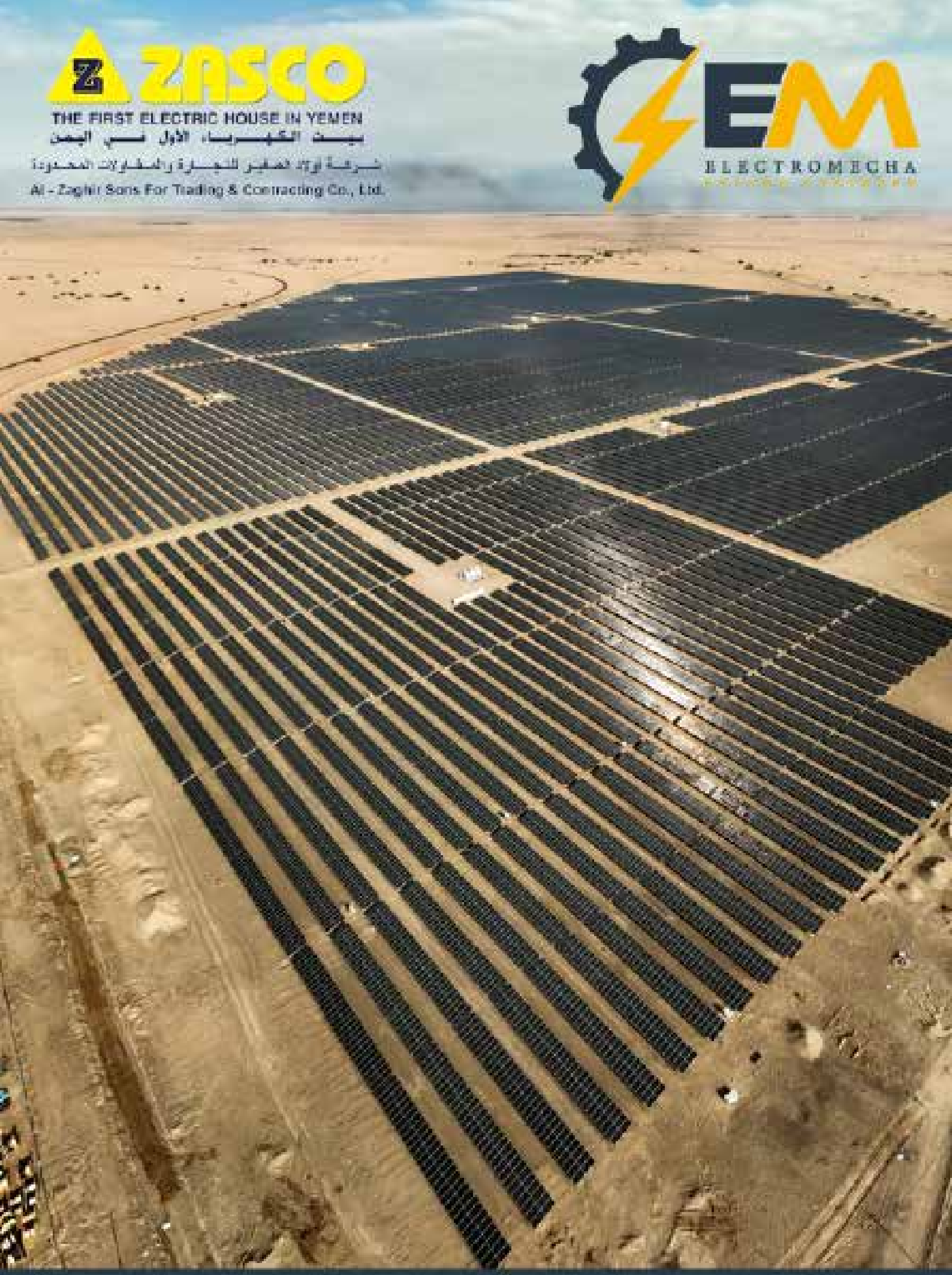

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

وجهة نظر: البنك المركزي اليمني (عدن) والمزادات العلنية للدولار الأمريكي

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
مستشار مجلس أمناء جامعة
أم القيوين - دولة الإمارات

لا شك بأن اللجوء إلى المزادات العلنية للدولار الأمريكي التي ينظمها البنك المركزي اليمني (عدن) إنما يأتي ليحقّق عدة أهداف رئيسة، في ظل بيئةٍ اقتصاديةٍ وماليةٍ هشَّة. ونحاول فيما يلي تقديم لمحةٍ عامّةٍ عن هذه الأهداف وتقييمٍ مقتضبٍ لمدى تحقيقها:

يمكن عرض أهداف مزادات الدولار الأمريكي في البنك المركزي اليمني (عدن)، على النحو التالي:

1) استقرار سعر الصرف، إذ تهدف المزادات إلى الحد من تقلبات سعر صرف الريال اليمني من خلال ضخّ الدولار الأمريكي في السوق، مما يخفّف ضغط الطلب على العملة الأجنبية

2) ضمان وصول المستوردين إلى العملة الأجنبية، فمن خلال توفير الدولار لمستوردي السلع الأساسية - وخاصة الغذاء والدواء وغيرها - يهدف البنك المركزي اليمني إلى الحفاظ على توافر الإمدادات الأساسية والحدّ بعض الشيء من التضخم

3) تعزيز الشفافية وتنظيم معاملات العملات الأجنبية، حيث تهدف آلية المزادات إلى استبدال أسواق العملات غير الرسمية أو غير الشفافة، وضمان تخصيص العملة الصعبة بناءً على

معايير واضحة

4) إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي، فمن خلال توجيه العملات الأجنبية عبر البنوك المرخصة المشاركة في المزادات، يُشجّع البنك المركزي اليمني في عدن على استخدام القنوات المصرفية الرسمية

5) دعم الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، حيث تُعطى الأولوية لمستوردي المواد الغذائية والأدوية للحدّ من تقلبات الأسعار، ودعم الأمن الغذائي، وتخفيف المعاناة الإنسانية

ماذا عن التقييم: هل تحقّقت هذه الأهداف؟

نستطيع القول بأن تلك الأهداف تحققت جزئياً، مع وجود تحديات وصعوبات كبيرة، كما سنرى أدناه:

1- استقرار سعر الصرف: تحقق جزئياً ولكن دون الطموح المأمول به. فقد ساعدت المزادات في حالاتٍ معينةٍ في الحد من الانخفاض السريع في قيمة العملة من خلال ضخ السيولة. لكن، لا يزال سعر الصرف متقلباً بسبب محدودية الاحتياطيات والمضاربة وازدواجية السلطات النقدية (عدن مقابل صنعاء) وعوامل أخرى سنأتي على ذكرها في خلاصة موضوعنا هذا

2- وصول المستوردين: تحقق بشكل معتدل، حيث استفاد مستوردو السلع الأساسية، خاصةً عندما تكون مخصصات المزادات واضحة وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال هناك تأخير وانعدام للشفافية في التخصيص، ولا يستطيع جميع المستوردين الحصول على الدولار بأسعار المزادات الرسمية

3- الشفافية والرقابة: محدودة، فعلى الرغم من أن المزادات تعدُّ أكثر شفافية من الممارسات السابقة، إلى أن التقارير تشير إلى أن آليات الرقابة لا تزال محدودة، وبالتالي فإن احتمالية الفساد أو المحسوبية، وذلك في ظل ضعف وصعوبة التحقُّق من توجيه الدولارات نحو الواردات المقصودة تبقى أكبر. (وهذا يذكّرنا بما جرى في العراق في فترةٍ ما مع الفارق في حجم المزادات)

4- تعزيز القطاع المصرفي: للأسف لم يتحقق بالكامل. إذ لا تزال العديد من المعاملات تتم خارج النظام المصرفي، كما ان ثقة الجمهور المحدودة في البنوك التجارية تعيق التحول المقصود بعيداً عن القنوات غير الرسمية

5- الأمن الغذائي وتخفيف التضخم: يمكن القول بأنّه فعّال إلى حد ما، أي بالنسبة المتوقعة. فالاستقرار "المؤقت" للأسعار خلال المزادات المموّلة جيدًا، لا يلبث أن يتبدّد مجدداً. وهنا لا بد من لفت النظر إلى أن ارتفاع الأسعار العالمية، وانقطاعات سلسلة التوريد، والتحديات اللوجستية المرتبطة بالحرب تقلل من فعاليتها على المدى الطويل

وعليه، يمكن القول بأن مزادات الدولار التي يُجريها البنك المركزي اليمني في عدن تُعدّ أداةً ضروريةً في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة في البلاد، وتهدف إلى استقرار العملة، ودعم التجارة، وحماية السكان من تفاقم الفقر. إلا أن فعاليتها سرعان ما تتهاوى أمام التحديات التالية:

- ضعف الرقابة والتنفيذ،
- نظام مصرفي مركزي مزدوج (صنعاء مقابل عدن)،
- احتياطيات أجنبية محدودة جداً لأسبابٍ معروفة،
- هشاشة المؤسسات والفساد.

ولكي نلمس تحسيناً نسبياً للنتائج، يحتاج البنك المركزي اليمني إلى:

- زيادة الشفافية (مثل نشر المعايير)،
- مراقبة الاستخدام الفعلي للدولار المخصّص،
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية،
- مواءمة السياسة النقدية مع الجهود الوطنية الأوسع نطاقًا لتحقيق الاستقرار

وختاماً، يجب التنويه إلى أن مزادات البنك المركزي اليمني بالدولار الأمريكي لا تمثّل سوى خطوةٍ واحدةٍ نحو معالجة أزمة العملة في البلاد، إلا أن نجاحها مُقيَّد بتحديات اقتصادية وسياسية أوسع نطاقاً. ولكي تحقّق هذه المزادات أهدافها المقصودة بالكامل، فإنها تحتاج إلى أن تكون جزءاً من استراتيجية أكثر شمولاً تتضمن الإصلاحات الاقتصادية وتحسين الحكم والاستقرار السياسي، وهو ما يمكن مناقشته لاحقاً بإذن الله

كيف وصل الاقتصاد اليمني لحالة الانهيار

■ أ.د. محمد علي قحطان

في عام 2011 اجتاحت المدن اليمنية ثورة شعبية عاصفة ادت الى انقسام القوات المسلحة اليمنية إلى مؤيدين للثورة ومناصرين لها وأخرون متمسكين بالطاعة لنظام الرئيس الراحل علي عبدالله صالح ومع المواجهات العسكرية بين الفريقين (شباب الثورة ومن انظم اليهم من الضباط والافراد بمقابل القوات التي بقت متمسكة بالنظام)، تدخلت السعودية بما أسمي بالمبادرة الخليجية، التي أدت الى تنحي الرئيس الراحل علي عبدالله صالح من الرئاسة لنائبه عبدربه منصور هادي وتقاسم السلطة بين المؤتمر الشعبي العام برئاسة زعيمه علي عبدالله صالح واحزاب اللقاء المشترك التي احتوت الثورة وقامت بتوجيهها لتنتهي بفترة انتقالية حسب المبادرة الخليجية. وكان اهم إنجاز للفترة الانتقالية عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل والخروج بوثيقة تتضمن معالجات للقضايا اليمنية وإعادة بناء الدولة بشكل اتحادي فدرالي يضمن تقسيم السلطة والثروة ويضع حد نهائي للصراع على السلطة وتحقيق سلام دائم يمكن اليمن من الخروج من حلقة الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي واللحاق بركب التطور الحضاري الإنساني الذي وصلت إليه دول العالم في عصرنا الحاضر. إلا أن القوى المناهضة للثورة والتي اعتبرت أن الثورة افقدتها بعض المصالح الخاصة وتتجه بالبلاد بعيدا عن هيمنتها على السلطة والثروة،

شكلت تحالف بقيادة جماعة الحوثيين وانقلبت على مخرجات الحوار الوطني ومسار الفترة الانتقالية في سبتمبر 2014 لتبدأ اليمن مسيرة التدهور الاقتصادي والإنساني، الممكن تتبع اهم خطواته على النحو الآتي:

1) تم الاستيلاء على مؤسسات الدولة ومنها البنك المركزي اليمني والاستيلاء على كافة أرصدة البنك بالعملات الأجنبية والمحلية وبدأ باستنزافها. إذ توقف تدفق إيرادات الدولة من الأوعية الإيرادية وبالأخص إيرادات النفط والغاز الطبيعي المسال الذي كان يشكل المورد الأساس لخزينة الدولة وميزان مدفوعاتها. إذ غادرات شركات انتاج النفط والغاز من اليمن بسبب المواجهات العسكرية وانهارت مؤسسات الدولة.

2) بعد هروب الرئيس عبدربه منصور هادي من صنعاء إلى عدن، ثم إلى الرياض ودخول القوات السعودية والإمارات بهدف معلن وهو استعادة الدولة من الانقلابيين وتم اخراج القوات التي قادتها جماعة الحوثي من كافة المحافظات الجنوبية واسناد مقاومة مأرب وتعز للسيطرة على أجزاء منها اعلن الرئيس عبدربه اعتبار عدن عاصمة سياسية مؤقتة للدولة اليمنية بدلا من صنعاء التي اصبحت بقبضة الحوثيين وحلفائهم بزعامة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح وبدأ بتشكيل سلطتين: احدهما في صنعاء والأخرى في عدن، اكتسبت سلطة عدن الشرعية الدولية واصبحت الممثل الشرعي للدولة اليمنية وظلت سلطة الانقلاب في صنعاء تعيد تشكيل مؤسسات الدولة حسب اجندتها. الأمر الذي قاد لتآكل سلطات الدولة المختلفة وبالتالي انهيار مؤسساتها ومن بينها المالية العامة والبنك المركزي اليمني.

3) بعد اعلان عدن عاصمة مؤقتة للدولة أعلن قرار نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن وكان البنك المركزي قد فقد كل ارصدته وأصبح عاجزا عن دفع رواتب الموظفين وغيرها من النفقات العامة وبالتالي تخلت صنعاء عن الاستمرار في تغطية نفقات مؤسسات الدولة واهمها رواتب الموظفين وتحملت مسئولية ذلك السلطة المعتبرة السلطة الشرعية بدعم دول التحالف الداعمة للشرعية بقيادة السعودية والإمارات. إلا أن السلطة الجديدة المنشأة في عدن لم تستطع اعادة بناء البنك المركزي كما لم تستطع السيطرة على الأوعية الإيرادية للدولة واصبحت عاجزة عن تحمل نفقات الدولة العامة، بما فيها رواتب الموظفين.

4) اعلان نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن اعتبر مبرراً لقادة انقلاب صنعاء للتخلي عن مسؤولية دفع الرواتب والنفقات العامة الأخرى وبدأت تشكل نظام مالي واقتصادي خاص بها، وبنفس الوقت كانت السلطة الشرعية في عدن عاجزة أن تكون البديل لتغطية نفقات الدولة

وبالأخص دفع رواتب الموظفين فتم الأخذ بسياسة التمويل التضخمي من خلال طبع عملات نقدية جديدة متميزة عن الطبعة القديمة وكذا تعويم سعر صرف الريال اليمني بطبعته الجديدة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التضخم في مناطق الشرعية وتآكل القيمة الشرائية للريال اليمني بطبعته الجديدة وصولا لحالة الانهيار التي وصل إليها حالياً وتقف السلطة الشرعية عاجزة عن مواجهة التضخم الذي أدى لحالة كساد وكذا العجز في مواجهة انهيار قيمة العملة الوطنية.

5) انتهزت سلطة صنعاء تميز الطبعة الجديدة لتعلن سياسة نقدية مخالفة لما أتخذ في عدن، من خلال إجراءات منع قبول التعامل بالطبعة النقدية الجديدة في مناطق سيطرتها وبنفس الوقت فرض التعامل بما هو متاح من الطبعة القديمة بما فيها المتهالكة التي كان قد تقرر احالتها لمخازن البنك لإتلافها وتثبيت سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية.

6) مع إستمرار تعميق انقسام البنك المركزي اليمني والعملة الوطنية والسياسات النقدية والمالية فقد امتد هذا الانقسام ليشمل انقسام الجهاز المصرفي اليمني بالكامل.

كل ذلك قد أدى إلى انهيار الوضع الاقتصادي والإنساني والاعتماد الكلي على الدعم الخارجي والمساعدات الإنسانية الدولية كما فقدت العملة الوطنية بطبعتيها الجديدة والقديمة وظائفها كنقود تتمتع بالقبول العام ومخزن للقيمة، مع تباين كبير في سعر الصرف بين الطبعة القديمة والطبعة الجديدة في ظل غياب مؤسسات الدولة الفاعلة والتخبط بالسياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى تدفق عائدات المغتربين اليمنيين من السعودية بالريال السعودي وما تقدمه السعودية والإمارات من مخصصات مالية ودعم للمكونات العسكرية التي انشأتها خارج إطار القوات المسلحة اليمنية بالريال السعودي، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح العملة الموثوق بها للتبادل التجاري في الأسواق اليمنية الريال السعودي وبالتالي فان السلع والخدمات تقيم بالريال السعودي والمدخرات بالريال السعودي والدولار.

وبناء على ذلك فإن أي اصلاحات اقتصادية ومالية ان لم تبدأ بمعالجة وضع العملة الوطنية برأينا لن يكتب لها النجاح، الأمر الذي يحتم العمل بسياسة ربط العملة الوطنية اليمنية رسمياً بالريال السعودي. بحيث تتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك بالتنسيق مع النظام السعودي، ومن أهم الإجراءات إلغاء العمل بالريال اليمني بطبعتيه القديمة والجديدة وإصدار عملة نقدية جديدة بغطاء الريال السعودي وسيترتب على ذلك إعادة بناء نظام الرواتب والأجور والميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات اليمني. ويمكن اعتبار ذلك اختبار لمصداقية السعودية في مساعدة اليمن للخروج من الازمة الاقتصادية والإنسانية القائمة.

وفي حالة تحقق ذلك نعتقد بأن الحكومة اليمنية يمكنها مواجهة الانهيار والأزمة الاقتصادية والمالية القائمة وبالتالي التمكن من مواجهة كل التحديات التي تواجه استعادة الدولة وإعادة بنائها

البصل الحضرمي يتعثر على حدود الوديعة

■ أ. زكي هادي باحشوان

البصل الحضرمي هو المرغوب في دول الخليج والقارة الإفريقية، يُعد من أجود أنواع البصل في المنطقة العربية، وله عدة مميزات تميّزه عن غيره، منها:

- النكهة القوية والمميزة: يتمتع البصل الحضرمي بطعم لاذع ونكهة غنية تجعله مثاليًا للطهي وإضافة نكهة قوية للأطعمة
- القشرة السميكة: قشرته الخارجية غالبًا ما تكون سميكة ومتماسكة، مما يساعد على حفظه لفترات أطول
- التحمل للتخزين والنقل: يُعرف بتحمله لفترات تخزين طويلة دون أن يتلف بسرعة، مما يجعله مناسبًا للتصد ير
- القيمة الغذائية العالية: يحتوي على مضادات أكسدة وفيتامينات
- الإنتاج المحلي الطبيعي: يزرع غالبًا بطرق تقليدية دون استخدام مفرط للمبيدات، مما يجعله أكثر طبيعية وصحة مقارنة ببعض الأنواع الأخرى

كل تلك المزايا جعلته من المنتجات المرغوبة، مما زاد الطلب عليه في الأسواق العربية القريبة

أهمية الصادرات النباتية عبر منفذ الوديعة

تُعتبر الصادرات اليمنية عبر منفذ الوديعة ذات أهمية كبيرة، حيث تساهم في :

- تعزيز حركة التبادل التجاري وتوفير العملة الصعبة
- توفير فرصة ثمينة للمنتجين لتسويق منتجاتهم الزراعية والسمكية والحرفية إلى السعودية والأسواق العربية الأخرى
- توفير فرص العمل.
- تحسين الميزان التجاري.

تتصدر المنتجات الزراعية النباتية أهمية كبيرة في قائمة الصادرات، حتى وصلت في عام 2024م إلى 289902 طن، ويمثل منتوج البصل 40.7٪ من حركة الصادرات النباتية عبر منفذ الوديعة، حيث بلغت كميات البصل الصادرة 118141 طن نهاية العام 2024م، كما تشير بيانات محطة الحجر النباتي بميناء الوديعة البري

الأمر الذي شجع المنتجين على التوسع في زراعة البصل على حساب منتجات أخرى، حيث أصبح البصل منتوجًا نقديًا بما كسبوه من عوائد نقدية

الصدمة في 2025.. توقف مفاجئ للتصدير

حتى جاءت الصدمة مطلع هذا العام 2025م، فقد توقفت الشاحنات المحملة بالمنتوج الجاهز للتصدير أمام بوابات منفذ الوديعة السعودي، وعادت أدراجها بعد انتظار طويل. وباشرت وزارة الزراعة اليمنية بالتواصل مع الجانب السعودي، وقد نجحت تلك الوساطات في إدخال بعضه ترانزيت إلى دول أخرى، والقليل منه إلى السوق السعودي بتقنين

غير أن كميات كبيرة عادت، البعض منها قد وصل إلى داخل اليمن، والكثير منها قد أتلف في الصحراء

التحديات التي تواجه منتجي البصل الحضرمي

نود أن نفهم حقيقة ما جرى حتى يتمكن القائمون على الإنتاج والتصدير من تجاوز الأسباب كلما أمكن ذلك. وسنعرض هنا بعض الأسباب الأخرى التي تؤثر سلبًا على المنتجين، مع تشجيع المنتجين الحضارم واليمنيين على الاستمرار في إيصال منتجاتهم إلى الأسواق العربية والأفريقية بسهو لة

أبرز التحديات:

1. عدم الاهتمام بتوضيب المنتج المعد للتصدير
2. ضعف الإرشاد الزراعي أثناء مراحل التزريع "الزراعة الجيدة"
3. عدم التنسيق مع الجهة الرسمية المسؤولة عن الاستيراد
4. عدم وجود الصناعات التحويلية ومعامل التعبئة للتصدير
5. نقص وسائل التخزين والتبريد.
6. ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية والري
7. ضعف آليات التسويق.

ردود الفعل وقضية إيقاف التصدير

تداولت منصات التواصل الاجتماعي والجهات الرسمية والشعبية، وأقلام وقنوات إعلامية، حول قضية إيقاف تصدير البصل عبر منفذ الوديعة، وظلت تتلمس الأسباب الحقيقية لمنع دخول المنتوج إلى أسواق المملكة

رجّحت بعض الوسائل أن المملكة قد حققت الاكتفاء الذاتي من البصل، بعد تشجيعها للمزارع المحلي، وهو ما يفرض عليهم تعزيز آليات ووسائل حمائية لإنتاجهم الوطني

ويتحدث القائمون على التصدير أنهم لم يجدوا جهة حكومية تستطيع تنسيق تصدير البصل إلى المملكة أو دول الخليج والدول الأفريقية، وبهذا بقيت عملية تصدير البصل من حضرموت قضية خاصة بالمنتجين والموردين، وبمساعدة غرفة صناعة وتجارة وادي حضرموت التي تبذل كل ما في وسعها، غير أن الأمر يتطلب التنسيق مع الهيئات الرسمية المسؤولة عن الاستيراد في المملكة العربية السعودية والدول المجاورة

أسئلة مؤلمة ومصيرية

- من سيعوّض الخسائر التي لحقت بالمنتجين اليمنيين والتي تُقدر بحوالي 30 مليون ريال سعودي؟
- هل سيتجه المزارع الحضرمي إلى تقليل زراعة البصل ويتجه إلى منتجات الأمن الغذائي مثل القمح والذرة؟
- هل ستتبنى الجهات الرسمية فكرة تعزيز آليات التصدير بعمل بروتوكول مع الجهات الرسمية للمملكة؟
- هل يتمكن المنتجين من خلق توازن بين التصدير وحاجة السوق ا لمحلية ؟

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

Marketing Team

بنك مملوك للدولة %100

54

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581

■ الأستاذ/ علوي باهرمز
مدير عام خدمة الاستثمارات
في المنطقة الحرة عدن

رؤية حول استعادة دور المنطقة الحرة عدن في تعزيز مستقبل النشاط الاقتصادي

الانطلاقة.. التعثر وأسبابه.. الحلول

تشكل اقتصاديات المناطق الحرة رافدا قويا للنمو الاقتصادي في أي بلد ولهذا سعت الكثير من الدول الى فتح العديد من المناطق الحرة بغية جذب الاستثمارات اليها وقد اطلقت العديد من المناطق الحرة في البدان المجاورة لهذا الغرض مثلا في الامارات العربية المتحدة الحقت (6) مناطق حرة في ابوظبي بالإضافة الى المنطقة الحرة جبل علي والشارقة والفجيرة وفي سلطنة عمان هناك ثلاث مناطق حرة (صلالة- المزيونة –الدقم) وفي المملكة العربية السعودية فتحت مؤخرا اربع مناطق اقتصادية تتمتع بالتسهيلات الضريبية وهناك ميناء جيبوتي وقد نشهد افتتاح العديد من المناطق الحرة في المناطق المجاورة

ميزة المناطق الحرة إضافة الى التسهيلات الجمركية والضريبية في انها تشمل معظم قطاعات الاقتصاد تقريبا (انشطة الموانئ والانشطة الصناعية والتخزينية والتجارية والملاحية والسياحية وغيرها ...)

والمناطق الحرة اما تقام على الحدود من اجل تسهيل التجارة بين بلدين او ان تقام على الموانئ البحرية او الجوية من اجل تسهيل التجارة مع العالم

وفي ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها بلادنا من جراء القلاقل السياسية التي بدأت في 2011م ونشوء الحرب لاحقاً واستمرارها حتى اللحظة والتي اثرت سلبا على النشاط الاقتصادي برمته، ومنها عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البلاد عامة والمنطقة الحرة خاصة مما سبب ركود اقتصادي غير مسبوق وزيادة حجم التضخم وعجز البنوك عن الإيفاء بالالتزاماتها نتيجة نقص السيولة النقدية وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والعجز الكبير في الميزان التجاري وغيرها مثل الاختلالات الأمنية وضعف أجهزة

الدولة مثل الأراضي والعقارات خلافا عن البنية التحتية المتواضعة واهتزاز قوة القانون

كل هذا جعل النشاط الاقتصادي يمر بأصعب مراحله وخلق تحديات

اثرت سلبا على حياة الناس ووضعها المعيشي، ومن اجل تعزيز النشاط يجب علينا أولا دراسة الوضع الراهن بالشكل الصحيح ومن ثم البحث عن الحلول التي يمكن ان تساعدنا في زيادة الدخل وتحسين بيئة العمل ومحاولة استعادة الثقة لدى المستثمرين وخاصة في مجال موضوع الدراسة وهو (العمل في المنطقة الحرة عدن)

ومدينة عدن تمتلك أفضل المقومات الطبيعية التي تجعل منها أفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط إذا توفرت الظروف الذاتية، لكن الاحداث السياسة التي عصفت في البلد وصراع القادة والمسؤولين الذي لديهم نظرة ضيقة لأهمية الاستقرار والمستقبل الاقتصادي قد أضر بسمعة عدن ومستقبلها الاقتصادي

ان عملية الفصل بين الميناء والمنطقة الحرة وكذا تشريع الأنشطة السكنية وتحويل اهم أراضي المنطقة الحرة الى جهة ليست لها علاقة بتنفيذ قانون المناطق الحرة، كل هذه القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء قد أحدثت ضررا بالغا بمشروع المنطقة الحرة وميناءها العظيم ناهيك عن أن هذه القرارات قد خالفت قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م وبينت بوضوح صعوبة نجاح مشروع المنطقة الحرة عدن بعد هذه القرارات الحكومية

في هذه الدراسة نريد ان نوضح لأصحاب القرار في البلاد كيف ان القطار قد خرج عن السكة ويجب إعادته الى مساره، يجب ان يكون لدينا ذات الطموح لمجاراة ما يجري في الدول المجاورة التي تسعى بسرعه متواتره وكبيرة الى تعزيز اقتصاديات المناطق الحرة في بلدانها بغرض السعي لجذب الاستثمارات، والذي نحن بأمس الحاجة إليه، ولنبدأ أولا بجذب الاستثمارات الخاصة بالمغتربين والمستثمرين الذين ينحدرون من أصول يمنيه وإذا ما نجحنا في ذلك سيعد عامل مشجع لجذب الاستثمار الأجنبي

◄ خلفية عامة:

قامت المنطقة الحرة عدن استنادا الى بنيه تشريعيه ممتازة تمثلت في:

1. قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م
2. قرار مجلس الوزراء رقم (65) لعام 1993م
3. الخطة العامة للمنطقة الحرة المعدة من قبل شركة رايثون الأمريكية

أولا: قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م والذي نص في المادة رقم (2) كالتالي:

(تنشأ بمقتضى احكام هذا القانون منطقة حرة تشمل مدينة عدن، ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل، ويحدد مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية الحدود الجغرافية للمنطقة الحرة والموقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه)

وحدد القانون بتشكيل إدارة المنطقة الحرة والاعمال المرخصة والمحظورة وكذا المزايا والضمانات وغيرها من المواد.

ثانيا: قرار مجلس الوزراء رقم (65) لسنة 1993م وحدودها الجغرافية التي سيطبق فيها نظام المنطقة الحرة في عدن كما جاء في القانون المادة (2) منه وقد حدد القرار كالتالي:

◄ المنطقة الأولى: والمرمز لها بالحرف (A) الموقع: ميناء المعلا

- الاستعمالات الحالية: ميناء عدن
- المساحة: 59 هكتار (590000 متر مربع)
- الوصف: تشمل هذه المنطقة حدود ميناء عدن بالمعلا بجميع تسهيلات واهمية هذه المنطقة تنبع من تنشيط حركة شحن البضائع وتفصيل ذلك النشاط ليتلاءم مع أنشطة المنطقة الحرة

◄ المنطقة الثانية: والمرمز لها في الخارطة بالحرف(B)

- الموقع: جنوب ميناء المعلا الحالي
- الاستعمالات الحالية: مناطق صناعية ومناطق غير مستخدمة
- المساحة: 9 هكتار (90000 متر مربع)
- الوصف: هي المنطقة جنوب ميناء المعلا وعلى امتداده والغرض من حجز هذه المنطقة هي الاعمال توسعة المساحة التخزينية للميناء بالإضافة الى بناء المزيد من المخازن لأهداف تخزين البضاعة بهدف إعادة التصدير

◄ المنطقة الثالثة: والمرمز لها في الخارطة بالحرف (C)

- الموقع: المحيط البحري الميناء عدن
- الاستعمالات الحالية: غير محددة
- الوصف: وهي شمال المحيط البحري والمحيط البحري لميناء عدن بما في ذلك الجزر وخاصة منطقة

ورصيف كالتكس والمنطقة شمال وجنوب جزيرة العمال وذلك لغرض تطوير ميناء كالتكس وإيجاد المساحة اللازمة لتطوير الأنشطة المتصلة بميناء عدن

◄ المنطقة الرابعة: والمرمز لها في الخارطة بالحرف (D)

- الموقع: جبل حديد
- الاستعمالات الحالية: عسكرية
- المساحة: 95 هكتار (950000متر مربع)
- الوصف ك معسكر جبل حديد بالاستفادة منه بتطوير المخازن المتوفرة به لزيادة السعه التخزينية لميناء عدن بالإضافة الى الحماية الأمنية التي يتمتع بها الموقع ومن الممكن إيجاد ربط مباشرة للميناء من خلاله

◄ المنطقة الخامسة: والمرمز لها في الخارطة بالحرف (C)

- الموقع: معسكر طارق
- الاستعمالات الحالية: عسكرية
- المساحة جميع أرض المعسكر
- الوصف: وتشمل جزء من معسكر طارق وهو الجزء المماس لدوار فندق عدن والخط المتجه الى منطقة كريتر من الدوار وذلك من اجل أعمال توسعه وتغير دوار فندق عدن لتسهيل حركة المرور خلاله للربط السريع بين الميناء والمطار

◄ المنطقة السادسة: والمرمز لها في الخارطة بالحرف (F)

- الموقع: معسكر بدر ومدرسة الطيران الحربي
- الاستعمالات الحالية: عسكرية
- المساحة 198هكتار (1980000)
- الوصف: وتشمل معسكر بدر ومدرسة الطيران الوقعتان جنوب غرب نهاية المطار تحتوي المنطقة أيضا على موقع محطة كهرباء خور مكسر

وخصصت لأعمال توسعه مطار عدن والاستفادة من التسهيلات المتوفرة بالمطار الحربي

◄ المنطقة السابعة: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (G)

- الموقع: جنوب شرق المطار
- الاستعمالات الحالية: صناعية/ مخازن/ إدارات حكومية / مكاتب شر كا ت
- المساحة: 30 هكتار ((300000 متر مربع))
- الوصف: وتقع في الجنوب الشرقي من نهاية المطار الحالي ويحدها من الشرق طريق ساحل ابين ويفصلها من المطار طريق يؤدي الى ساحل ابين وتستغل هذه المنطقة ممن قبل ورشة لوزارة الانشاءات ومبنى وزارة الصحة وبعض المصانع متوقفة وبعض مكاتب شركات النفط

◄ المنطقة الثامنة: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (H)

- الموقع: مطار عدن الدولي
- الاستعمالات الحالية: مطار
- المساحة: 284 هكتار (2840000 متر مربع)
- الوصف: وتشمل مطار عدن بجميع تجهيزاته وتسهيلاته وخصصت لتطوير المطار الحالي ليتلاءم مع ازدياد حركة الأنشطة الاقتصادية ا لمتو قعة

◄ المنطقة التاسعة: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (I)

- الموقع: شمال مطار عدن الدولي
- الاستعمالات الحالية: معسكرات / مختلفة
- المساحة: 1469 هكتار (14690000 متر مربع)
- الوصف وتقع شمال مطار عدن ومحاذاة لحدود المطار شاملة كلا من معسكر النصر وردفان والصولبان بالإضافة الى الأراضي الغير مستخدمه

وخصص هذا الموقع لغرض التوسع في منشآت مطار عدن من تخزين وصانه طائرات بالإضافة الى بناء مدرج إضافي اخر موازي للمدرج الحالي وللصناعات المرتبطة بالمطار

◄ المنطقة العاشرة: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (j)

- الموقع: من جولة كالتكس الى ا لحسو ه
- الاستعمالات الحالية: مختلفة / مساحات غير مستخدمة
- المساحة: 3340 هكتار (33400000 متر مربع)
- الوصف: وتشمل المنطقة جولة كالتكس والشعب حتى الحسوة. وتشمل جميع أراضي من الشريط الساحلي الى الشمال حتى حدود المحافظة

وخصصت لتطوير ميناء كالتكس وإيجاد مخازن للتخزين والتوسيع بالإضافة الى خلق منطقة للصناعات ا لخفيفة

◄ المنطقة الحادي عشر: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (k)

- الموقع: شمال غرب محافظة عدن

- الاستعمالات الحالية: غير مستخدمة
- المساحة 2770 هكتار (27700000 متر مربع)
- الوصف: وتقع غرب وشمال مدينة الشعب، بالقرب من الحدود الشمالية لمحافظة عدن

وخصصت هذه المنطقة لإنشاء المطار المستقبلي للمدينة بجميع تسهيلاته وتجهيزاته

◄ المنطقة الثانية عشر: المرمز لها بالخارطة بالحرف (l)

- الموقع شمال غرب محافظة عدن
- الاستعمالات الحالية: غير مستخدمة
- المساحة: 14000 هكتار ((1400000000 متر مربع))
- الوصف: وتشمل معظم الراضي غرب مدينة الشعب، جنوب حدود محافظة عدن الشمالية وشمال مدينة عدن الصغرى، وتمتد غرب الى حدود المحافظة الغربية

وخصصت هذه المنطقة لخلق منطقة للصناعات الثقيلة بجميع تسهيلات وتجهيزات. وتقع المنطقة الحادي عشر داخلها ولكنها ليست ضمن مساحتها

◄ المنطقة الثاني عشر: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (m)

- الموقع: الساحل الغربي
- الاستعمالات الحالية: مختلفة
- المساحة: 2200 هكتار ((22000000 متر مربع))
- الوصف: وتشمل الشريط الساحلي من مدينة الشعب الى ميناء مصافي عدن بالإضافة الى خليج مدينة عدن الصغرى

وخصصت هذه المنطقة لأعمال تطوير ميناء مصافي عدن بالإضافة الى ميناء شمال مصافي عدن بغرض التصدير لمنتجات الصناعات الثقيلة

◄ المنطقة الرابعة عشر: والمرمز لها بالخارطة بالحرف (N)

- الموقع: عدن الصغرى
- الاستعمالات الحالية: مصفاة / غير مستخدمة
- السماحة: 910 هكتار ((9100000متر مربع))
- المساحة: وتشمل منطقة المصافي في عدن الصغرى بالإضافة الى المناطق الى الجنوب والجنوب الغربي من المصفاة

وخصصت لغرض أعمال التوسع بمصافي عدن وخلق منطقة صناعات بتروكيماوية

◄ المنطقة الخامسة عشر: والمرمز بالخارطة (O)

- الموقع: عدن الصغرى / فقم / راس عمران
- الاستعمالات الحالية: مختلفة / قرى
- المساحة: 4000 هكتار (400000000 متر مربع)
- الوصف: وتشمل الشريط الساحلي لمدينة عدن الصغرى ابتداء من ميناء المصافي مرور حول بندر فقم الى رأس عمران حتى حدود محافظة عدن

وخصصت هذه المنطقة للأنشطة السياحية

ثالثاً: الخطة العامة للمنطقة الحرة عدن:

ابرمت هيئة المنطقة الحرة اتفاقاً مع شركة الدار للاستشارات الهندسية والخدمات الفنية المحدودة لدعمها في اعداد (الدراسات والخطط العامة لتنمية المنطقة الحرة، وبدورها تعاقدت شركة الدار مع شركة (اتحاد المهندسين العالميين) وهي شركة من مجموعة شركات رايثون العملاقة الأمريكية لأعداد الخطة العامة للمنطقة الحرة عدن

وبعد انجاز الدراسات من قبل شركة اتحاد المهندسين العالميين الأمريكية قدمت خلالها التقارير التالية:

- تقرير حول المساحة الموصى بحجزها للمنطقة الحرة عدن وقد تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء في قرار رقم (65) لعام 1993م
- الأهداف المحددة للمنطقة الحرة
- تقرير حول الوضع الراهن آنذاك
- مخطط استخدام الأرض
- خطة مراحل تطوير المنطقة الحرة
- التوجيهات حول القواعد والمعايير والمتطلبات التنظيمية

من المهم ذكر الأهداف العامة التي قامت من اجلها المنطقة الحرة عدن كما جاء في الخطة وهي:

- خلق بيئة استثمارية
- تحقيق تنمية مستدامه
- تشجيع الابتكارات المحلية
- ضمان الاعتماد على النفس
- حماية البيئة الطبيعية والعمرانية والبشرية

وعلى ضوء هذه البنود فقد ابرزت الدراسة خطة لتطوير البنية التحتية لمدينة عدن

اعداد تفاصيل كاملة للعناصر التي سيتم تطويرها. وتكلفة تطوير هذه

العناصر على أربع مراحل على مدى 25 سنة بأجمالي تكلفة تصل الى 5.793.959.000 دولار امريكي

وقد حددت الخطة تفاصيل عمليات التطوير لكل المراحل حتى تصل مدينة عدن الى مدينة عالمية تستطيع جذب كافة الاستثمارات اليها

مؤشر حجم التكلفة التقديرية لمراحل تطوير المنطقة الحرة عدن

العنصر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	الإجمالي
المصفاة	339.991.000	397.105.000	1.402.603.000	702.985.000	2.842.684.000
المياه	113.693.000	126.149.000	0	1.082.000	366.756.000
المطار	52.435.000	66.223.000	125.832.000	13.953.000	225.629.000
الكهرباء	16.724.000	300.045.000	93.018.000	266.382.000	866.028.000
المجاري	14.369.000	48.111.000	282.877.000	20.679.000	118.628.000
السياحة	10.567.000	88.653.000	35.469.000	59.778.000	218.776.000
الميناء	10.225.000	184.527.000	59.778.000	107.944.000	907.914.000
الخزن/التوزيع	3.974.000	31.671.000	605.218.000	40.675.000	107.991.000
الصناعة	3.352.000	13.984.000	31.671.000	33.919.000	68.936.000
الطرقات	2.582.000	27.062.000	17.681.000	19.871.000	69.617.000
الاجمالي	567.912.000	1.283.530.000	20.102.000	1.267.268.00	5.792.959.000

هذه التكلفة المقدرة بخمسة مليار وسبعمائة واثنان وتسعون مليون دولار تشمل تطوير البنية التحتية لمدينة عدن موزعة على أربع مراحل على مدى 25 سنة حتى تصل عدن الى مدينة عالمية

الانطلاقة

بعد توقيع اتفاقيه التطوير للمنطقة الحرة عدن كنواة أولى مع شركة (Yemen invest) في تاريخ18/ مارس 1996م بدأت الشركة بدورها اشراك مطور دولي متمثل في (PSA) هيئة ميناء سنغافورة كشريك أساس في الشركة ثم بدأت الانشاءات لبناء ميناء الحاويات وتعميق القناة البحرية لتستوعب اكبر سفن الحاويات وتطوير منطقة صناعية وتخزينيه بالقرب من الميناء وتم افتتاح هده المشاريع في عام 1999م وبدا ميناء الحاويات يعمل بشكل جيد وتحولت عدد من شركات الملاحة الى عدن وارتفعت الحركة بشكل سريع وشكلت حاويات الترانزيت نسبة اكبر من الحاويات المتجهة محليا وهذا هو الهدف الذى كان تسعى اليه المحطة على ان يكون ميناء عدن ميناء محوري للموانئ المجاورة وشرق افريقيا وفي الجدول التالي والذي يوضح تطور حركة الحاويات منذ افتتاح المنطقة الحرة عدن

من خلال الرسم البياني لحركة الحاويات يتضح ان الحركة تصاعدت مع افتتاح ميناء المنطقة الحرة للحاويات منذ 2000 ثم هبطت بفعل الهجمة الإرهابية للسفينة الفرنسية ((ليمبرج)) ثم تصاعدت مره أخرى بعد ان دفعت الدولة ضمانة ماليه لشركات التأمين

ومن خلال متابعتنا لحركة الحاويات في المنطقة الحرة فإن نسبة الحاويات التي تشكل بعض الأحيان الى 90% منها ترانزيت عندما كان الميناء يتبع هيئة المنطقة الحرة لكن للأسف في المراحل اللاحقة وحتى الان فأنه نسبة حركة الحاويات كترانزيت يصل الى نقطة الصفر مما جعل الميناء ميناء محلي فقط

هذه الانطلاقة القوية والذي إذا استمرت بالتأكيد ستكون عدن هي المحطة المثلى لجميع الموانئ المجاورة وموانئ شرق افريقيا ولكن للأسف حصلت احداث امنية وسياسية وحكومية جعلت من ميناء عدن محلي وتراجعت حركة الحاويات الترانزيت الى الصفر تقريبا.

فما الذي حدث؟

ان العثرات الذي حصلت ، منها سياسية وامنية ومنها سوء قرارات

حكومية ضربت الخطة العامة للمنطقة الحرة في مقتل فالأحداث الأمنية التي حصلت من تفجير السفينة الفرنسية (ليمبرج) في تاريخ 6/10/2002م في حضرموت جعلت شركات التامين ترفع التامين على السفن الداخلة الى الموانئ اليمنية مئات المرات وطالبت شركة (Psa) الحكومة اليمنية بالتدخل لدى شركات التامين العالمية لوضع ضمان مالي حتى تتراجع هذه الشركات عن الزيادة الكبيرة في التامين على السفن الداخلة الى الموانئ اليمنية لكن الحكومة تباطئت في قبول هذا الطلب وبعد عام من ذلك دخلت الشركة في مفاوضات مع الحكومة بالخروج من الاتفاقية وفعلا خرجت الشركة من عدن بعد تعويض مناسب قدم لها من الحكومة مقابل حجم الاستثمارات في انجاز مشروع المنطقة الحرة عدن

بعد ذلك تحولت إدارة الميناء الى الشركة صغيرة أسست في سنغافورة اسمها (OPM) وعادت الحركة شيئا فشيئا بعد وضع ضمان مالي من الحكومة لدى شركات التامين العالمية

يمكن تلخيص اهم التعثرات التي عصفت بالمنطقة الحرة عدن

• أولا: الاحداث السياسية:

لعل من اهم عوامل جذب الاستثمارات في أي بلد هو الاستقرار السياسي وهذا يعني عدم وجود ثورات انقلابات حروب أهلية واهم شيء هو استقرار القوانين وعدم خضوعها لا مزجة الثوار او الانقلابيين بل ان الاستقرار يعمل على تطور القوانين الى الاحسن

وبلادنا مرت بأحداث سياسية مختلفة مما عرض مدينة عدن الى حروب متعاقبة حتى وضعت في التصنيف كمدينة غير مستقرة

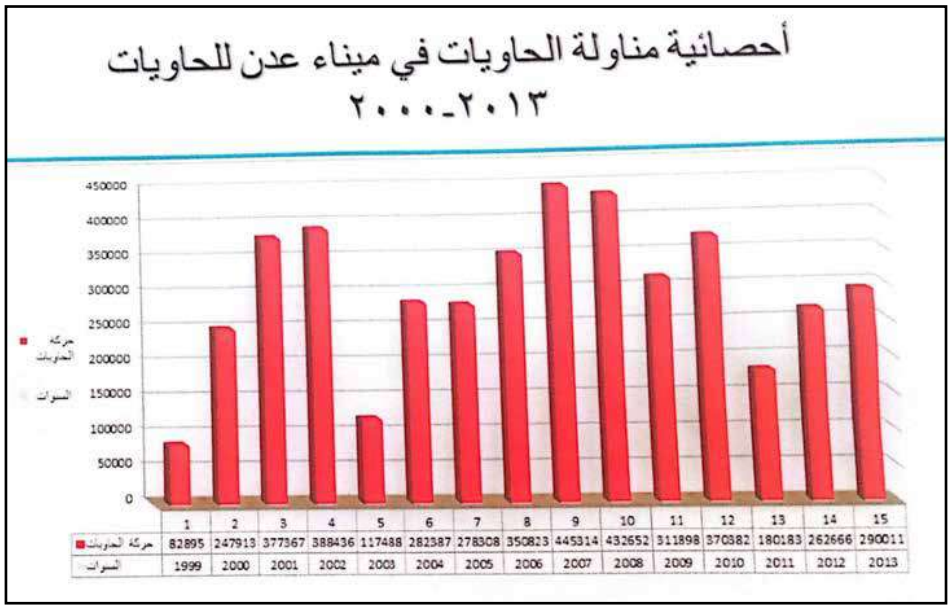

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
حركة الحاويات	82895	247913	377367	388436	117488	282387	278308	350823	445314	432652	311898	370382	180183	262666	290011
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

• ثانيا: الاحداث الأمنية الإرهابية:

يعتبر الامن من اهم عوامل نجاح البيئة الاستثمارية والمؤسسة الأمنية تلعب دور مهم في توفير الحماية لكل الناس بما فيهم المستثمرين، ساهم الوضع الأمني المتردي في عدن الى تفاقم الاحداث الإرهابية التي عكست صورة سيئة جدا، وهذا بدوره يؤدي الى طرد الاستثمارات بدلا من جذبها، لكن في الآونة الأخيرة تراجعت العمليات الإرهابية في عدن بشكل كبير ويأتي تعزيز الدور الأمني للحفاظ على الممتلكات من اجل طمأنة المستثمرين على حقوقهم من عمليات البسط والنهب

• ثالثا: القرارات الحكومية السيئة

1- قرار رقم (112) لعام 2004م الخاص بسحب ميناء الحاويات من هيئة المنطقة الحرة عدن الى وزارة النقل

شكل هذا القرار صدمة لكل المتعاملين مع المنطقة الحرة عدن حيث ان ميناء الحاويات تم تشيده وتطويره وتشغيله بناء على اتفاقيات مع هيئة المنطقة الحرة وكأن جميع المتعاملين مع الميناء من شركات الملاحة وخدمات وخدمات مساعدة ومشاريع تجارية وترانزيت يحصلون على جميع التراخيص والإجراءات من جهة واحده هي هيئة المنطقة الحرة، هذه التراخيص تتضمن حوافز وامتيازات قانونيه لا تتوفر في القوانين الأخرى حتى جاء هذا القرار وفصل ميناء الحاويات عن هيئة المنطقة الحرة وهو بمثابة فصل القلب عن الجسم حيث ان الميناء يشكل محور العمليات الاقتصادية والتجارية في المنطقة الحرة عدن واصبح يتبع جهة ليس لها علاقة بتنفيذ قانون المناطق الحرة وأصبح التعامل مع الميناء لابد ان يحصل على تراخيص من جهتين حكوميتين هما هيئة المنطقة الحرة

عـدن ومؤسسـة موانـئ خليـج عدن ممـا يـؤدي الـى تضـارب الصلاحيات بين الجهتين وزيادة الروتين والرسـوم المفروضة علـى المسـتثمرين وأصبح هذا القـرار منفر للمسـتثمرين بدلا من التسـهيل وهذه هي احـدى العوائق التي تجعل المسـتثمرين يفضلـون ميناء اخر بـدلا من مينـاء عدن

2- قـرار مجلس الـوزراء رقم (24) لعـام 2009م الخـاص بأضافة النشـاط السـكني الـى قطـاع (J) وجـاء هـذا القـرار أيضـا نتيجـة لضغـوط كبيرة مورسـت علـى أصحـاب القـرار من أصحـاب المصالـح. وكذلـك الأنشـطة السـكنية التي ليسـت متاحة في الخطة العامـة فـي المنطقـة الحرة وليسـت كذلـك فـي قرار مجلـس الـوزراء رقم (65)1993م وبهذا القرار تام التشـريع بإضافة الأنشـطة السـكنية

◄ الأنشطة السكنية في المنطقة الحرة عدن والمحاذير التي تمثلها

شـكلت المشـاريع السـكنية الأكثـر حضورا ونشـاطاً فـي المنطقـة الحرة عـدن وذلـك للأسـباب التالية:

- أن الطلـب يعتبـر كبيـرا علـى المشـاريع السـكنية
- المشاريع السـكنية مردودها المادي أسرع
- ظهـرت كثير مـن الأراضـي التي يملكها افراد بواسـطة اثبـات ملكية وتم بيعهـا لشـركات ومؤسسـات وهؤلاء يرغبون في إقامة مشـاريع سكنيه وبما انها تقـع في أراضي المنطقـة الحرة تم منحهـم التراخيص وفقـا للقانون

ومـع هـذا فـأن هـذا النـوع مـن الأنشـطة لديها كثير مـن لمحاذير التي قد تؤثـر على أنشـطة المنطقـة الحرة عـدن أبرزهـا كالتالي:

- هـذه المشـاريع ليسـت لهـا قيمة مضافة مسـتمرة
- لا تملك ميـزه التجديـد التي تتوفر في المناطـق الحرة
- ليسـت لهـا مزايـا للأنشـطة الممارسـة فـي المناطـق الحـرة من حيث السـيطرة من حيث دخـول والقيود لدخـول البضائع وخروجهـا وكذا القيود الجمركيـة بـل أصبحـت احياء شـأنها شـأن احياء المدينة غيـر خاضعه لقيود وإجـراءات أنظمـة المناطـق الحرة

3- قرار رقم (29) لعام 2021م

وهذا القرار يسـمي بقـرار (التأميم) حيـث عـارض مضمـون هـذا القرار قانـون المناطق الحـرة رقـم (4) لعام 1993م وقـد حـدد هـذا القرار بشـكل واضـح بإلغـاء المشـاريع المرخصـة من قبـل المنطقـة الحرة فـي الأراضي المشـمولة بهـذا القـرار والتـي تقدر بأكثـر مـن (130) مشـروع رغـم ان القانـون يقول في مادتـه (16) صراحة فـي الفقـرة (أ) ((لا يجـوز تأميـم او مصادرة المشـاريع العاملة في المنطقة الحرة))

وبهـذا يكون هـذا القـرار قد عكس تسـرع الحكومـة فـي الموافقـة على هـذا القرار بـدون احالته الى الدراسـة وبـدون اخـذ رأي الجهـة المعنية وكذا رأي القطـاع الخـاص المتضـرر الأكبر مـن هـذا القـرار والرسـالة أصبحت واضحة للمسـتثمر من هـذا القرار بأنه لا امان لاسـتثماراتكم فـي عدن

هـذه القـرارات الحكومية المسـيئة لمسـتقبل عـدن الاقتصـادي شـكلت اسـتهتارا واضحـا بالقوانيـن والخطط الـذي رسـمت لعـدن لتكـون منطقـة حـرة ناجحـة ولكـن للأسـف قـد تم

تدمير امكانية نجاحها بهذه القرارات بسبب صراع نفوذ بين رموز السلطة المتعاقبة دون النظر الى المصلحة العامة لمستقبل عدن الاقتصادي وإمكانية منافسة غيرها من المناطق الحرة للدول المجاورة

الحلول المقترحة

أولا: معالجة القرارات الحكومية المسيئة :

من اجل تعزيز البيئة الاستثمارية الجيدة وخلق مناخ حكومي صحي قابل للنمو والتطور يجب إزالة العوائق الحكومية عن طريق المستقبل الاقتصادي لعدن المتمثل في أبرزا منطقة حرة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وكون هذه القرارات التي تم ذكرها مخالفة للقانون وكذا الخطة العامة للمنطقة الحرة فإننا نضع مقترحين في هذا السياق :

1- ان يتم الغاء هذه القرارات والتي اضرت كثيرا بمستقبل المنطقة الحرة عدن ونزعت الثقة عند المستثمرين الذين يرغبون في جعل عدن مكان لاستثماراتهم

2- نظرا للوضع المعقد في المرحلة الراهنة والذي يصعب فيه الغاء القرارات المذكورة فهناك حل اخر وهو دمج هيئة المنطقة الحرة عدن ومؤسسة موانئ خليج عدن في سلطة واحدة بحيث

نضمن تلاقي التداخل في الصلاحيات والتراخيص والرسوم وغيرها من التعقيدات الإدارية التي تعكس سمعة سيئة عن الإجراءات والحصول على تراخيص استثمارية وهذا الحل سيؤ من : -

- استراتيجية واحدة
- إجراءات واحدة
- قرارات تنبع من سلطة واحدة
- رسوم واحدة

وللعلم وكنموذج ناجح فأن سلطة المنطقة الحرة جبل علي في الامارات تشمل ايضاً موانئ دبي وكل من المنطقة الحرة جبل علي وموانئ دبي يخضع لسلطة واحدة وتم تلافي كثير من التعقيدات وتضارب الصلاحيات مثل ما هو حاصل في عدن حاليا

ثانيا: تحديد الأولويات

من المهم جدا عند التخطيط لأي نشاط فإن النجاح يعتمد بالدرجة الأساسية على تحديد الأوليات وعند تحديد الأولويات يجب النظر بأستمرار على الأهداف العامة التي أنشأت من اجلها المنطقة الحرة عدن

وفي موضوعنا هنا فأن اهم نشاط ممكن أن يلعب دورا حيويا في النهوض بالمنطقة الحرة عدن، هو النشاط التخزينية والذي يجعل من المنطقة الحرة عدن مركزا لتخزين البضائع وإعادة تصديرها الى الأسواق المستهدفة

أنه المعيب حقا أن تكون المنطقة الحرة عدن بعد 25 سنة من إنشائها لا تملك مخزنا واحدا تقدمة للمستثمرين، فإذا لم تكن هناك مخازن لتلبية احتياجات طلبات التخزين فما هو نشاط المنطقة الحرة إذا""؟

من المفيد للمنطقة الحرة أن تعيد ترتيب الأولويات في ظل هذا التنافس الشرس مع المناطق الحرة الأخرى ويجب أن ينصب اهتمامها على بناء مستودعات تساعد ميناء الحاويات على جذب مزيد من المستثمرين لاستخدام ميناء عدن كميناء محوري في المنطقة لإعادة توزيع البضائع للأسواق المستهدفة

وعند استعراض أنواع أنشطة المناطق الحرة المماثلة فإن نشاط التخزين في منطقة جبل علي مثلا يشكل 70%من مجمل الأنشطة وكذلك الحال بالنسبة إلى المناطق مثل صلالة والمزيونة وجيبوتي فإن أنشطة التخزين تشكل أكثرمن 60%من اجمالي الأنشطة

نعلم أن ميزة المنطقة الحرة في انها كيان متجدد ولهذا لا تمنح تملك للأراضي بل تؤجر الأرض للمستثمرين لأنشاء مشاريعهم وفق شروط معينة تضمن تنفيذ المشروع وإذا تعثر فيمكن الغاء الترخيص ومنحه لآخر قادر على تنفيذه بصورة أنجح وبذلك تكون العملية متجدده دائما لصالح أنشطة المنطقة المنطقة الحرة

لذا فإن تحديد الأولويات يمكن أن يعمل على تحسين الأداء وبالتالي تحقيق نجاحات تعود بالفائدة للمنطقة و ا لمجتمع

.

ثالثا: بعض الحلول الأخرى المقترحة لتعزيز النشاط:

1. يجب على الهيئة ان تحصر الأراضي التابعة للمنطقة الحرة والتي تم التعدي عليها واستكمال كل الإجراءات القانونية ورفع قضايا الى الجهات الأمنية والنيابية والقضائية ضد المعتدين سواء كانو مؤسسات أو افراد، وكذلك نشر إعلانات تحذيرية

بصـــورة دورية

2. يجب التمســك بالقانون وإلغاء أي مشــاريع تــم الترخيص لها ولــم تتم أي خطوات تنفيذية بحســب قــرار الموافقة الأوليــة وســحب الأراضــي الممنوحة لهــذه المشــاريع حتــى لا تقــع ضمن عمليــات المتاجــرة بالأراضي

3. تعزيــز قــدرات الــذراع الأمنــي للهيئــة الممثلة بشــرطة المنطقة الحرة ومنحهــا صلاحيــات حمايــة أراضــي المنطقة الحــرة وتنظيم عمليــة الدخول والخــروج لمواقــع المنطقــة الحرة

4. العمل على توفيــر الأموال اللازمة لبنــاء على الأقل 40 مســتودع يســاعد على تلبيــة احتياجات المســتثمرين في تخزين بضائعهم وبالتأكيد ســيعطي دفعة قوية لأنشــطة المنطقة الحرة

5. وســترفد الهيئــة بمــوارد ماليــة جيــدة، طبعــا هذا مــن حيث المبــدأ اما مــن حيث التفاصيــل فنحتــاج الى جمع المعلومــات ورفــع تقريــر مفصل حول هــذا المقترح مبينا الجــدوى الاقتصادية والترويجيــة لهــذا المقترح

6. تكويــن مجلس تنســيقي يشــمل كل الأجهــزة الحكومية التــي لها علاقة بأنشــطة المنطقة الحــرة يجتمع مره في الشــهر من اجل تذليــل الصعوبات التي تواجــه المســتثمرين من جــراء تداخل الصلاحيــات بيــن الأجهــزة المختلفــة وحــل أي إشــكاليات التي قــد تطرأ بين الأجهزة وتؤثر ســلبا علــى بيئة ومناخ الاستثمار

7. العمــل بجديــة علــى تحصيــل أمــوال المنطقة الحرة من المســتثمرين ((الإيجــارات المتخلفــة)) وهــي أموال كبيــرة ستســاعد فــي تمويل مشــاريع

المنطقــة الحــرة مثل المســتودعات

8. عمــل دورات تنشــيطيه لموظفي الهيئــة مــن اجل رفــع قدراتهــم الفنية وتزويدهــم بــكل جديــد فيمــا يخــص اقتصــاد المناطــق الحــرة وتزويدهــم باخر الاحصائيــات والمعلومات للمناطق الممثالــه، بحيث يســتطيع الموظف أن يتعامــل مــع المســتثمرين المحتملين بكفــاءة أكثر

9. تحديــث الأنظمــة والإجــراءات الحاليــة الخاصة بالتراخيص للمشــاريع بما يتواكب مع انشــطة العالــم الحديثة

10. تفعيــل أعــداد الخطــط لعمــل المنطقــة الحــرة بحيث يكون نشــاطها وفق خطط مدروســة وضــرورة متابعة تنفيــذ هــذه الخطط

11. تقليــص عــدد الجهــات الأمنية العاملة فــي ميناء المنطقــة الحرة

12. وضــع سياســة رســوم قانونيه واضحــة فــي التعامــل مــع الحاويات والقواطر التي تســتخدم ميناء المنطقة الحرة

13. الغــاء الأنشــطة الســكنية فــي المشــاريع المســموح لها فــي المنطقة الحــرة عدن

مثــل هــذه المعالجات ســتعمل على تحســين الأداء قــدر المســتطاع في ظل ظــروف غايــة فــي الصعوبة تمــر بها بلادنــا ونبدأ علــى الأقل بجــذب رجال الاعمال المحليين أولا الذين اســتخدموا موانــئ مجاورة بســبب صعوبــة العمل فــي موانــئ عــدن والعمل علــى انهاء أي إشــكاليات تعيــق عودتهــم الــى اســتخدام موانئ عدن بالتأكيد ســتكون هنــاك صعوبة فــي بداية تنفيــذ حزمة الإجــراءات لتحســين الأداء لكــن ليس هنــاك من حلــول أخرى ســواء أن نبدأ المعالجــات وتقديم حلــول ذاتيه والترفع عــن صراع النفــوذ من اجــل المصلحة العامة

أن العوائــد مــن تقديم خدمــة جيده للمســتثمرين ومســتخدمي موانــئ عــدن ســتكون كبيــرة للمجتمع بشــكل عــام وســتعمل علــى تحســين الحالة الاقتصاديــة بمــا فيهــا البنــى التحتية للمدينــة وكلمــا تــم جــذب أكبــر عدد مــن المســتثمرين كلمــا زادت العوائــد الاقتصاديــة لذلــك العالــم يتنافــس في جــذب الاســتثمارات عن طريــق تقديم المزيد مــن التســهيلات

مستقبل البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى

■ م/ ناصر صالح متاش

قد تبدو جذابة للمستثمرين المحتملين، إلا أنها تنطوي على تعقيدات بالغة الأهمية للتنقل فيها، ومن الجدير بالاهتمام طلب المشورة المالية

◄ ما هو البيتكوين؟

بيتكوين هي أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية في العالم. هذه العملة الرقمية لا تتمتع بأي نوع من التبادل المادي

إذا كنتَ جديدًا على عالم العملات المشفرة، فالبيتكوين وسيلة دفع رقمية لا تتطلب أي تبادل مادي. في حين يشتري الكثيرون البيتكوين كطريقة دفع لا مركزية، يشتريها آخرون ويبيعونها كوسيلة لكسب المال.

بعد أن كان عام 2024 عامًا رائعًا لعملة البيتكوين، فمن المهم أن نبقى على اطلاع بالبيئة المتغيرة التي تعمل فيها حاليًا.

◄ هل البيتكوين استثمار جيد؟

عند تقييم بيتكوين كاستثمار، من الضروري أن تتذكر دائمًا أن هذه العملة المشفرة أصل متقلب للغاية للشراء. هذا أمرٌ يجب تذكره دائمًا عند التفكير في الاستثمار في بيتكوين مستقبلًا

في حين شهد بعض الأشخاص انخفاضًا كبيرًا في قيمة أصول البيتكوين الخاصة بهم على مدار السنوات القليلة الماضية، شهد مالكو البيتكوين في عامي 2023 و2024 نموًا كبيرًا في قيمة أصولهم

تبدو التوقعات المستقبلية قصيرة الأجل إيجابية، ولكن من المتوقع حدوث تقلبات وانخفاضات محتملة في القيمة بسبب التقلبات المتأصلة في البيتكوين

بشكل عام، تُعدّ البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى استثمارات محفوفة بالمخاطر. سواءً كنت تشتري البيتكوين لشراء سلع أو تأمل في الاحتفاظ به حتى تبيعه مقابل المزيد من المال، فلا يوجد ضمان لاسترداد أيٍّ من أموالك

إذا كنت تفكر في شراء البيتكوين، فهناك بعض الأسئلة المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار:

◄ أين ستخزن بيتكوين الخاص بك؟ هل هو آمن؟

كم الثمن؟ إذا خسرت أموالك، ما مدى تأثير ذلك عليك؟

من الجدير أن تفكر في استشارة قبل الاستثمار، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأصول عالية المخاطر

كيف كان أداء البيتكوين في عام 2025 حتى الآن؟

انخفض سعر البيتكوين في البداية إلى أدنى مستوى له في عام 2025 بسبب المخاوف بشأن التعريفات التجارية الأمريكية قبل أن يرتفع مرة أخرى بعد أن أعلن الرئيس دونالد

ترامب عن توقف لمدة 90 يومًا للدول التي فرضت عليها تعريفات جمركية أعلى

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأخبار أثرت بشكل إيجابي أيضًا على أسواق الأسهم الأوروبية

من حيث السعر، شهد بيتكوين ارتفاعًا كبيرًا في عامي 2023 و2024. بدأ بيتكوين عام 2023 بقيمة تقارب 18,000 دولار أمريكي، وسرعان ما اكتسب قيمةً على مدار العام، حيث تداول عند مستوى يتراوح بين 25,000 و32,000 دولار أمريكي.

ارتفع سعر البيتكوين بشكل أكبر بفضل تجدد اهتمام المستثمرين، وشهد ارتفاعًا حادًا مع نهاية عام ٢٠٢٣، ليصل إلى حوالي ٤٢ ألف دولار أمريكي مع نهاية العام. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٤، تجاوز سعر البيتكوين ١٠٠ ألف دولار أمريكي بعد فوز ترامب في الانتخابات

هناك توقعات مختلفة حول مصير سعر البيتكوين في عام ٢٠٢٥، لكن الخبراء يعتقدون في الغالب أنه سيرتفع. فبينما يتوقع البعض وصول سعر البيتكوين إلى ١٥٠ ألف دولار، يتوقع آخرون ارتفاعه، أو انخفاضه المحتمل

وفقًا لشبكة CNBC، قبل أن ترتفع مرة أخرى، مما يُظهر مدى التقلبات الضخمة التي يمكن أن تحدث ومدى صعوبة التنبؤ باتجاه العملات المشفرة

في العام الماضي، اعتقد الكثيرون أن البيتكوين تجاوز حدود سعره التقليدية، وزاد من اهتمام الناس

بالعملات الرقمية. ويعود ذلك جزئيًا إلى تزايد اعتماد البيتكوين على نطاق أوسع

إن الاهتمام المتزايد يعني أن العديد من القواعد واللوائح والتوجيهات المتعلقة بالبيتكوين قد تتغير، لذلك إذا كنت تفكر في شراء البيتكوين، فمن المهم أن تطلب المشورة من مستشار مالي مؤهل على دراية بالعملات الرقمية.

علاوة على ذلك، إذا كنت تريد الاستثمار في البيتكوين، أو خسرت أموالك بشكل غير عادل، فلا يمكنك رفع قضيتك إلى المحكمة، ما لم يكن الأمر يتعلق بكيفية تعامل البنك أو مزود خدمة الدفع مع الموقف المتعلق بالاحتيال

نظرًا لتزايد شعبية العملات المشفرة، قد تتغير اللوائح المتعلقة بالبيتكوين مستقبلًا، مما قد يؤثر على سعره. على سبيل المثال، عندما قررت الصين فرض قيود صارمة على العملات الرقمية، خسر البيتكوين آلاف الجنيهات الاسترلينية من قيمته في غضون أسابيع

مع تغير البيئة التنظيمية طوال الوقت، من المهم أن نراقب الصورة المتغيرة عن كثب باستمرار قدر الإمكان.

كيف سيبدو مستقبل البيتكوين في عام 2025؟

العملات المشفرة فئة أصول غير متوقعة، ولا أحد يعلم إلى أي مدى سيصل سعر البيتكوين. في حين تُعتبر حكومة الولايات المتحدة داعمة للعملات المشفرة، مع ارتفاع أسعارها وبحث الحكومات عن أفضل السبل لتنظيمها، إلا أن مخاطر الاستثمار في البيتكوين لا تزال مرتفعة للغاية.

كما هو الحال دائمًا في عالم الاستثمار، من المستحيل التنبؤ بمستقبل البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى في عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، مع تكرر بعض الاتجاهات عبر تاريخ البيتكوين، هناك بعض التوقعات المعقولة

◄ توقعات مستقبل البيتكوين

أولاً، من المرجح أن تستمر تقلبات الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاضها وارتفاعها.

ثانياً، من المتوقع حدوث تغييرات في كيفية تنظيم العملات المشفرة، نظراً لأن العديد من هذه التغييرات تحدث بالفعل بانتظام.

من المرجح أن يستمر التبني السائد للعملات المشفرة. حاليًا لعملائها الدفع بالبيتكوين، مع احتمال انضمام المزيد. يزداد اهتمام الناس بالبيتكوين، مما يدفع البنوك والشركات إلى دمج خدمات العملات المشفرة في عملياتها.

● ما هي الطريقة الأكثر أمانًا للاستثمار في البيتكوين؟

إذا كنت تبحث عن الاستثمار في البيتكوين، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى ممارسة الاستثمار الآمن.

سيتعين عليك الذهاب إلى بورصة العملات المشفرة التي تسمح لك بشراء البيتكوين

● عند الشراء، تذكر ما يلي:

استثمر فقط ما يمكنك تحمل خسارته

- وزّع استثماراتك على فئات أصول مختلفة بمستويات مخاطر متفاوتة. بما أن البيتكوين استثمار محفوف بالمخاطر، فكّر في إيداع جزء من أموالك في حساب توفير فردي (ISA) أقل مخاطرة، على سبيل المثال

- تأكد من وجود مكان موثوق لتخزين عملات البيتكوين الخاصة بك، مثل المحفظة الرقمية، وتأكد من أن كلمة المرور الخاصة بك آمنة ولا يمكن سرقتها أو نسيانها

- في جميع الاستثمارات، وخاصة تلك التي تنطوي على مخاطر مثل العملات المشفرة، من المهم للغاية الحصول على المشورة المالية الصحيحة

- احصل على المشورة المالية من خبراء العملات المشفرة، بما في ذلك البيتكوين، هي أصول متقلبة للغاية مع توقع تقلبات الأسعار، مما يجعلها استثمارًا محفوفًا بالمخاطر حتى مع قدرتها على توليد العوائد

◄ مستقبل العملات المشفرة في دول مجلس التعاون الخليجي

تتجه دول مجلس التعاون الخليجي، بدرجات متفاوتة، نحو التمويل الرقمي. ويُعد هذا جزءًا من جهودها لتنويع اقتصاداتها والتحرر من الأنظمة النقدية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة

لم تعد العملات المشفرة ابتكارًا هامشيًا؛ بل برزت كمؤشرات قوية على تحول تدريجي وعميق في القطاع المصرفي من الأنظمة المالية التقليدية إلى النماذج الرقمية اللامركزية. لم تعد العملات المشفرة مقتصرة على التداول المضاربي، بل أصبحت أدوات سياسية في التجارة الدولية، ووسيلة تُمكّن الدول من التهرب من العقوبات، وربما تُمثل وسيلةً لإعادة تقييم تحالفاتها الجيوسياسية. ويتجلى هذا التحول بشكل خاص داخل مجلس التعاون الخليجي، حيث أصبح التمويل الرقمي الآن محوريًا لتنويع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى جهود الدول الأعضاء لتقليل اعتمادها على الأنظمة المالية الغربية

أدت الضغوط الجيوسياسية المتزايدة، مثل توتر العلاقات الأمريكية السعودية في عهد الرئيس جو بايدن، واستخدام الدولار الأمريكي كسلاح من خلال فرض عقوبات على خصوم واشنطن، والتداعيات الاقتصادية لحرب أوكرانيا، إلى تحفيز شراكات أعمق بين مجلس التعاون الخليجي والصين وروسيا. وقد رافق هذا التحول الاستراتيجي انضمام الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس +، بالإضافة إلى جهود الصين المتزايدة لتدويل اليوان وتطوير أنظمة دفع عبر الحدود قائمة على تقنية البلوك تشين. وقد عززت هذه التطورات صعود العملات الرقمية، مما أتاح لمنطقة الخليج وسيلة لتقليل اعتمادها تدريجيًا على الدولار الأمريكي

في عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب، تبنت الولايات المتحدة تحرير العملات المشفرة بقيادة السوق، كما يتضح من إنشاء احتياطي بيتكوين الاستراتيجي (SBR) ورفض عملة رقمية للبنوك المركزية مدعومة من الدولة (CBDC). بالتوازي مع ذلك، أشارت الإدارة الأمريكية إلى انفتاح متزايد تجاه العملات المستقرة الصادرة عن القطاع الخاص والمدعومة من الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، يتجه مجلس التعاون الخليجي - وفي مقدمته الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين - نحو تجربة العملات الرقمية للبنوك المركزية واستكشاف منصات دفع بديلة للعملات الرقمية مع الصين ومجموعة بريكس +، وكذلك من خلال مبادرات

بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب اعتماد العملات المستقرة

لا تعمل دول الخليج على تحديث بنيتها التحتية المالية فحسب، بل تعيد تموضع نفسها عمدًا في خضم صراع عالمي على النفوذ. من خلال تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا، تسعى هذه الدول إلى تنويع تحالفاتها، والتحوط من الهيمنة الغربية، وتعزيز استقلاليتها في تشكيل النظام العالمي المستقبلي. يكمن في قلب هذا التحول سؤال مُلح: هل يمكن للعملات الرقمية أن تُشكل أساسًا للنفوذ الجيوسياسي للدولة واستقلالها الاقتصادي؟ لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الرهان على مثل هذه النتيجة، كما تفعل دول الخليج بشكل متزايد، سيُحقق نفوذًا مستدامًا، لكن المنطقة تُهيئ نفسها بوضوح لإيجاد خارج

◄ ظهور العملات المشفرة في دول مجلس التعاون الخليجي

يعكس صعود العملات المشفرة والتكنولوجيا المالية، أو ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية، في دول مجلس التعاون الخليجي الإصلاح الاقتصادي والسعي لتحقيق السيادة المالية والمرونة في مواجهة التحولات الجيوسياسية ونقاط الضعف المرتبطة بالنفط. بفضل الدعم الحكومي القوي والرقمنة ما بعد الجائحة، شهد قطاع التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً سريعاً، مما مهد الطريق لاعتماد أوسع لتقنية البلوك تشين. بدعم من مبادرات سياساتية محددة، بلغ معدل نمو سنوي مركب (70 CAGR %، مما يعكس الاهتمام الإقليمي بحلولها الآمنة والشفافة والفعالة. من ناحية أخرى، لا تزال العملات المشفرة، أحد أبرز تطبيقات البلوك تشين، موضع جدل. نظراً لطبيعتها المضاربية وافتقارها إلى القيمة الجوهرية، يجادل البعض بأن العملات المشفرة تُشبه سلعة قابلة للتداول أكثر من العملات التقليدية، وبالتالي، ستُشكل تحديات تنظيمية إذا ما أُريد لها أن تُصبح شائعة الاستخدام في المعاملات المالية اليومية أو الاقتصادات الوطنية. على العكس من ذلك، فإن ندرتها، وقدرتها على تخزين القيمة... أدت خصائص العملات المشفرة، وجاذبيتها الاستثمارية، ومحدودية العرض، ودورها المحتمل في التحوط من التضخم، إلى تسمية الكثيرين لها بـ"الذهب الرقمي"

في الدول ذات الأغلبية المسلمة، أثارت سمات العملات المشفرة مخاوف بشأن توافقها مع الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى تباين في النهج التنظيمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي إلى نسب تبني متفاوتة. على عكس أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، تُعتبر القيمة السوقية لدول مجلس التعاون الخليجي ناشئة نسبيًا، إلا أنها واعدة، حيث سيبلغ إجمالي حجم السوق 744.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب يُقدر بنسبة 16.75 % في الفترة من 2025 إلى 2033. وبحلول نهاية عام 2025 وحده، من المتوقع أن تنمو إلى 791.8 مليون دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 19.32 %

معدل انتشار العملات المشفرة في المنطقة، بينما من المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة تصدرها من حيث الإيرادات التي تصل إلى 9.4 مليار دولار أمريكي

يكشف النظر عن كثب إلى كل دولة على حدة كيف تتعامل كل منها مع تقاطع الابتكار والامتثال والرقابة، بنهج تتراوح بين القيادة الجريئة والتجريب الحذر والتقييد الصريح. تُعدّ الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال العملات المشفرة في المنطقة، حيث تجمع بين أهداف تبني طموحة وأطر تنظيمية واضحة من خلال كيانات مثل هيئة تنظيم الأصول الافتراضية، بالإضافة إلى إنشاء منطقتين ماليتين حرتين. في المقابل، اتخذت المملكة العربية السعودية نهجًا أكثر حذرًا بسبب القيود المتعلقة بالشريعة الإسلامية، حيث حظرت تداول العملات المشفرة من قبل المؤسسات المالية. ومع ذلك، لا تزال المملكة العربية السعودية ثاني أكبر سوق وأسرعها نموًا في المنطقة، مدفوعةً بتبني شعبي قوي لتداول العملات المشفرة بين شبابها، الذين يشكلون 63 % من إجمالي السكان. يُعزز هذا النشاط في السوق الدور الفعال لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في الترويج لتبني تقنية البلوك تشين واستقطاب مؤسسات مالية دولية كبرى مثل روتشيلد وغولدمان ساكس، اللتين تخططان لإطلاق مشاريع رمزية كجزء من منصات الأصول الرقمية الخاصة بهما. وتُعدّ هذه المبادرات الأخيرة مبادرات لتحويل الأصول المالية التقليدية، مثل السندات أو أدوات التمويل التجاري، إلى رموز رقمية على تقنية البلوك تشين، مما يجعلها أكثر سهولة في الوصول إليها وتتبعها وتداولها عالميًا

اعتمدت البحرين وعُمان نهجًا يُولي الأولوية للتنظيم، مع إعطاء الأولوية للامتثال والبنية التحتية والترخيص على التبني السريع. ومؤخرًا، حدّث مصرف البحرين المركزي إطاره التنظيمي، مُصنّفًا الأصول المشفرة كأوراق مالية، ومُعززًا لوائح مكافحة غسل الأموال (AML) بما يتماشى مع المعايير الدولية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال سوق العملات المشفرة في البحرين الأصغر حجمًا في المنطقة (انظر الجدول أدناه). وبالمثل، وضعت هيئة الخدمات المالية في عُمان إطارًا تنظيميًا مؤقتًا لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية ومتطلبات الامتثال لمكافحة غسل الأموال. على الرغم من أن اللوائح لا تزال مؤقتة، فقد رخصت الحكومة لكيانين لتشغيل تعدين العملات المشفرة ومراكز البيانات

في الطرف الأكثر تحفظًا من الطيف، اعتمدت الكويت وقطر أكثر الأساليب تقييدًا، حيث استبعدتا نفسيهما عمدًا من أسواق العملات المشفرة، تماشيًا مع موقفهما القائل بأن الأصول الرقمية ليست عملة قانونية. ومع ذلك، بدأت قطر مؤخرًا في تخفيف موقفها، مما سمح لمركز قطر للمال، وهو هيئة تنظيمية، بوضع إطار قانوني للأصول الرقمية. ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإطار، الذي يغطي الترميز والاعتراف القانوني بالعقود الذكية، في الربع الثاني من عام 2025. كما أنشأت الدوحة منطقة تنظيمية متميزة للأصول الرقمية لتعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا انفتاحًا، وإن كان بحذر، تجاه العملات الرقمية للبنوك المركزية، لا سيما لإمكاناتها الاستراتيجية في تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتعزيز كفاءة المدفوعات عبر الحدود. وإلى جانب فائدتها التقنية، تُعد العملات الرقمية للبنوك المركزية أصولًا استراتيجية في إطار الجهود الأوسع التي تبذلها دول الخليج لإعادة تقييم سيادتها المالية. تُعدّ برامج تجريبية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية رائدةً في مجال "عملات البنوك المركزية الرقمية بالجملة" - المصممة للمؤسسات المالية، والتي تُسهّل كلاً من التسويات المحلية والمعاملات المالية العابرة للحدود. على سبيل المثال، في عام 2019، أجرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبارًا للتشغيل البيني لمعاملات عملات البنوك المركزية الرقمية عبر الحدود كجزء من مشروع "أبير". كما أجرت البحرين العديد من اختبارات التشغيل البيني مع جي بي مورغان، وهي حاليًا في مرحلة التجربة

في غضون ذلك، أكملت قطر البنية التحتية اللازمة وستُجري تجربةً على عملات البنوك المركزية الرقمية بالجملة، مع إمكانية التوسع لتشمل

التجزئة. تُقدّم عملات البنوك المركزية الرقمية بالتجزئة - المصممة للاستخدام المحلي، وفي بعض الحالات، للمعاملات العابرة للحدود - العديد من المزايا، بما في ذلك الاستغناء عن الوسطاء المصرفيين. يُمكن أن يُقلّل هذا من تكاليف المعاملات ويُعزز المنافسة بين البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تحسين أسعار الفائدة على الودائع، وتعزيز الإقراض المصرفي، ومن خلال التبني اللامركزي، زيادة إمكانية الوصول المالي

تُمثل العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) بديلاً سيادياً للأنظمة التقليدية التي يهيمن عليها الدولار، حيث توفر مرونة وشفافية أكبر في عالم يشهد إعادة تنظيم لمراكز القوة المالية. ومع ذلك، فإن اعتمادها على نطاق واسع من قبل هذه المراكز سيشكل تحديات كبيرة، حيث تتنافس العملات الرقمية للبنوك المركزية مع الودائع المصرفية التقليدية، التي تُمثل حالياً 83 % من تمويل البنوك. وقد يُقوّض هذا قدرة النظام المصرفي التقليدي على توليد الائتمان، مما يُضعف ربحية البنوك ويُضعف فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية، مثل تعديلات أسعار الفائدة

في هذا السياق، تبرز العملات المستقرة كبدائل أكثر قبولاً للعملات المشفرة المتقلبة. عادةً ما تكون هذه الأصول الرقمية مرتبطة بعملات سيادية

مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، مما يوفر استقرارًا في الأسعار ووضوحًا تنظيميًا أكبر. ورغم أنها تندرج تحت لوائح العملات المشفرة الأوسع، فإن دعم العملات المستقرة بالعملات الورقية غالبًا ما يعني خضوعها لتدقيق أقل، مما يُسهّل اعتمادها على نطاق أوسع. والجدير بالذكر أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وافق مؤخرًا على أول عملة مستقرة خاضعة للتنظيم، وهي عملة AE Coin، في إطار جهوده لدمج الأصول الرقمية في النظام المالي الرسمي، مما يؤكد طموح الدولة في أن تصبح مركزًا إقليميًا للتمويل الرقمي

◄ دور الأصول الرقمية في إدارة الدولة: التداعيات الجيوسياسية

على مدى العقدين الماضيين، شهد المشهد الجيوسياسي في الخليج تحولًا كبيرًا، اتسم بتعميق التفاعل مع الصين وروسيا. ولا يقتصر هذا التطور على تحول ديناميكيات القوة العالمية فحسب، بل هو جهد مدروس من جانب دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع تحالفاتها، وتعزيز استقلاليتها في السياسة الخارجية، والتعامل مع عالم أكثر تعددية الأقطاب. تسارع التوجه نحو الشرق بفعل عوامل محفزة متعددة، منها توتر العلاقات الأمريكية السعودية في عهد إدارة بايدن، وأهداف التنويع الاقتصادي الإقليمي، وحرب أوكرانيا، والعقوبات الغربية على روسيا، وابتعاد دول مجلس التعاون الخليجي عن شبكات التجارة الغربية

ومن أبرز مظاهر هذا التحول بروز دبي كمركز تجاري عالمي رائد، والذي ساهم في جزء منه انتقال الشركات الروسية من جنيف، سويسرا، إلى الإمارات العربية المتحدة للالتفاف على العقوبات الدولية. ومن اللافت للنظر أيضاً إشارة المملكة العربية السعودية إلى انفتاحها على تسوية مبيعات النفط باليوان على الرغم من نظامها البترودولاري الراسخ، مما يشير إلى إمكانية إعادة هيكلة أوسع للتحالفات العالمية في مجالي الطاقة والمالية. وبالتوازي مع ذلك، تُتيح جهود الصين لتدويل اليوان من خلال مقايضات العملات والمعاملات عبر الحدود ومبادرات العملات الرقمية لمنطقة الخليج بديلاً عن اعتمادها على الدولار الأمريكي

ومما يعزز توجه الخليج نحو الشرق انضمام الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بدوافع مختلفة وإن كانت متكاملة، إلى مبادرة "بريكس+". تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى ترسيخ مكانتها كمركز مالي عالمي، بينما تسعى المملكة العربية السعودية إلى الابتعاد عن اعتمادها على النفوذ الأمريكي. بدورها، اقترحت دول البريكس آليات مالية بديلة عن تلك التي تتبناها الولايات المتحدة، حيث دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إنشاء "منصة بريكس" قائمة على تقنية بلوكتشين لتسهيل المعاملات عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية. يتماشى هذا مع مشروع mBridge التجريبي لعملة البنوك المركزية الرقمية (CBDC) في عام 2021 ، وهو مبادرة متعددة البنوك المركزية

تضم الصين وتايلاند والإمارات العربية المتحدة، ويجري بالشراكة مع بنك التسويات الدولية (BIS). انضمت المملكة العربية السعودية إلى المشروع في عام 2024.

في حين أعلن بنك التسويات الدولية رسميًا اكتمال دوره في المرحلة التجريبية بعد التطوير الناجح لمنتج mBridge ذي الحد الأدنى من الجدوى، يرى بعض المراقبين أن الانسحاب كان تحت تأثير الضغوط الأمريكية - وهو ادعاء نفاه بنك التسويات الدولية علنًا. وبغض النظر عن السبب، فإن انسحاب بنك التسويات الدولية من المبادرة ترك المشروع تحت سيطرة البنوك المركزية المشاركة، مما يشير إلى الحاجة إلى محاولة أكثر جرأة لإنشاء هيكل نقدي موازٍ. على الرغم من وجود مؤشرات على استعداد الصين لاتخاذ هذه الخطوة، إلا أن التداعيات الجيوسياسية للسعي إلى استقلالية العملة على دول مجلس التعاون الخليجي محفوفة بالمخاطر؛ إذ قد تُسبب هذه الخطوة توتّرًا في العلاقات مع واشنطن أو حتى إثارة ردود فعل مالية انتقامية. ويُبرز احتمال فرض تعريفات جمركية انتقامية، لا سيما في ظل إدارة ترامب الحالية التي تعتبر الانفصال المالي عن الصين ضرورة استراتيجية، مدى ارتفاع المخاطر التي قد تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي

ترسم الولايات المتحدة اليوم مسارًا مختلفًا في سياسة الأصول الرقمية، حيث تُولي العملات المشفرة والأصول الرقمية أولويةً قصوى لأجندتها الاقتصادية. وقد مثّل أمران تنفيذيان هذا التحول. يهدف الأول إلى تحرير الصناعة وتسهيل قيادة الولايات المتحدة في مجال العملات المشفرة مع حظر إصدار عملة رقمية أمريكية للبنك المركزي. وينص الثاني على إنشاء احتياطي استراتيجي للبيتكوين لتخزين البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى، مما يجعلها فئة جديدة من الأصول الوطنية السيادية. وقد دفعت هذه التطورات النقاشات حول البيتكوين ودور العملات المشفرة في إدارة الدولة إلى صدارة الخطاب السياسي العالمي. لم تعد عملة البيتكوين وغيرها من الأصول الرقمية مجرد وسيلة للتهرب من العقوبات أو التداول المضاربي، بل تُغذي الآن تكهنات حول احتمال تخزينها، بما في ذلك الصين وروسيا، وربما دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فإن تقلبات البيتكوين الشديدة وطبيعتها المضاربية تُقوّض جدواها كأصل احتياطي موثوق، وستكون أي فائدة استراتيجية محتملة ضئيلة، وستُمليها في المقام الأول تقلبات السوق، وليس السياسات الحكومية

في حين أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي قد تُجرّب حيازات العملات المشفرة والبيتكوين لتنويع احتياطياتها، فإن الجهود المبذولة لدمجها في أطر السياسة النقدية تواجه تحديات جوهرية. في غضون

ذلك، فإن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي للعملات الرقمية للبنوك المركزية،

يعكس هذا التوجه، لا سيما من خلال الشراكات الموجهة شرقًا أو المبادرات الإقليمية البينية مثل mBridge ومشروع Aber، توجهًا استراتيجيًا طويل الأمد يُعطي الأولوية للتشغيل البيني والاستقلالية، ووسيلة لتشكيل قواعد التجارة أو حتى التأثير عليها. ومع ذلك، يُثير هذا تحديات كبيرة، لا سيما مشاكل التشغيل البيني التقني، ومخاطر استبدال العملات، وزيادة تقلبات تدفقات رأس المال، وإمكانية انتقال الصدمات الخارجية بشكل أسرع

تُقدم العملات المستقرة ثقلًا مُوازنًا لهذه التحديات. فبدلًا من تقديم إطار نقدي جديد كليًا، فإنها تُعزز دور الدولار الأمريكي في الاقتصاد الرقمي من خلال تمكين المعاملات القائمة على الدولار عبر شبكات بلوكتشين اللامركزية دون الحاجة إلى علاقة مباشرة مع النظام المصرفي الأمريكي. وهذا يجعل الدولار أكثر قابلية للنقل والوصول. ومع ذلك، فإنه يُقلل أيضًا من إشراف الولايات المتحدة وسيطرتها على كيفية استخدام الدولار ومكانه

الخلاصة

يتشكل نهج دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العملات المشفرة من خلال سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتحالفاتها الجيوسياسية المتغيرة، وأطرها التنظيمية المتطورة. حتى

في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتخذ موقفًا أكثر حذرًا، من المتوقع أن تكتسب الأصول الرقمية زخمًا وأن تبرز كركيزة أساسية للاستراتيجية الاقتصادية والجيوسياسية الأوسع للمنطقة. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن ينمو حجم تسويات التجارة باستخدام العملات المشفرة، بالإضافة إلى مبادرات الأصول الرقمية الأخرى مع الصين ودول البريكس وروسيا. ومع ذلك، لا يزال التحول الشامل مستبعدًا على المدى القريب، نظرًا لاحتمالية الرد السياسي والاقتصادي الأمريكي

تتيح البيئة التنظيمية المواتية لدول مجلس التعاون الخليجي لها دورًا محوريًا في الابتكار وتطوير آليات بديلة لتسوية التجارة، وهي مجالات قد توفر مزايا اقتصادية أكثر جوهرية واستقرارًا. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تكتسب العملات الرقمية للبنوك المركزية المدعومة من الدولة زخمًا. إن غياب العملة الرقمية للبنوك المركزية الأمريكية يتيح المجال لدول مجلس التعاون الخليجي لتولي دور قيادي في اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية في الأنظمة المالية. ومع ذلك، فإن عدم وجود حالات قامت فيها دول بدمج العملات الرقمية للبنوك المركزية رسميًا في أنظمتها المالية، ثم إدارة تأثيرها على أسعار الفائدة، وآليات الإقراض، وربحية البنوك، سيبطئ من اعتمادها. في غضون ذلك، يُتوقع بشدة ازدياد اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي للعملات المستقرة، إذ يتجاوز نموذجها سيطرة العملات الأجنبية أو الصادرة عن الدول، مما يوفر سهولة ومرونة أكبر. وقد تُضعف العملات المستقرة السيطرة الأمريكية، مما يمهد الطريق لنظام تتداول فيه العملات المقومة بالدولار بشكل مستقل عن النفوذ الأمريكي

وأخيرًا، مع تطور العملات الرقمية من مجرد ابتكار تقني إلى أدوات جيوسياسية، فإن السؤال ليس ما إذا كانت دول الخليج ستشارك في هذا التحول، بل مدى جرأتها في التعامل مع هذا التغيير. في نهاية المطاف، سيعتمد مسار دول مجلس التعاون الخليجي ليس فقط على مواءمة سياساتها مع القوى العالمية، بل أيضًا على كيفية استخدامها الاستراتيجي

لمزاياها التنظيمية لصياغة نظام مالي رقمي يعكس أولوياتها

التوجهات المستقبلية لسوق العملات الرقمية في اليمن

يعتبر شراء العملات الرقمية في اليمن موضوعاً حديثاً ومثيراً للاهتمام، حيث يتزايد الاهتمام بالعملات الرقمية مثل البيتكوين والإثيريوم والريبل بسبب الفرص الاستثمارية الكبيرة والإمكانات التقنية التي توفرها هذه العملات

رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه اليمن، إلا أن هناك اهتمام متزايد بسوق العملات الرقمية، خاصة بين الشباب الذين يبحثون عن فرص استثمار جديدة. من المتوقع أن يشهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً في السنوات القادمة مع زيادة الوعي والفهم حول الفوائد التي تقدمها العملات الرقمية

مع المزيد من التوجه نحو الرقمنة واعتماد التجارة الإلكترونية في أنحاء العالم العربي، يمكن أن تلعب العملات الرقمية دوراً مهماً في توفير حلول مالية مبتكرة وآمنة للمستخدمين اليمنيين. من الضروري أيضاً تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحسين الوصول إلى الإنترنت لدعم هذا التوجه والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة

التحديات والمخاطر

- **قيود الوصول إلى الإنترنت:**

أحد أبرز التحديات التي تواجه المستخدمين اليمنيين هو القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت. يقيد هذا الأمر القدرة على الوصول إلى منصات التداول العالمية ويجعل القيام بالمعاملات أكثر صعوبة

- **التقلبات السعرية:**

تعتبر العملات الرقمية معروفة بتقلباتها السعرية الكبيرة، مما يعني أن قيمة الاستثمار قد تتغير بشكل كبير في وقت قصير. يجب على المستثمرين اليمنيين أن يكونوا على دراية بهذه المخاطر ويستعدوا لتحملها

- **الحماية والأمان:**

قد يتعرض المستثمرون اليمنيون إلى مخاطر الأمان مثل الهجمات السبرانية والاختراقات. ينصح بإتباع أفضل الممارسات للأمان مثل استخدام المحافظ الرقمية المؤمنة وتفعيل نظام التحقق بخطوتين

الخاتمة

في نهاية الأمر، يعتبر شراء العملات الرقمية في اليمن فرصة واعدة يمكن أن تتيح للمستثمرين الدخول في عالم جديد من الاستثمارات التقنية. ولكن، ينبغي على المستخدمين أخذ كافة الاحتياطات وفهم كل الجوانب والمخاطر المرتبطة بهذا السوق. من خلال اختيار منصة تداول موثوقة واتباع الإرشادات والنصائح المقدمة، يمكن تحقيق تجربة آمنة ومربحة في عالم العملات الرقمية

- **اختيار المحفظة الرقمية المناسبة**

عند شراء العملات الرقمية، يعتبر اختيار المحفظة الرقمية خطوة حيوية لضمان أمان استثماراتك. المحفظات الرقمية تتوفر في عدة أشكال مثل المحافظ الساخنة (المحافظ المتصلة بالإنترنت) والمحافظ الباردة (المحافظ غير المتصلة بالإنترنت). يجب على المستخدمين اليمنيين اختيار محفظة تناسب احتياجاتهم وتوفر مستوى عالي من الحماية والأمان

يجب التحقق من الخصائص الأمنية المتوفرة في المحفظة مثل التشفير واستخدام نظام التحقق بخطوتين والقدرة على استعادة المحفظة في حال فقدانها. تأكد أيضا من قراءة المراجعات وتجارب المستخدمين الآخرين لضمان اختيار الخيار الأفضل والأكثر أمانا

- **نصائح للمستثمرين الجدد في اليمن**

من الطبيعي أن يشعر المستثمرون الجدد في اليمن ببعض الحيرة عند البدء في عالم العملات الرقمية. من النصائح المهمة هي البدء بمبالغ صغيرة حتى يكتسب المستثمر الخبرة اللازمة ويفهم السوق بشكل أفضل. من الأفضل عدم استثمار أموال قد تحتاج إليها في المستقبل القريب لضمان عدم الوقوع في خسائر غير متو قعة

يُنصح أيضا بالاستفادة من الموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت، مثل المقالات والفيديوهات والدورات التدريبية التي تقدم معلومات مهمة حول كيفية التداول وأفضل استراتيجيات الاستثمار. بوجود قاعدة معرفية قوية، يمكن للمستثمر اتخاذ قرارات مستنيرة والتقليل من المخاطر ا لمحتملة

سعر الصرف في صنعاء
وهمي أم منظم وقائم على الحوالات بدرجة أساسية

■ أمير ردفان عبدالله
مختص حوالات مالية بنك
التسليف التعاوني والزراعي

ان اعتبار سعر الصرف وهمي لأن أسعار السلع مقومه بالعملة الأجنبية في صنعاء مرتفعة عند مقارنتها بعدن خطاء جسيم لاختلاف التكاليف المؤثرة على أسعار السلع هنا وهناك لذا ان قياس سعر الصرف بهذه الطريقة من اساسة لا يعطي نتيجة صحيحة اذا كيف يتم تقدير أو قياس السعر العادل للعملة في صنعاء ؟؟

منذ قيام سلطة صنعاء بفصل الريال القديم واعتمادها عملة خاصة بهم وعدم قبول الطبعة الجديدة اذ تم اعتمدها في البيع والشراء للسلع والعملات الأجنبية؛ لهذا اعتبر ان اقتصاده مغلق وله ميزان مدفوعات خاص به عند تحليله سنعرف بنود العرض والطلب في عملته لندرك ان لدية اقتصاد قائم على الحوالات المالية بشكل أساسي ،يتضح ذلك من الدورة النقدية هناك اذ صمم قوانين ملزمة لضمان استمرارها والتي أثرت بشكل كبير على سعر الصرف في عدن .

◄اولا: ما هو سعر الصرف الوهمي

يطلق سعر الصرف الوهمي هو غير خاضع لقوى العرض والطلب في السوق وإنما خاضع لتدخل الدولة فمثلا عندما تتدخل الدولة لتخفيض

أو رفع قيمة عملتها أمام العملات الأجنبية بغرض التأثير على الوضع الاقتصادي لتحقيق هدف معين . لكن التخفيض سهل يكون بزيادة العرض من العملة المحلية، لكن عند رفع قيمة العملة المحلية يتطلب زيادة العرض من العملة الأجنبية؟

وعليه بقاء سعر الدولار بصنعاء ٥٣٠ هل يمكن أن الحوثي يزود السوق بعملات أجنبية للسوق لتلبية الطلب من أين له وماهي مصادرها؟

كما لا يمكن القول انه بالقوة إذ انه لا يوجد دولة بالعالم ضبطت السعر بالقوة عجزت مصر وتركيا.. وماليزيا ولم يضبط الا بسياسات واضحه وعليه سنذهب لتحليل مبدئي لميزان المدفوعات هناك على ولو بشكل تقديري لتوضيح الوضع

◄ ثانيا صورة ميزان المدفوعات لاقتصاد صنعاء

ميزان المدفوعات معروف يقيس العرض والطلب على العملة ويتم القيد على جانب المدين كل الأموال الخارج (طلب العملات الأجنبية) وفي الجانب الدائن (عرض العملات الأجنبية) ونفسي ذلك بشكل بدائي كالتالي:-

1- الجانب المدين مصادر خروج العملة

- قيمة السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج
- الحوالات الصادرة لمناطق الشرعية (قليلة جدا خاصة بعد تحويل الميناء)
- ما يخرجه المسافرين نقدا

2- الجانب الدائن مصادر دخول العملة

- قيمة السلع والخدمات المصدرة من مناطقة ال مناطق الشرعية والخارج
- الحوالات المالية الداخلة لليمن من الخارج عبر الجهاز الرسمي (وهي المصدر الاهم والاكبر) لان البنوك تقوم بتغطية طلبات الاستيراد من مناطق الحوثي بهذا الرصيد حتى وان كانت الحوالات الخارجية إلى مناطق الشرعية لا يستفيد منها اقتصاد الشرعية لان اغلب التحويلات الصادر سويفت من مناطق صنعاء تغطيها بهذا الرصيد. ولانستبعد ان تقوم بالتغذية رصيدها من المزاد في عدن وتغطية الاستيراد بصنعاء
- الحوالات الصادر من مناطق الشرعية إلى. صنعاء
- حوالات خارجية الجهاز المصرفي يد بيد
- حوالات المنظمات ..
- الهبات العينية التي يحصل عليها من إيران كالغاز ..وغيرها

◄ شكل الدورة النقدية في مناطق صنعاء

يتضح بها دور لجنة المدفوعات وكذا البنك المركزي صنعاء في تنظيم الطلب إذ ان اغلب الطلبات الكبيرة تتم عبر لجنة المدفوعات كالمشتقات كما كان البنك المركزي صنعاء اصدر بوضع سقف عند تسليم الحوالات الواردة عند ٥ الف سعودي وما يعادلها وفي اوقات كثيرة تقوم الشركات والبنوك هناك بمصارفة الحوالات بسعر معتمد من وحدة جمع المعلومات ١٣٩ وعليه عند طلب التاجر الاستيراد تقدم للبنوك ويتم البيع بسعر ١٤٠ وهو سعر معمم من الوحدة ايضا ، تستخدم البنوك لتغطية هذا البيع رصيدها بالخارج لدفع فاتورة الاستيراد وعليه توصل السفينة لميناء الحديدة ثم يتم فرض جمارك وزكاة ودفع رواتب اتباعه لتخرج للسوق العملة مرة أخرى ثم ليد التجار ثم ليد لجنة المدفوعات والبنوك وهكذا

◄ كيفية تلبية طلبات الاستيراد في صنعاء

فرض فصل العملة القديم عن الجديد اختلاف في السعر لذا لجأت البنوك بالتعامل بالعملة الأجنبية كوسيط عند التحويل من مناطق الشرعية إلى الشمال والعكس ولأن رصيد البنوك التجارية في الخارج بالعملة الأجنبية فإنها تستخدمه لتلبية طلبات الاستيراد سواء في صنعاء او عدن لأنه بالعملة الأجنبية ؛ولأن هذه الحوالات تعد المصدر الاهم في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات (لليمن بشكل عام) إذ بلغت عام ٢٠٢٣م حسب تقديرات البنك الدولي ٦ مليار دولار وهو رقم كبير لذا تقوم لجنة المدفوعات وكذا البنك المركزي صنعاء بتوجيه الطلبات الكبيرة مثل المشتقات النفطية وغيرها إلى هذه البنوك واعتماد السعر المعمم من البنك المركزي صنعاء ١٤٠ وبالتالي تغطية الجزء الأكبر من الطلب في صنعاء كما أن رصيد هذه البنوك قد يتم تغذية من شراء مزادات البنك المركزي عدن وتوجيه هذا لتلبية الطلب في صنعاء (يمكن للبنوك القيام بعكس العمليات داخليا لتحقيق توازن المركز المالي) وإضافة إلى الحوالات الصادرة من مناطق الشرعية إلى الشمال والتي يفرض

بنك صنعاء تسليمها بسعر ١٣٩ هذه جزء يساهم بتلبية الطلبات اليومية الصغيرة، وهكذا دام ان الأرصدة الخارجية لهذه البنوك فائض اذ تعد الحوالات مصدر كبير ومتجدد وفي ظل القدرة ايضا على الشراء من مزاد البنك المركزي في عدن لزيادة هذه الارصدة يعني انها قادرة على استمرار تلبية الطلب له بهذا السعر وبالتالي لن يرتفع السعر هناك ؛ لذا انه يعد منظم اكبر من هو وهمي لانه يعتمد السعر على السوق بالأصل مع تدخل تنظيمي لضبط الدورة.

الحول المقترحة

البنك المركزي عدن كان أصدر قرارات لنقل البنوك واعتبار العملة القديم مزورة مع إعطاء مهلة لترتيب الوضع والتهديد بأغلاق السويفت عن المخالفين الا ان هذا القرار الغي بتدخل من المجلس الرئاسي بحجة الحفاظ على الهدنة للتوصل لحل سياسي لا ان تصنيف الحوثي كمنظمة إرهابية أجنبية أغلق الباب وزاد المخاطر أمام البنوك هناك ؛والتي بدأت تنقل من تلقاء نفسها الا ان النقل لن يكون له أثر كبير في ظل استمرار قدرة سلطات صنعاء على تغطية الاستيراد من فروع هذه البنوك وبنفس الآلية مما يعني استمرار قدرتها على استنزاف رصيد هذه البنوك .وعليه نقترح للبنك اتخاذ الاتي:-

1) تشكيل لجنة مدفوعات تراقب الأرصدة الخارجية لهذه البنوك وتوجة الطلب عليها ؛حتى بالاتفاق بين البنكين صنعاء وعدن نص لمناطق الشرعية ونص إلى مناطق صنعاء حتى الحل الشامل

2) ينبغي فرض على وكلاء الحولات الخارجية إنزال نقاط السحب في إطار مناطق الشرعية من بنوك ليس لديها فروع بصنعاء

3) السماح لهذه البنوك باستقبال الحوالات الخارجية في مناطق صنعاء لكي لا يتضرر المواطن مع تقييد الإرسال عليها -يتضمن ايضا تقييد الإرسال على وكلاء الحولات الخارجية مثل وستر ومونى من الارسال-هذه الخطوة قد تكون صعبة وغير واقعية لأنها تقتضي موافقة مقدمي الخدمات الخارجية

الامر الاول والثاني للتخفيف اما الأخير ان طبق سيدفع بالتجار بصنعاء للشراء من السوق ثم تحويلها حوالة لعدن او إيصالها نقط مما سيزيد العرض بعدن ويتحسن السعر ويزيد تجفيف العرض بصنعاء ودفع السعر للأعلى مما يزيد تقارب السعر هذا سيقود بالنهاية إلى اضطرار تجار صنعاء إلى شراء عملة من سوق عدن وبالتالي توحد السعر وانتهاء الفارق كون الطلب كبير هناك والعرض سيقل بشكل كبير أو قد يدفعها سلطات صنعاء لمنع فروع البنوك هناك بصرف الحوالات واللجوء للاعتماد على التحويلات خارج نطاق الجهاز المصرفي (شركات الصرافة تسليم يد بيد) هذا على الأقل سيسمح للشرعية من الاستفادة من الحوالات الواردة لمناطقها

كلمة للمعنين بالأمر

ان الانهيار بشكل مفزع لأنه يتطلب تكلفة أعلى للمعالجة كما ان الوضع الحالي في ظل الهدنة تقتل الجميع ؛كونها حرب بقي الريال بها وحيدا في ظل استمرار استنزاف الحوالات الخارجية من جهة وعدم قدرة البنك المركزي في عدن على تلبية كل الطلب من المزاد كون التجار يلجأ لشراء العملة اول باول لان التقلبات الشديدة والمزاد ينظم كل اسبوع اضافة إلى بعض اجراءات قد لا يستطيعوا تلبيتها اضافة إلى طلب الحوالات الصادرة لمناطق صنعاء ،ما لذي تتوقعونه للرضاء بهذا الوضع ام انكم لا تدركونه فل تشعروا بالناس على الأقل.

YKB
بنك اليمن والكويت
Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2534	2546	2617	2639	2731	2750	2731	2746
		سعودي	666	668	688	692	718	721	718	720
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	45000	45000	45000	47000	50000			
02	دقيق السنابل ابيض	50	55000	55000	55000	58000	60000			
03	أرز الفخامة	40	115000	115000	115000	117000	120000			
04	سكر برازيلي	50	80000	80000	80000	88000	93000			
05	زيت الطبخ	8 لتر	30000	30000	30000	30000	30000			
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	18500	18500	18500	200000	20000			
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	44000	44000	44000	53000	53000			
08	شاي الكبوس	1	15000	15000	15000	16000	17000			
09	الفاصوليا الحمراء	1	4000	4000	4000	4000	5000			
10	الفاصوليا البيضاء	1	3500	3500	3500	3500	4500			
11	العدس الأصفر	1	3500	3500	3500	3500	4500			
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	7000	7000	7000	8000	8500			
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1500	1500	1500	1500	1500			
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000			
15	البرتقال	1	5000	5000	5000	5000	5000			
16	الموز	1	1000	1000	1000	1000	1000			
17	التمور	1	3500	3500	3500	4000	4000			
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	2000	2000	1500	1500	1500			
19	البصل الجاف	1	700	700	1000	1000	1000			
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000			
21	الطماطم	1	1000	1000	700	1000	1000			
22	الباميا	1	2000	2000	3000	3000	3000			
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	27000	27000	27000	25000	25000			
24	الدجاج الحي	1	9000	9000	9000	10000	10000			
25	الدجاج المجمد ساديا	1	8000	8000	8000	9000	9000			
26	طبق البيض	1	8500	8500	8500	8500	8500			
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	10000	10000	10000	12000	12000			
28	الديرك	1	24000	24000	24000	26000	28000			
29	السخلة	1	20000	20000	20000	22000	20000			

تحليل أسعار السلع لشهر يونيو 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الأول من شهر يونيو بسعر صرف الدولار 2546 ريال (بيع) وانتهاء آخر اسبوع من شهر يونيو 2746 ريال بارتفاع قدره 200 ريال بنسبة زيادة 8 %، عن بداية الشهر، وهذا الارتفاع يعد أكبر ارتفاع لسعر الصرف الأجنبي امام الريال اليمني هذا العام، وكما هو معروف في علم الاقتصاد أن انخفاض العملة المحلية في الدول التي تعتمد على الاستيراد في تلبية احتياج السوق المحلي؛ ينعكس هذا الانخفاض في الزيادة في أسعار السلع المستوردة، وهذا ما سنلاحظه في أسعار السلع المستوردة التي ترصدها مجلة الرابطة.

■ السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة، شهدت معظم السلع ارتفاعًا في أسعارها، وهذا نتيجة انخفاض سعر الريال امام الدولار، فقد ارتفع سعر كيس القمح 50 ك من 45 الف إلى 50 الف ريال، وارتفع سعر كيس دقيق السنابل 50 ك من 55 الف إلى 60 الف ريال وارتفع سعر كيس أرز الفخامة 40 ك من 115 ألف إلى 120 ألف ريال، وارتفع سعر كيس السكر البرازيلي 50 ك من 80 ألف إلى 93 ألف ريال وارتفع سعر علبة حليب الأطفال بيبلاك من 18.5 ألف إلى 20 ألف ريال.

■ السلع المكملة:

في قائمة السلع المكملة التي ترصدها مجلة رابطة الاقتصاديين شهدت معظم السلع المكملة ارتفاعا في أسعارها كما حصل في قائمة السلع الأساسية، فقد ارتفع سعر علبة حليب الدانو 1.8 ك من 44 ألف إلى 53 ألف ريال وارتفع سعر شاي الكبوس 1ك من 15 ألف إلى 17 ألف ريال، وارتفع سعر كيلو الفاصوليا من 4 ألف إلى 5 ألف ريال وارتفع سعر باكت معجون طماطم المدهش من 7.5 ألف ريال إلى 8.5 ريال

■ الفواكه والخضار:

شهدت أسعار الخضار استقرارا في أسعارها وهذا لأنها منتجات محلية تخضع لعوامل أخرى مثل العرض والطلب في انتاجها، وكان التغير فقط في سعر البطاطس1ك فقد انخفض من 2 ألف إلى 1.5 ألف ريال وارتفع سعر البامية 1ك من 2 ألف إلى 3 ألف ريال

■ اللحوم والاسماك:

انخفض سعر الكيلو الحم الغنم من 27 ألف إلى 25 ألف ريال بسبب انتهاء موسم عيد الأضحى كما ارتفع سعر كيلو سمك الثمد من 10 الف إلى 12 ألف ريال

هذه أبرز التغيرات في السلع التي ترصدها مجلة الرابطة في شهر يونيو 2025م

مقالات اقتصادية

تعامل القطاع الخاص مع الموظفين:

(فجوة العدالة وتحديات الشركات الناشئة)

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

كيف تحولت الوظيفة في القطاع الخاص من فرصة إلى عبء؟ وكيف أصبحت بعض الشركات تتعامل مع الموظف كأنه رقم في معادلة خالية من العدالة؟

في هذا المقال، أركز معكم على مشكلة اقتصادية واجتماعية حقيقية تلقي بظلالها الثقيلة على المشهد اليمني، تفاقم فجوة العدالة في تعامل القطاع الخاص مع الموظفين. هذه الفجوة لا تقتصر على الشركات الكبرى، بل بدأت تظهر بوضوح حتى في الشركات الناشئة التي ولدت بعد 2011 و2015، وكأنها ورثت الممارسات الخاطئة من الأجيال السابقة بدلاً من أن تصنع نموذجها العادل

وهذا لا يعني أن الشركات الأقدم أصبحت محصنة من هذه المشكلة، بل في كثير من الأحيان تبدو متجذرة أكثر في تلك المؤسسات العريقة التي ما تزال تتعامل مع الموظفين بذات الثقافة التقليدية التي ترى العامل أداة مؤقتة يمكن استبدالها في أي وقت

في هذا المقال، أسعى إلى تحديد أبرز هذه الفجوات، مع تسليط الضوء على الممارسات التي حولت الوظيفة من حق اقتصادي إلى شكل جديد من أشكال الاستعباد أو "العبودية المعاصرة"، بما يتناقض مع أبسط المرجعيات الأخلاقية "الدينية"، والقانونية، والإنسانية العالمية

ولتوضيح المفاهيم:

- عند حديثي عن "الشركة"، أقصد كل منشأة من منشآت القطاع الخاص، صغيرة أو متوسطة أو كبيرة
- عند حديثي عن "الأجور"، أعني (الأجور والمرتبات)، حيث يصرف الأجر غالباً يومياً أو أسبوعياً للعامل، بينما يُصرف المرتب شهرياً للموظف

الهدف من هذا المقال هو التأكيد على أن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية والدولية في بيئة العمل لا يعد كماليات ، بل يمثل حجر الأساس لبناء سوق عمل أكثر استدامة وعدالة. إنه استثمار في كرامة الإنسان اليمني الذي تعب من المهانة، واستثمار في اقتصاد وطني يحتاج أن يتنفس عدالة من قطاعه الخاص.

◄ أولاً : تعامل القطاع الخاص مع الموظفين في اليمن: فجوة العدالة وأوهام القوة:

لا يتحقق النجاح في السوق بامتلاك منتج جيد، أو آلات ومعدات ومبانٍ فحسب، فكل ذلك يتطلب أطرافاً رئيسية لتحقيق النجاح. هذه الأطراف تشمل الموردين الخارجيين والعملاء، ومن الداخل، الموظفين الذين يُعدون ركيزة أساسية لنجاح كل أنشطة العمل ونهوض الشركات. تجاهل هذا الواقع يجعل الشركات تعيش في وهم القوة، معتقدةً أن جميع العمال يمكن استبدالهم، ولذا تقع في أخطاء فادحة تؤثر سلباً على استدامتها وعلى السوق ككل. من أبرز هذه الممارسات والمشكلات:

1. تسعى الشركات قدر الإمكان إلى تقليل التكاليف التشغيلية، ويأتي ذلك غالباً على حساب أجور الموظفين. قد يبرر القطاع الخاص ذلك بارتفاع التكلفة التشغيلية، إلا أنه يعالج التضخم عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعها للعملاء، وبالتالي تعود التكلفة إليه تلقائياً من خلال المبيعات، في نموذج يُعرف بلوهم النقدي. هذا النموذج يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للموظفين بشكل مستمر، فهم عملاء أساسيون في السوق، وهذا يجعلهم في سباق دائم مع التضخم دون القدرة على مواكبته. ينعكس ضعف دخول الموظفين سلباً على حركة السوق بأكملها، وتتأثر الشركات نفسها من جديد بذلك، ونتحدث هنا عن أكثر من 600 ألف موظف وعامل في القطاع الخاص، وفقاً لتقرير "تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن" الصادر عن مؤسسة تمدين شباب

2. مشكلة الأجور في القطاع الخاص اليمني، والتي تُعالج تداعيات التضخم على حساب العامل في القطاع الخاص الذي يمكنه التعامل مع التضخم عن طريق معالجة الاسعار، لا تتناسب مع تكاليف المعيشة الحالية. اشير هنا الى ما أشار اليه "التقرير الوطني حول مدى توافق سياسة الأجور مع مبادئ العدالة الاجتماعية" (الإسكوا، 2022) إلى أن الأجور اليمنية تلبي 9.1% فقط من متطلبات العدالة الاجتماعية، وأن الحد الأدنى للأجور في القطاع العام لا يتجاوز 30 دولاراً أمريكياً في مناطق الحكومة الشرعية لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، حيث يبلغ سعر كيس القمح وحده حوالي 40 دولاراً أمريكياً. يظهر ذلك خللاً واضحاً في هيكل الأجور داخل العديد من الشركات، حيث يحصل كبار المدراء على مرتبات مرتفعة، بينما تعاني العمالة الأساسية الفاعلة في الميدان، وخاصة في الأعمال التي تواجه العميل مباشرة، من تدني كبير في الأجور. هذه الفجوة الكبيرة في الأجور لا تعكس بالضرورة فرقاً في الجهد أو الأهمية، بل غالباً نتيجة لغياب سياسات أجور عادلة وشفافة في الشركات، خاصة الناشئة منها،

مما يؤثر سلباً على العدالة الاجتماعية والروح المعنوية للموظفين

3. في ظل تزايد معدلات البطالة وتفاقم الأزمة الإنسانية، تسعى الشركات إلى فرض ساعات عمل كثيرة لتقليل التوظيف، وتعتمد غالباً نظام الدوامين الذي يتعارض بشكل مباشر مع الحد الأقصى لساعات العمل القانونية المحددة بـ48 ساعة أسبوعية وفقاً لقانون العمل اليمني. لا تستوعب الشركات أن العامل الذي يبدأ عمله من الساعة 8 صباحاً ويغادر على الساعة 1 ظهراً، ثم يعاود الحضور على الساعة 4 عصراً ويستمر حتى 10 مساءً، هو فعلياً لم يغادر العمل. تظل الساعات بين (4-1) فترة استراحة قصيرة لا تسمح له بالانفصال الكامل عن العمل أو ترتيب أي نشاط آخر. غالباً ما يصعب على العامل مغادرة المنطقة التي فيها العمل بسبب ارتفاع كلفة الانتقال ذهاباً وإياباً، خاصة مع تدني راتبه. على سبيل المثال، عامل في عدن يتقاضى 100 ألف ريال قد يتطلب انتقاله اليومي (4 مرات ذهاب وإياب) حوالي 1500-1000 ريال يومي، أي أنه قد ينفق أكثر من 40% من أجره على المواصلات وحدها شهرياً. هذا بالإضافة إلى أنه لا ينفصل عن العمل فعلياً، وبالتالي يصبح يوم عمله 13-12 ساعة فعلية، مما يعني 78-72 ساعة عمل أسبوعية، وهو يتجاوز الحد القانوني بنسبة تزيد عن 50%. هذه الممارسات لا ترهق العامل فحسب، بل تفقد السوق وظائف إضافية كان يمكن أن تقلل من نسبة البطالة، عبر تحويل العمل إلى نظام الشفتات (مثل شفت أول من 3-8 وشفت ثانٍ من 10-3)، مما يوفر فرص توظيف أفضل للعمالة ويزيد من مرونة السوق. بعض الشركات، وهي نادرة، قد فكرت بهذا النموذج الإيجابي، مع اخذ الاعتبار انه تم احتساب ساعة استراحة ضمن ساعات العمل الفعالة

4. برزت مشكلة أخرى في الشركات الناشئة، وحتى القديمة، وهي التوظيف من القرى والأرياف التي ينتمي إليها مالكو هذه الشركات، بظن منهم أنهم يقدمون مساهمة مجتمعية لمناطقهم. قد يبدو هذا صحيحاً من الوهلة الأولى، إلا أنه يُفقد هذه المناطق والمدن الريفية القوى العاملة المنتجة، مما يُعرض الريف لخسارة كبيرة في الوظائف ذات القيمة الفعلية. لتوضيح الفكرة، لنفترض أن "عارف"، شاب في ريف معين، كان يعمل في الرعي ولديه 20 رأساً من الماشية. عند طلب الشركة التي تنتمي عائلة مؤسسيها لنفس منطقته الجغرافية لتوظيفه وتكفلها بتأهيله، ينتقل عارف للعمل في المدينة. تنتقل رعاية المواشي إلى أسرته التي قد لا تمتلك شخصاً آخر يقوم بالرعي بعد هجرة الكثير من الشباب إلى المدينة. تضطر الأسرة لبيع مواشيها وتعتمد على الأجور المتدنية التي يتحصل عليها عارف، مما يؤدي إلى فقدان مصدر رئيسي من إيراداتها وإضعاف قدرتها المعيشية و(افقارها) . هذا يُعد تجفيفاً للريف من قدراته العاملة. لا تقتصر هذه المشكلة على استقطاب هؤلاء الشباب فحسب، بل تمتد إلى كثير من المنظمات التي تتدخل في النطاق الريفي لتأهيل شباب في مجالات تتناسب مع المدينة (مثل ميكانيكا السيارات أو هندسة الجوالات). هذه الأعمال بعيدة عن طبيعة سلاسل الإنتاج في المناطق الريفية المستهدفة. بعد التدريب وضعف الفرص التشغيلية في مناطقهم، يبحث الشباب عن فرصهم في المدينة، مما يُوسع الهوة مع الوقت. إن المساهمة المجتمعية الفعالة تكمن في تنمية موارد الريف، والبحث عن الفرص المرتبطة باقتصاده الأصلي. فلو تم تعزيز قدرة عارف في مجال الرعي، لبرزت فرص أخرى كجمع الصوف أو الشعر وبيعه لمؤسسات تعمل في مجال الملابس، مما يُطور أنشطة إنتاجية ريفية حقيقية بدلاً من إنهاء تلك الميزات لصالح المدن. لا يُعد هذا التصرف خاطئاً بحد ذاته، لكن انتشاره يُحوله إلى مشكلة مجتمعية واقتصادية كبرى.

5. تتوقع الشركات أن الكفاءات تولد بقدراتها الذاتية، أو أن على الموظف أن يكون دائماً مستعداً لكل المواقف والأعمال. بل في اعتقادي، أن الشركات تظن أن على الموظف أن يُعد نفسه في "العالم الخفي" لمواجهة متطلبات الوظيفة التي تُبالغ في وصفها عند إصدار إعلاناتها عن الوظيفة، وتطلب حجم خبرة أكبر من العمل ذاته. وكأنها تريد تعيين جميع الموظفين كقيادات إدارية أو فئات ذات تخصصات نادرة، بينما الموضوع أبسط بكثير من ذلك. كل ما تحتاجه الشركات هو تحديد المهام المطلوبة بوضوح وتحويلها إلى إطار تأهيلي يمكن أن يتشارك مع جهات متخصصة في التدريب أو منظمات تنموية تعمل على تأهيل الشباب لسوق العمل. هذا التعاون من شأنه توفير كوادر

ذات كفاءة وظيفية للعمل. على سبيل المثال، مع افتتاح عشرات البنوك (حوالي عشرين بنك تمويل أصغر) حصلت على تراخيصها في المحافظات المحررة، وكل بنك يسعى لفتح 10 فروع على الأقل (فرضية)، وكل فرع بحاجة لثماني وظائف (فرضية)، فهذا يعني وجود 1600 فرصة وظيفية قابلة للاستقطاب لو تم العمل عليها بشكل مبكر. قِس على ذلك تزايد افتتاح المطاعم والفنادق في بيئة لا تتوفر فيها كوادر فندقية مؤهلة. لو قسنا بمقياس أوسع، لدينا أكثر من 10 آلاف فرصة وظيفية فندقية. عند الاستقطاب، يتم توظيف شباب يضطرون لقبول أدنى الشروط في العمل لافتقارهم للخبرة. وبعد تأهيلهم ذاتياً من خلال الممارسة، يبحثون عن فرص أفضل بسبب عدم جاذبية فرصهم الحالية، مما يُحدث تنافساً غير إيجابي ويُضعف بناء الكفاءات الجيدة في سوق العمل. كان الأمر أسهل بكثير لو تم ضبطه في إطار واعٍ وبخطة بناءة ومشتركة بين القطاع الخاص ومؤسسات التدريب.

6. تتوسع المشكلة لتشمل الشباب الذين تم استقطابهم مع تأسيس بعض الشركات، والذين نشأ لديهم ولاء لأصحاب العمل، إلا أنهم غالباً لم يكتسبوا المهارات اللازمة التي تؤهلهم للقيادة. يتجاهل أصحاب العمل هذه الكفاءات التي عايشت نمو شركاتهم، للبحث عن كفاءات خارجية من "أصحاب الشهادات". هؤلاء الجدد، ورغم شهاداتهم، يفتقرون غالباً إلى الخلفية الميدانية بأنشطة الشركات، مما يُحدث نوعاً من التعارض والنزاع الداخلي. فالفريق الجديد يعتقد أنه يمتلك كل المعرفة، بينما الفريق القديم يمتلك الخبرة الفعلية لكنه يفتقد المعرفة النظرية أو التأهيل الرسمي. الفريق الجديد، لعدم امتلاكه الولاء العميق للشركة، يراها فرصة تفاوضية للحصول على أعلى أجر في ظل غياب منظومة أجور وهيكل وظيفي واضح. في المقابل، الفريق القديم الذي كان لديه ولاء لشركته ومؤسسيها، أصبح ينظر للأمر كتحدٍ شخصي، ويسعى للبحث عن نقاط ضعف الفريق الجديد لزعزعتهم من أعمالهم التي لا يعرفون غيرها. الخطأ الجسيم يكمن في الاعتقاد السلبي لدى أصحاب الشركات بأن موظفيهم السابقين مجرد "أتباع" لا يمكن صناعة قادة منهم أو تعليمهم، رغم أن القاعدة الأساسية تقول: "الاتباع الجيدون قادة محترفون". لعجزهم عن تبني الولاءات وتحويل تلك القدرات إلى قيادات فاعلة في شركاتهم، يقفون مع الفريق الجديد الذي لا يعرف الكثير عن الشركة، بدلاً من التنسيق الفعال بينهم للتعلم التعاوني. هذا يُفقدهم الفرص مع الوقت، وتتحول شركاتهم إلى وضع سلبي، وبدلاً من مكافأة من حملوا معهم النمو، يتجاهلونهم ويفشلون في تحقيق أي شيء مع الجدد. القيادات تُبنى وتُؤسس عبر تحميل من يمتلك الفرصة المسؤولية، والمسؤولية قيادة، والباحثون عن الهروب من مسؤوليتهم إلى تحميل أطراف أخرى الخطأ، سيكررون الأخطاء ولن يُصححوا الوضع، مما يُفقد تلك الشركات فرصتها في النمو والاستقرار.

7. يُعد تجاهل الأمان الوظيفي الذي يضمن الاستقرار الوظيفي مشكلة جوهرية. لا يمكن دائماً رفع الأجور إلى أرقام غير واضحة، لكن يمكن أن يكون معدل الأجور مناسباً. ما يجعل المعيشة أكثر ملاءمة هو توفر الأمان الوظيفي الذي يُغطي الاحتياجات الأخرى، مما يُحرر الموظف للتركيز في أعماله. إن أسرته، التي تمثل حياته الأخرى خارج العمل، كلما تم توفير فرص تساعده على تحمل الكثير من متطلباتها، كان العمل بالنسبة له متعة. كذلك التطوير المستمر الذي يجعل الوظيفة قيمة دائمة، يساهم في الأمان الوظيفي. فالأمان الوظيفي ليس فقط عدم الفصل التعسفي، بل يشمل الشعور بالتمكين والسيطرة على الحياة المهنية والشخصية، وهو ما يتناقص في ظل التحديات الحالية

8. يتم عن قصد جعل العقود الوظيفية سنوية، لتشبه العقود المؤقتة، مع صياغة بنودها بواسطة محامين متخصصين للتحايل على الموظف الذي يضطر للتوقيع عليها. يهدف هذا التكتيك إلى إفلات الشركة من التزاماتها القانونية في نهاية المدة، حيث يتم الاستغناء عن الموظف كلما تطلب دون تحمل أعباء التعويض أو الالتزام بمنحه أماناً وظيفياً. لقد توسع هذا الأمر حتى مع مؤسسات وشركات كبرى، ليس فقط الناشئة. هذا السلوك لا يخالف روح قانون العمل اليمني الذي ينص على أن عقد العامل اليمني "يعتبر غير محدد المدة" ما لم يتفق الطرفان على تحديدها، بل يخالف بوضوح مبادئ ومعايير العدالة الاجتماعية التي تضمن

استمرارية الخدمة وتحمي حقوق العمال في الاستقرار الوظيفي. إن هذا التحايل يُضعف من حماية العاملين ويُعرضهم لخطر الفقر والبطالة المفاجئة، ويتناقض مع أهداف التأمينات الاجتماعية التي تسعى لتوفير الحماية للموظفين

9. تحاسب الشركات موظفيها على أخطائهم دون أن تضع إطاراً واضحاً لمكافأتهم، وتتجاهل أن الثواب والعقاب نهج مترابط وأساسي في بيئة العمل. يُضاف إلى ذلك عدم وجود مؤشرات واضحة لتحديد الخطأ والصواب، مما يخلق بيئة من عدم اليقين. يُشير تقرير "تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن" المشار اليه سابقاً ، إلى ضعف الحوكمة في القطاع الخاص، وغياب السياسات والإرشادات المخصصة للمسؤولية الاجتماعية. كما أن تحميل الموظفين جهداً مضاعفاً مع زيادة العمل في أوقات متتالية يُرهقهم ويدفعهم للخطأ، مما يزيد من الضغوط عليهم في بيئة تفتقر إلى الأمان الوظيفي والتوازن بين العمل والحياة. هذه الممارسات لا تتوافق مع "القواعد الأخلاقية والقانونية والدولية حول العمالة والتوظيف" التي تُشدد على أهمية ظروف العمل اللائقة، والحد من ساعات العمل المفرطة، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة

◄ ثانياً: الإطار القانوني بين النص والتطبيق:

قد يبدو الموضوع معقداً، لكنه ليس كذلك. بما يمتلكه القطاع الخاص من

إرادة مستقلة عن الحكومة والسياسة، يمكنه إزالة الجزء الكبير من المظالم في تعامله مع موظفيه. عندما تكون لعدالة هدفاً، أُزيلت من خلال ممارستها المظالم، والبداية تبدأ بالممكن إلى المطلوب. دعوني هنا أناقش هذه الزاوية من خلال القوانين ذات العلاقة، قانون العمل اليمني وقانون التأمينات:

1. يكفل القانون اليمني حزمة من الحقوق الأساسية للعمال، ويشكل نقطة انطلاق مهمة نحو تحقيق العدالة في بيئة العمل. إلا أن التطبيق الفعلي يظل التحدي الأكبر. يُعد قانون العمل رقم (5) لسنة 1995 وتعديلاته المرجع الأساسي الذي يحدد "الحد الأدنى لحقوق العمال وشروط العمل"، مُشدداً على مبدأ عدم التمييز في فرص العمل والأجور والترقيات "بسبب الجنس، أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة". كما يُحدد القانون ساعات العمل بثماني ساعات يومية و48 ساعة أسبوعية، مع يوم راحة بأجر كامل، ويُنظم أجور العمل الإضافي، ويُقر بالمساواة في الأجور بين الجنسين وبين العمال اليمنيين وغير اليمنيين

2. كما يُعالج مشروع قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 2013م جوانب الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع الخاص، مُقدماً فرعي تأمين أساسيين: إصابات العمل، والشيخوخة، والعجز والوفاة. يهدف هذا القانون صراحة إلى "المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحقيق النفع العام الذي يركز على الاهتمام بالإنسان كونه أداة التنمية وأساسها". كما يُحدد نسب الاشتراكات التي يتحملها صاحب العمل والمؤمن عليه، ويُقر بوجود حد أدنى لأجر الاشتراك لا يقل عن الحد الأدنى لأجور الجهاز الإداري للدولة

3. إلا أنه وعلى الرغم من هذه النصوص القانونية الواضحة، تُشير العديد من الملاحظات والتقارير إلى أن تطبيقها في الواقع العملي يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. فالحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون لا يتناسب

مطلقاً مع تكاليف المعيشة المتصاعدة في اليمن، حيث تشير الإسكوا إلى أن الأجور اليمنية تلبي 9.1% فقط من متطلبات العدالة الاجتماعية، وأن الحد الأدنى الرسمي غير كافٍ لتوفير مستوى معيشي لائق. كما أن ممارسات كفرض ساعات عمل تتجاوز 48 ساعة أسبوعية، واستخدام العقود السنوية للتحايل على حقوق الموظفين في الأمان الوظيفي والتعويضات، تُشكل انتهاكات واضحة لروح ومواد القانون اليمني. يُضاف إلى ذلك، غياب الشمولية الكاملة في التغطية التأمينية لبعض فئات العمالة الهشة في القطاع غير النظامي، وضعف آليات التنفيذ والرقابة على الشركات.

◄ ثالثاً: من النص القانوني إلى الممارسة اللائقة:

هناك تباين واضح بين النص القانوني والواقع المعاش، مما يُبرز الحاجة الماسة إلى إعادة تقييم شامل للممارسة في شركات القطاع الخاص. إلا أن هذه القوانين أيضاً لديها فجوة في الممارسة اللائقة وتطبيقاتها، بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. لذا، من الجيد أن لا يكتفي القطاع الخاص بالالتزام بالحد الأدنى المنصوص عليه في القوانين المحلية، بل يتبنى المعايير الأخلاقية والإنسانية الدولية، والتي تُنسجم في جوهرها مع العدالة والأخلاق الدينية:

1. بينما يوفر قانون العمل اليمني وقانون التأمينات الاجتماعية إطاراً تشريعياً مهماً لحقوق العمال، فإن المقارنة بين ما هو منصوص عليه في هذه القوانين وما ينبغي تبنيه وفق أفضل الممارسات ومعايير العمل اللائق الدولية تكشف عن فجوة كبيرة تحتاج إلى معالجتها، لكن ليس هذا بيدنا الآن ما يمكن هو فهم تلك الفجوة لتبني الممارسة المثلى. فالقانون اليمني، على سبيل المثال، يُحدد ساعات العمل بـ48 ساعة اسبوعية، بينما يظهر الواقع ممارسات للقطاع الخاص تتجاوز ذلك لتصل إلى 78-72 ساعة عمل أسبوعية بنظام الدوامين. هذا التناقض لا يُخالف القانون المحلي فحسب، بل يتجاوز أيضاً المبادئ الأساسية لساعات العمل المعقولة التي تُشدد عليها منظمة العمل الدولية (ILO) لضمان توازن صحي بين العمل والحياة

2. أما في جانب الأجور، فإن القانون اليمني يُقر بحد أدنى للأجور، ويُحدد أجر الاشتراك التأميني بناءً عليه. ولكن هذا الحد الأدنى، وفقاً لتقارير رسمية، لا يلبي إلا نسبة ضئيلة من متطلبات العدالة الاجتماعية كما تم الإشارة الى ذلك سابقاً، مما يجعل هذا الاجر عاجز عن توفير مستوى معيشي كريم في ظل التضخم. في المقابل، تُركز المعايير الدولية على مفهوم "الأجر المعيشي" (Living

Wage)، الذي يضمن للعامل وأسرته القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتجاوز خط الفقر، وليس مجرد حد أدنى لا يُمكن العيش به. (تُوصي الإسكوا بأن يكون الحد الأدنى للأجر في اليمن 100 دولار أمريكي، ويمكن للقطاع الخاص أن يُضيف بدلات إضافية فوق المرتب تتناسب مع الاحتياجات لتجعل الأجر المقدم مناسباً للمعيشة الكريمة وتقلل من الحاجة الى معالجة هيكل الأجور في فترات متقاربة مع عدم تحديد نهاية لهذا التضخم الحاصل في البلاد)

3. وفيما يتعلق بالأمان الوظيفي، فإن القانون اليمني يعتبر عقد العمل غير محدد المدة أصلاً ما لم يتفق على خلاف ذلك، إلا أن القطاع الخاص، مستعيناً بمحامين متخصصين، يعمد إلى صياغة عقود سنوية مؤقتة بغرض التحايل على حقوق الموظفين في التعويضات وضمان الاستمرارية. هذه الممارسة تُقوض الأمان الوظيفي وتُخالف جوهر مبادئ العدالة الاجتماعية التي تسعى لتوفير الاستقرار والحماية للعامل. كما أن غياب الاستثمار الكافي في تأهيل وتطوير الكفاءات الداخلية، واللجوء إلى توظيف خبرات خارجية على حساب الموظفين ذوي الولاء، لا يتوافق مع مسؤولية الشركات في بناء رأس المال البشري ودعم المسارات الوظيفية الواضحة

رسالتي إلى القطاع الخاص:

من أجل بيئة عمل مثمرة ومن أجل التوافق مع أفضل الممارسات

1. ينبغي للقطاع الخاص أن يتبنى في سياساته للموارد البشرية معايير متقدمة في الحوكمة والشفافية. يشمل ذلك تطوير هياكل أجور شفافة وعادلة، تعتمد على تقييم الأداء والكفاءة بشكل موضوعي، وتُقلص الفجوة بين أجور الإدارة العليا والعمالة الأساسية. كما يجب أن تُطبق الشركات سياسات تدريب وتطوير مستمرة لموظفيها، خاصة القيادات الواعدة، مع التركيز على بناء ولاء داخلي يعتمد على التمكين والتقدير

2. الاستثمار في الموارد البشرية استثمار استراتيجي طويل الأمد يدعم نمو شركاتكم المستدام، ويُساهم في تقليل أوجه عدم المساواة. يُسهم هذا التحول في تحسين الوضع الاقتصادي لليمن ككل، من خلال تعزيز القدرة الشرائية للأفراد، وتوسيع القاعدة الاستهلاكية، وخلق فرص وظيفية جديدة تقلل من البطالة عبر ممارسات مثل نظام الشفتات في ساعات العمل الطويلة، ودمج برامج التأهيل المهني بالتعاون مع المنظمات المتخصصة، بدلاً من تجفيف الكفاءات الريفية. إن تبني هذه الممارسات المثلى سيُعزز من دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية الشاملة، ويُسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة ورفاهية، بإذن الله.

وختاماً

إلى القادة في القطاع الخاص، الفرصة بأيديكم لتغيير القواعد بدلاً من انتظار ما سياسات او قوانين تغيرها الدولة اصنعوا التزامكم أنتم.

ارفعوا المظالم عن موظفيكم، ليس لأنه أخلاقي وديني ، بل لأنه أذكى استثمار طويل الأمد في استدامة شركاتكم.

الموظفون ليسوا مجرد كلفة، بل قاعدتكم الصلبة.

كونوا عوناً لهم، يكونون درعاً لكم.

ابدؤوا اليوم بمراجعة سياساتكم، بتبني أنظمة شفافة، بتدريب كفاءاتكم الداخلية، وبخلق بيئة عمل تستحق ولاء الناس

لا تنتظروا أن تفرض القوانين عليكم ما يمكن أن تختاروه أنتم اليوم وانتم من موقعكم موقع القوة والقدوة

وحتى من باب الأجر فالأقربون أولى بالمعروف، وهؤلاء الموظفون الاقربون اليكم،

اصلح الله بالكم

مستقبل الأبحاث والاستكشافات الجيولوجية والتعدين في بلادنا

الفرص المحتملة والصعوبات التي تواجهها

■ محمد علي متّاش

استنادا على عقود ماضية عديدة من الاستكشافات الجيولوجية والأبحاث التي شملت معظم أجزاء بلادنا فأن وزارة النفط والمعادن ممثلة بهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أنجزت كما هائلا من المخرجات الايجابية في هذا المجال. ومع ذلك، فينبغي عليها ان تكون في طور تنفيذ خطط أعمالها لاكتساب المعرفة اللازمة والأصول كي تصبح واحدا من رواد الصناعة التعدينية محليا وإقليميا. حيث يمكننا اعتبار بلادنا من بين المناطق الإقليمية الأكثر أهمية.

إن البيانات والمعطيات القديمة الموثقة في تقارير الهيئة تعتبر مثيرة للاهتمام ومذهلة للغاية، ومع ذلك فان كثيرا منها لم يتم وصفها ودراستها في الواقع الى مراحل متقدمة ونهائية من الاستكشاف والتقييم وتحديدا بالوسائل والأساليب والطرق الحديثة المتاحة حاليا في العالم المتقدم والتي ينبغي توفيرها بهدف مواكبة وتطوير عمليات الاستكشاف والتعدين، ولذلك فأن تطلعاتنا تهدف إلى سد تلك الفجوة وذلك النقص

إن الشروع في البدء في النشاط الاستكشافي في المناطق المأمولة في إطار الوحدات الصخرية المنتمية لجميع العصور الجيولوجية سيؤدي الى تطوير العديد من توضّعات المواد الفلزية وغير الفلزية، الفلزات الأساسية، الفلزات الثمينة، العناصر النادرة والمشعة، وكذلك مجموعة الأحجار الكريمة وأنصافها. يضاف إلى ذلك التركيز في عمليات البحث على مواد مصادر الطاقة (الفحم الحجري، البيتومين ومكامن الطاقة الجيوحرارية)، وكذلك خامات المواد الصناعية والأحجار الطبيعية ذات الأهمية الكبرى والتي يجب أن نعطيها أولويات اهتماماتنا. بناء على ذلك فانه يجب علينا تقييم نتائج الأبحاث لغرض تحديد مواقع المصادر المأمولة ومن ثم تقييمها وتثمين قيمها الاقتصادية.

تم في الآونة الأخيرة اكتشاف وتسجيل بعض التوضّعات النوعية الهامة للخامات الفلزية (أهمها عناصر الأساس ومنها الزنك والرصاص) إضافة إلى المنجنيز، وكذلك توضّعات غير فلزية ومنها خامات إنشائية وصناعية في مناطق مختلفة، لذلك يظهر للعيان بأن بلادنا واحد من البلدان الهامة الواعدة في محتوى الخامات الطبيعية

من الجدير ذكره هو انه إلى جانب البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الأبحاث والاستكشاف الجيولوجي والتركيبي الميداني ونتائج التحليل الجيوكيميائي، فانه من الضروري

التخطيط لتنفيذ برامج تنقيب إضافية مفصلة شاملة المسح الجيوفيزيائي وأعمال الحفر خلال النشاط المستقبلي القريب

رؤية الاستكشاف الجيولوجي

ينبغي أن يقوم قطاع التعدين بتطوير بعض التوضّعات المعدنية والخامات إلى مستوى المعايير الدولية أو قريبا منها بهدف إدخالها في عمليات الإنتاج، وهذا من شأنه يمكننا من تضمين وإدراج بعض المواد الخام الطبيعية في إطار البحث العلمي العالمي وإدخالها إلى السوق التجارية الدولية بجدارة ومنافسة

- التركيز على معالجة بعض هذه المواد محليا للارتقاء وتشجيع القطاع الصناعي وكذلك إتاحة الفرص للعمالة المحلية وتطوير مقدراتها الفنية والحصول على قيمة إضافية لمنتجاتنا

خطط واستراتيجيات قطاع التعدين

يجب أن تتضمن خطط واستراتيجيات قطاع التعدين ما يلي:

- التخطيط لمفهوم المشاريع
- البحث والتطوير
- دراسة جدوى المشاريع واعداد التقارير اللازمة
- الاستمرار في انجاز برامج استكشافات متقدمة في كل أنحاء البلاد
- وضع وتصميم خطة تنفيذ الاعمال
- البدء على الفور في استكشاف وتطوير وانتاج بعض المواد الخام الطبيعية في نهاية المطاف.

اطارتنمية التعدين الناجح والمستدام

- أهمية الاستثمار المحلي والاجنبي في الاستكشاف الجيولوجي وقطاع التعدين
- تمكين النمو الاقتصادي وجعله اساسيا للاسهام في الحد من الفقر:
- بحث وتطوير مصادر الفحم الحجري والصخور الانشائية والصناعية والمعادن كمصادر للطاقة والمواد اللازمة للاسهام في عملية البناء التطوير المحلي
- خلق وظائف
- الخدمات الاساسية من خلال توفير البنية التحتية
- دخل للحكومة بحيث تتمكن من تمويل الاستثمار الاجتماعي واستثمارات اخرى

مهام الحكومة ووزارة النفط والمعادن

- المساعدة في تحسين بيئة السياسة التعدينية والاطر النظامية والهياكل الضريبية بما في ذلك ادارة الموارد المعدنية.
- التوجيه والمساعدة في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية بما في ذلك الاهتمام بامور الادارة البيئية والتعامل بمعايير الشفافية
- المساعدة في مفاوضات الاستثمار والترويج
- الدفع والتشجيع لاعمال التعدين الصغيرة والاعمال التعدينية الحرفية في اطار قانون التعدين واللوائح المنظمة له

الاتجاهات الحالية للصناعات التعدينية

لا بد من وضح موازنات خاصة حقيقية للانفاق على برامج الاستكشافات الجيولوجية كما هو الحاصل في معظم دول العالم المتقدم (كندا، استراليا، الولايات المتحدة الاميركية والصين) والنامي(اميركا اللاتينية، افريقيا، واجزاء هامة من قارة اسيا). فعلى سبيل المثال تنفق بعض دول اميركا اللاتينية (البرازيل، الارجنتين، تشيلي، البيرو) وكذلك الافريقية (مالي، تنزانيا، المغرب، غانا، موريتانيا) تنفق مبالغ مالية

مخصصة لبامج الاستكشاف ما بين مليون دولار الى مئتين وخمسين مليون دولار، وتصدر بما قيمته ما بين خمسمائة مليون دولار ليبلغ في بعض البلدان مبالغ خيالية تقارب الاربعين مليار دولار أي ما يعادل عشرة أضعاف الى أكثر من مئة ضعف ما تم انفاقه في عمليات الاستكشاف والتنقيب

◄ عوامل النجاح الاساسية

1. المكونات الرئيسية للانظمة الناجحة

- قطاع مفتوح يتعامل بانظمة وقواعد ولوائح موحدة مع الجميع
- تسهيل عملية الوصول الى حقوق الاستكشاف من خلال منح التراخيص اللازمة استنادا الى قانون التعدين واللوائح التنظيمية الخاصة به
- توفير الحماية الامنية اللازمة لمواقع التعدين من خلال قانون حماية أمن الوطن وليس من خلال رص الجنود والقادة والقيام بعمليات الابتزاز التي تنفر جميع المستثمرين
- توفير سيولة الاستثمارات في قطاع التعدين
- اعتماد كافة المتطلبات البيئية ا لممكنة
- تهيئة الظروف المالية والاقتصادية بطريقة تنافسية ومستقرة
- اعادة توجيه وتطوير المؤسسات العامة

◄ بيئة تجارية سليمة ذات سمعة طيبة وتأسيس منظومة للاقتصاد الكلي:

- اقتصاد قائم معتمد على السوق.
- توفير بيئة تجارية تنافسية.
- تحرير نظام التجارة.
- حرية تصدير الانتاج واستيراد المعدات واللوازم الاخرى
- صرف العملات الاجنبية الصعبة باسعار السوق المتوفرة

◄ المبادئ الارشادية للمجموعة الحكومية في الصناعات الاستخراجية

- تعزيز قبضة الدولة (الحوكمة) و الشفافية
- ضمان وصول منافع الصناعات التعدينية الى شريحة الفقراء
- تخفيف المخاطر البيئية و ا لا جتما عية
- حماية حقوق الاشخاص المتضررين من استثمارات الصناعات التعدينية

◄ الطريق الى الامام

- برنامج تدريبي مكتبي يشمل القاء المحاضرات، تطوير المهارات المعملية، انشاء متحف تمثيلي، والتدريب على الميكروسكوب الضوئي النافذ (للصخور ومكوناتها المعدنية) والعاكس (للخامات الفلزية على وجه الخصوص)

- برنامج تدريبي حقلي يحتوي على عملية التخريط الجيولوجي للوحدات الصخرية، التوضعات المعدنية، التراكيب الجيولوجية وعلاقاتها بالتمعدن وكذلك تجميع العينات لاغراض التحاليل الجيوكيمائية والاهتمام بالجوانب البيئية
- برنامج دراسات تخصصية عليا.

◄ الخلاصة

- تقاسم الفوائد.

النتيجة المرجوة: التعدين المستدام يوفر المنافع لجميع المساهمين واصحاب المصلحة كما يلي:

1. شركة التعدين: استثمار مربح على المدى الطويل
2. الجانب الحكومي: الدخل والنمو الاقتصادي
3. المجتمع: فرص الحصول على وظائف، تحسين الخدمات الاجتماعية، وجود بنية تحتية

تجارب اقتصادية ناجحة

استونيا من الشيوعية للرأسمالية..
رحلة تحول ناجحة

أ.د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلو السياسية جامعة عدن

استونيا دولة من دول أوروبا الشرقية عاصمتها مدينة تالين وعدد سكانها 1.3 مليون نسمة

استونيا دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابقة استقلت عام 1991، وانضمت إلى الاتحاد الأوربي 2004م

تعد التجربة الاقتصادية الاستونية من التجارب الفريدة لكيفية التحول الاقتصادي الناجح من نظام اقتصادي إلى اخر، فقد استطاعت الدولة الصغيرة ان تتفوق على نظيراتها من دول الاتحاد السوفيتي السابق في تحقيق تجربة اقتصادية ناجحة والتغلب السريع على صعوبات عملية التحول الاقتصادي من النظام الاقتصادي الشيوعي إلى الاقتصاد الرأسمالي، حيث تحولت خلال 30 عام من اقتصاد فقير إلى اقتصاد غني

استونيا حاليا هي واحدة من واحات الاستثمار المفضلة للمستثمرين في العالم، حيث تتميز بنظام ضريبي مميز حيث ضريبة الدخل على الشركات تبلغ 0% للأرباح غير الموزعة، كما تتميز بحرية اقتصادية وشفافية عالية كما أنها بدأت في التحول الرقمي السريع، فقد أصبحت جميع الخدمات الحكومية رقمية وبنسبة 99% ومتاحة عبر الانترنت، كما انه فيها تم تأسيس العديد من الشركات المعتمدة الرقمنة والتكنولوجيا مثل شركة Skype ، كما انها تحتل المرتبة الأولى في أوروبا من حيث الخدمات الحكومية

الرقمية، وهو ما سهل على المستثمرين الحصول على التراخيص وتنفيذ الإجراءات المتعلقة باستثماراتهم بكل سهولة ويسر مما عزز جاذبية الدولة للمستثمرين نتيجة لتسهيل إجراءات الاعمال (فتح شركة في استونيا لا يستغرق اكثر من 20 دقيقة)

كما أنها من اقل الدول دول العالم فسادا حيث احتلت المرتبة 14 من بين 180 دولة في مؤشرات مدركات الفساد لأقل دول العالم فسادا عام 2023، حيث حصلت على درجة 76/100.

وتعد أحد أبرز أسباب ارتفاع مستوى النزاهة والشفافية في استونيا حول التحول الرقمي التام للخدمات الحكومية مما قلل من فرص الرشوة والمحسوبية، ورفع كفاءة التحصيل والخدمات

حيث تعد ترفع الميزانيات الحكومية والعقود والمشتريات رقميا وتتاح للجمهور للاطلاع عليها مما يتيح للمجتمع الرقابة والاطلاع عليها مما يزيد من معدلات الشفافية ويزيد صعوبة الفساد

- كان السؤال كيف بدأت التجربة الاقتصادية الاستونية؟

لذلك بدأت استونيا في اتخاذ خطوات اقتصادية لتصحيح الاختلال في الاقتصاد والبحث عن اليات لتعزيز الاقتصاد من خلال تخفيف الانفاق وتعزيز الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط تنموية طموحة وتم ذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

1- خصخصة مؤسسات الدولة.
2- الغاء الدعم الحكومي.
3- تحرير الأسعار.
4- ربط العملة المحلية بالمارك الألماني ثم باليورو
5- اتباع خطوات ضريبية مخففة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورأس المال المهاجر
6- التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال
7- التحول لنظام للأنظمة الرقمية المرنة
8- الاعتماد على الحوكمة والشفافية في الاعمال الحكومية
9- الاعتماد على نظام مصرفي مرن ومنفتح على المستثمرين
10- الاعتماد على موازنات متوازنة مع تخفيض العجز فيها
11- نظام تعليمي قوي مع تركيز على التكنولوجيا والبرمجة
12- وضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد

ولكن هذا النجاح الاقتصادي لم يكن بالسهولة التي يعتقدها البعض، فقد واجهت استونيا العديد من الصعوبات الاقتصادية والغير الاقتصادية في سبيل تحقيق النجاح الاقتصادي واستطاعت التغلب عليها، وأبرز هذه الصعوبات والتحديات التي واجهت استونيا:

1- الخروج من الاتحاد السوفيتي باقتصاد منهك يعتمد على اليات صناعية وزراعية قديمة

2- فقدان السوق الروسي الذي كان أبرز أسواق منتجاتها

3- ارتفاع كبير في معدلات البطالة نتيجة للتحول في النظام الاقتصادي

4- انخفاض الإنتاجية بشكل كبير.

5- محدودية الموارد الطبيعية.

6- هجرة كبيرة للكفاءات والعقول للدول الاوربية

7- وجود أقليات كبيرة (25% من السكان من أصول روسية)

وقد واجهت استونيا تلك التحديات والصعوبات وتغلبت عليها من خلال اتخذا مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

1- توجيه انتاجها للسوق الاوربية لتعويض خسارتها للسوق الاوربية، حيث سارعت للانضمام للاتحاد الأوربي 2004.

2- ركزت الدولة على القطاع الخاص وأقرت نظام فعال للخصخصة وتوفير النفقات وكفاءة استخدام الموارد المحققة في دعم القطاع الخاص والشركات الصغيرة، ودعم التعليم وخصوصا التعليم المهني

3- استعانت بخبرات دولية للنهوض وتطوير البنى التحتية وبناء نظام رقمي موحد

4- أطلقت برنامج الإقامة الإلكترونية لجذب رواد الأعمال من الخارج

5- انضمت إستونيا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لضمان الأمن، كما حرصت على دمج السكان الروس تدريجيًا في المجتمع، لتلافي أي توترات عرقية، أو خلق أي أسباب لصراعات عرقية

◄ أبرز الدروس المستفادة من التجربة الاقتصادية لإستونيا:

1- التحول الرقمي أصبح ضرورة وليس رفاهية لأجل مكافحة الفساد ورفع الكفاءة وتسهيل بيئة الاعمال

2- اتباع سياسات اقتصادية مرنة مخططة هي السبيل لتحقيق التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية

3- الاهتمام بالتعليم ضرورة ملحة لاي دول تسعى لتحقيق التنمية

من أوراق عمل ورش
الرابطة الاقتصادية

■ د. محمد الكسادي
أستاذ مشارك بالأسواق المالية
- جامعة حضرموت

الصعوبات في القطاع البنكي والنقدي

ورؤية القطاع الخاص لتجاوز الأزمة في ظل الأوضاع الراهنة

ملخص:

لقد اثرت القيود المفروضة على القطاع المصرفي وكذلك انشطار السياسة النقدية واستمرار التدهور في العملة الوطنية ،عوامل طاردة لبيئة الاعمال للمنشأت الخاصة في ظل غياب التدخلات الحكومية مع استمرار ركود الاقتصادي الوطني وتضخمه بفعل عوامل داخلية وخارجية

ووجدت الدراسة ان المؤشرات بينت تدهوراً في بيئة الاعمال واتساع دائرة البطالة بحكم اغلاق العديد من المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء وصعوبة نقل الاموال بين مناطق البلاد ،وضعف الرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي اليمني - عدن

وتوصي الدراسة بان تقوم الحكومة بتوفير التسهيلات للقطاع الخاص من خلال رفع الحصار عن الموانئ اليمنية وتوفير العملات الصعبة والغاء اي ازدواج ضريبي وعدم فرض اي جبايات خارج نطاق القانون والافراج عن ودائع البنوك المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني، وضرورة التحول الرقمي في المعاملات البنكية من اجل تقليل المعروض النقدي

مقدمة الدراسة:

أن وجود قطاع بنكي متنوع يدعم جهود التنمية في ظل الاوضاع التي

تعيشها البلاد منذ ثمان سنوات في ظل مجموعة من التحديات المحلية والعالمية من أزمات مالية متلاحقة أخرها Covid 19و أزمة حرب اوكرانيا والركود العالمي الحالي، يتطلب الامر تطوير آليات القطاع البنكي في دعم القطاع الخاص من خلال زيادة حصة تمويل المنشأت الصغيرة والمتوسطة من اجل خلق مشاريع مستدامة تخدم البئية المحيطة من المستفيذين ،مع التزام المؤسسات المالية بالمعايير الدولية

ان انتشار محلات الصرافة اثناء الحرب قد ساهم في حل معضلة السيولة النقدية، الا انها أصبحت تواجة العديد من الاشكاليات والتحديات ومنها كثرة محلات الصرافة، ضعف الرقابة وذلك لغياب اي رؤية للعمل المصرفي، زيادة عمليات غسيل الاموال

ويعبر القطاع المالي بشكل رئيسي عن مدى قوة الاقتصاد الوطني ولذا فان الاستقرار سوف ينعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي

◄ مشكلة الدراسة:

منذ بداية تفجر الحرب ظهرت الأزمة الاقتصادية باليمن منذ عام2015م وتجلت بشكل واضح في شحة السيولة وغياب اي سياسة نقدية ،حيث تعرض القطاع البنكي والدورة النقدية الى الشلل التام وحلت بدلا عنه محلات الصرافة في السوق الموازي ،والذي ساعد في استمرار تدفق الواردات في ظل ظروف استثنائية تعيشها البلاد، مما ولد غياب اي رؤية مستقبلية للعمل بشكل مخطط في قطاع حيوي واستراتيجي ويمثل احدى اعمدة التنمية في حالة توفير بيئة استثمارية مستقرة

هل توجد رؤية مصرفية مستقبلية لدى القطاع الخاص لتجاوز الازمة الحالية؟

◄ أهداف الدراسة:

1. بيان الصعوبات النقدية والمصرفية في القطاع البنكي.
2. معرفة رؤية القطاع الخاص لتجاوز هذه الازمة.

◄ أهمية الدارسة:

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية القطاع البنكي ودورة في عملية التنمية وخلق المشاريع والتخفيف من حدة البطالة ، لذا فأن الاستقرار الاقتصادي مهم، ولكنه لا يوجد، الا في الانظمة السياسية المستقرة ،مما يجعل القطاع الخاص يضع رؤيته المستقبلية في خلق قطاع بنكي مستدام في ظل سياسة نقدية واضحة ومستقرة ، اما في اليمن تغيب اي رؤية مستقبلية في ظل تفكك الدولة

وسوف تناقش الورقة المباحث التالية:

- علاقة سعر الفائدة في تحديد رؤية القطاع الخاص.
- السيولة النقدية ودورها في تحديد رؤية القطاع الخاص.
- العلاقة بين القروض المتعثرة ورؤية القطاع الخاص.
- العلاقة بين الاوضاع الامنية ورؤية القطاع الخاص.
- العلاقة بين زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورؤية القطاع الخاص.
- اصلاح الهياكل في القطاع البنكي ورؤية القطاع الخاص.

◄ منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية المتوفرة خلال الاعوام 2015-2021م. كما اتعمدت الدراسة على المقابلة مع المبحوثين من افراد العينة وجها لوجة بتوجية مجموعة من الاسئلة المفتوحة وتكونت من الاسئلة الرئيسية التالية:

رقم السؤال	طبيعة السؤال
1	هل انقسام السلطة النقدية بين صنعاء وعدن أثر على اعمالكم المحلية والخارجية؟
2	البنوك اليمنية تعيش ازمة ثقة وسيولة من المتسبب فيها حسب اعتقادك؟
3	هل تمارس البنوك النشاط الائتماني ومنح التسهيلات في ظل الظروف الحالية؟
4	هل لضعف الاجهزة الضبطية من قضاء وامن دوراً في عدم التزام العملاء بتسديد الديون المتعثرة؟
5	ان بطء التحول الرقمي للبنوك اليمنية سببة شبكة الانترنت ام هناك اسباب اخرى؟
6	الرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي اليمني –عدن حاضرة ام غائبة؟ ولماذا؟

وتكونت عينة المبحوثين من مدراء فروع او مسؤولي اقسام في بنوك تجارية واسلامية وتمويل اصغر بمدينة المكلا – حضرموت وشملت البنوك التالية:

1. بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك
2. بنك البحرين واليمن الشامل اسلامي
3. بنك اليمن والكويت.
4. بنك الامل للتمويل الاصغر.

المبحث الأول

◄ علاقة سعر الفائدة في تحديد رؤية القطاع الخاص.

يعد سعر الفائدة من المحددات الاساسية للاستثمار، كما انه يجذب الاستثمار المحلي و الاجنبي، الا انه فيما يتعلق باليمن وفي ظل انقسام البنك المركزي وعدم وجود سياسة نقدية موحدة بين عدن وصنعاء،جعل سعر الفائدة ثابتة ولا تتواكب مع التدهور الحاصل في الريال المتداول بالمناطق المحررة مع التضخم في الاسعار وتآكل القوة الشرائية للمعلة الوطنية

كما ان احتجاز البنك المركزي حسابات البنوك في صنعاء جعل البنوك تمر بعجز في سداد حقوق المودعين ،اي بحالة عدم الاستقرار وانعدام الثقة في القطاع البنكي ، وعدم القدرة في تمويل الواردات واستخدام الحسابات مع البنوك المراسلة في الخارج، لذا فانها تواجه تحديات نتيجة تداعيات الحرب واستمرارها ،وان عدم قدرة القطاع البنكي على التعافي و القيام بنشاطه المالي واستحواذ محلات الصرافة على نشاطه،قد جعل الودائع تتسرب الى خارج القطاع المصرفي والجدول(1) التالي يوضح سعر الفائدة الاقراضية وفائدة الايداع

جدول (1) سعر الفائدة في البنوك التجارية خلال الفترة من 2014-2021م.

السنة	سعر فائدة الاقراض	سعر فائدة الايداع	سعر فائدة الدولار
2014	25-19	15	0.64
2015	25-19	15	0.90
2016	25-19	15	1.99
2017	25-19	15	-
2018	25-19	15	-
2019	25-19	15	-
2020	19-25	27*	-
2021	19-25	15	1.14

المصدر: أعداد الباحث من التقارير البنك المركزي اليمني –صنعاء 2014-2019م والنشرات لصندوق النقد الدولي 2020-2022 ، *مجموعة البنك الدولي2019م
(-) معلومات غير متوفرة.

شكل (1) أسعار الفائدة للاقراض والايداع.

المصدر: أعداد الباحث من تقارير البنك المركزي –صنعاء ونشرات صندوق النقد الدولي.

من الملاحظ من الجدول (1)ان اسعار الفائدة ظلت ثابتة ولم تتواكب مع المتغيرات الاقتصادية التي تعيشها اليمن بسبب انخفاض سعر الفائدة مقارنه بدول الجوار وتأكلها بفعل استمرار تدهور العملة الوطنية ،وهي تمثل تكلفة راس المال وتؤثر في نشاط المنشآت ونموها وتطورها ، وفي ظل احجام البنوك في تقديم القروض نتيجة ارتفاع درجة المخاطر المنتظمة والغير منتظمة، حيث سجلت بيئة الاعمال في مؤشرها تراجعاً حيث احتلت اليمن المرتبة 165 عام 2014م في عدد الدول ولكنها هبطت الى المرتبة 186 في عام 2018م من بين 190 دولة وفي عام 2020م احتلت 187 وفقاً لاخر التصنيفات الدولية[2][1] وان انشطار البنك المركزي اثناء الحرب منذ سبتمبر2016م نتيجة قرار سياسي قد ساهم في تفكك النظام المالي باليمن

حيث كانت البنوك التجارية تستثمر في اذونات الخزانة خلال الفترة من 2010 2014-م وعند اندلاع الحرب عام 2015حدث تجميد لارصدة البنوك التجارية، مما خلق أزمة سيولة لدى البنوك التجارية وانخفاض حاد في العملة الوطنية مع عدم ثبات سعر الفائدة.[3] وان استمرار انخفاض نسبة العائد السنوي التي تمنحة البنوك اليمنية على الودائع الاستثمارية اصبح معوقاً اخر لاي ايداعات بالبنوك

بحسب الاجابات من قبل العينة من المبحوثين ان البنوك مازالت لحد الان تعاني من شحة السيولة نظراً لاستحواذ السوق الموازي على معظمها، وأن سببها الرئيسي انقسام البنك المركزي اليمني

ومما زاد الامر تعقيدا عام 2020م جائحة كورونا وانخفاض تحويلات المغتربين بالخارج، وكذلك تقليص شبكات البنوك المراسلة نتيجة التقييم العالي المخاطر غسيل الاموال و الارهاب ،مما دفع العديد من العملاء الى التحول الى السوق الموازية لتحويل مدفوعاتهم الخارجية

ان تحريك سعر الفائدة بنسبة تراعي التضخم المحلي والخارجي، قد يسهم في سحب الاموال المكتنزة في محلات الصرافة، كما أن عدم تحويل اي مدخرات بالعملة الوطنية الى عملة اجنبية ، قد يساهم في اعادة الدورة النقدية الى مسارها الصحيح. ان البنوك اليمنية كان لديها ودائع ماقبل الحرب في البنك المركزي اليمني في اذونات الخزانة وصلت الى 1.1 تريليون مايعادل 5 مليار دولار ماقبل عند سعر صرف 250 ريال لكل دولار امريكي والان سعر الصرف 1150 ريال لكل دولار امريكي [4] هناك خسائر كبيرة في أصول البنوك المحتجزة على شكل اوراق مالية بما يوازي ثلاثة اضعاف المبالغ وربع

ان بقاء الاوضاع لمدة ثمان سنوات ادت الى تقليص دور قطاع الاعمال في استثمار اموالة في البنوك وكذلك غياب قيام اي منشآت صغيرة، نتيجة انعدام مصادر التمويل.كما ان عزوف القطاع الخاص للاستثمار في الوطن وهروبة الى دول الجوار بسبب الاوضاع السياسية الحالية يعد سببا ر ئيسياً

كما أن العديد من البنوك اليمنية لديها حسابات في البنوك اللبنانية بالدولار الامريكي، وهذه قد جذبت العديد من رجال الاعمال اليمنيون الاستثمار في لبنان ، حيث كانت الودائع لاجل معفية من اي رسوم مقابل الصرف او التحويل للعملات ا لا جنبية

وبما ان الاقتصاد اللبناني قائم على الدولار فأن اسعار الفائدة بالتالي مرتفعة فكانت الهجرة لرووس الاموال اليمنية كبيرة الى لبنان فبلغت قيمة النقد الاجنبي التي اودعتها البنوك اليمنية حوالى 240 مليون دولار امريكي، وهو ما يمثل% 20 من اجمالي ودائع النقد الاجنبي خارج اليمن في 2019م [5] كما ان جزء منها كانت اعتمادات مستندية من شروط الوديعة السعودية عام 2018 ان يتم فتح الاعتمادات المستندية عبر البنوك اللبنانية

و ان استمرار المصارف اللبنانية في عدم الافراج عن الاموال لحد الان يعد مخالفاً للقوانين الدولية

حيث ان تعثر لبنان في سداد حقوق اموال المودعين اضاف للازمة اليمنية أزمة أخرى ذات ابعاد انسانية واقتصادية

هناك تحديات كبيرة تواجة البنك المركزي اليمني –عدن نتيجة عدم استقرار الاوضاع الداخلية، حيث ان البنك المركزي يحاول تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال اصدار العديد من القوانين الجديدة للبنوك التجارية والاسلامية ومحلات الصرافة التي بعضها سوف تبدأ بالتطبيق في بداية عام 2023م

اما سعر فائدة الاقراض محررة تحدده البنوك وفقا لعملها ،مما ساهم في عدم قيام المنشآت الصغيرة بالمجازفة بالاقتراض في ظل بيئة اعمال غير مستقرة وبخاصة عدم ثابت سعر الصرف والتقلبات الحادة بالاضافة الى الاوضاع السياسية

المبحث الثاني

السيولة النقدية ودورها في تحديد رؤية القطاع الخاص

أن تجميد كثير من أصول البنوك التجارية بالريال اليمني في أذونات الخزانة الغير قابلة للتسييل من قبل البنك المركزي صنعاء وكذلك البنك المركزي عدن ،وايضاً عدم تحرك الارصدة الجارية سواء بالعملة

المحليــة او الاجنبيــة ، فــان القطاع الخــاص أصبح يعانــي من البحث عــن أموالة والجــدول(2) التالــي يبين لنــا الســيولة التي لدى البنــوك وقدر الامــوال المحتجزة لدى البنــك المركــزي اليمنــي -صنعاء

جدول (2) الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية
خلال الفترة من 2014-2021م. بالمليون ريال يمني

السنة	النقد المحلي	ارصدة لدى البنك المركزي	الاجمالي	الاصول في البنوك الخارجية*
2014	44021.0	258205.5	302226.5	243023.1
2015	30596.3	353255.1	383851.4	210521.9
2016	27210.7	413160.4	440371.4	256610.9
2017	63412.3	508369.0	571781.3	253964.9
2018	71789.5	564838.0	636627.5	288383.4
2019		560597.6	675499.0	316898.9
2020	-	620.6	-	-
2021	-	688.0	-	-

المصدر: البنك المركزي اليمني -صنعاء م 2014-2019 البنك المركزي- عدن من 2020-2021م *
يتضمن اصول خارجية بالدولار نقد اجنبي.
(-) معلومات غير متوفرة.

شكل (2) الميزانية الموحدة للبنوك اليمنية خلال الفترة 2014-2021م.

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي صنعاء وكذلك البنك المركزي عدن.

حيث أن اســتمرار البنــك المركزي اليمنــي –عدن في عدم الافــراج عن الارصدة المجمــدة يجعل البنوك التجارية والاسلامية لا تمارس نشــاطها في تمويل الاســتيراد، وعليــه علــى البنــك المركزي ضخ ســيولة فــي القطــاع البنكي عبر الافــراج عن الحســابات المجمدة وعبر التفاهم مــع البنك المركزي اللبناني فــي الافراج عن اموال البنــوك اليمنيــة والتــي اصبحت بحكــم الازمــة اللبنانيــة المالية مجمــدة منذ عام 2019م

كمــا أن انكمــاش الاقتصــاد الوطني نتيجــة الحرب مع شــحة الســيولة وجائحة كورونــا وعقبهــا الحــرب الروســية الاوكروانيــة جعــل الاقتصــاد اليمنــي يعاني من أزمــات متتاليــة . ولقد كانت اجابــات المبحوثيــن اشــارة اســتمرار أزمة الســيولة في ظل ســيطرة محلات الصرافــة علــى الــدورة النقدية

الا انــه بتطبيق منصــة Refinitive الالكترونية الدولية، للعملات بالمزادات بــدأ البنك المركزي في اغســطس 2021 م اغسطس في ضخ الســيولة النقدية من العــملات الاجنبيــة ،في القطــاع البنكي لتمويل الاســتيراد ،و ان المــزادات قد خلقت هدوء نســبي في اســعار الصرف وتوفيــر العــملات الاجنبية الــى القطاع البنكــي، ولكنهــا تتم عبر وســيط ثالث والــذي يوفــر الســيولة مــن العملــة الوطنيــة وهي مــحلات الصرافــة التي اســتحوذت على نشــاط البنوك التجارية من بدايــة انهيــار النظام المالــي ، الا انهــا مازالت البنــوك التجاريــة لم يعاد لهــا الثقة بســبب الشــروط التي يجب توفرها لدخــول المزاد بحســب اجابات البنوك محل الدراســة

وكمــا توجــد عقبــات أمــام القطاع الخــاص فــي تحويــل الامــوال النقدية الســائلة بين المناطق المحررة ومناطق ســيطرة الحوثــي، مما أدى بــدورة الى تنامي نشــاط الســوق الســوداء ، وان خــروج 300 مليــار ريال مــن القطــاع المصرفــي 2016م بدايــة الحــرب يعــد كارثــة اقتصاديــة، واتجاهها نحو الاقتصــاد الغير رســمي ممــا ادى الى تراجــع ارصــدة الســيولة النقدية لدى البنــوك التجاريــة[6] ودخــول محلات

الصرافة في نشاط المضاربة بالعملة الوطنية بشكل غير قانوني ، وكذلك البنوك لحقت بها في ممارسة هذا النشاط الغير مراقب.ان استمرار انشطار البنك المركزي الى بنك في صنعاء واخر بعدن قد عمق من أزمة السيولة منذ سبتمبر 2016م ،مما خلق تضارب في السياسة النقدية في بلد واحد جغرافياً ومنقسم سياسياً ولقد اعاقت الخلافات بين البنكان الجهود التي بذلت للتخفيف من أزمة السيولة وبذلك اصبح القطاع البنكي بين صنعاء وعدن مشتت حول الرقابة المالية وتنفيذ السياسة النقدية لاي منهما

ان الاصول النقدية المتراكمة ظلت محجوزة ،فلا يسمح للبنوك باستخدامها لحد الان لتسوية المسحوبات من قبل العملاء، فلا بنك صنعاء يسمح لها بالتحويل ولا بنك عدن كذلك و مازالت مجمدة في اذونات خزانة بصنعاء ، حيث تمتلك البنوك التجاريةوالاسلامية مانسبته% 72 اموال مستثمرة في اذونات الخزانة والبنوك الاسلامية في الصكوك الاسلامية. ولقد حثوا البنوك محل الدراسة الافراج عن الاموال المحتجزة منذ الحرب في البنك المركزي اليمني صنعاء والذي يمثلة البنك المركزي اليمني –عدن لاعادة الدورة النقدية الى مسارها الطبيعي

ولتعزيز السيولة طبع البنك المركزي اليمني –عدن1.7 ترليون ريال عام 2019م ويوجد 200 مليارريال احتياطي [7] توزيعها على دفعات لغاية نهاية عام2021م ولكن انتجت العكس هو تدهور القوة الشرائية للريال اليمني ، حيث استبدال التالف في المناطق المحررة ،الاانه لم يقدر استبدالها في مناطق سيطرة الحوثي بل منع تداولها. ان وضعية السياسة النقدية كانت مقسمة حيث مؤشر الاستقرار النقدي والذي يقارن معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ،نلا حظ هناك تراجعاً في الناتج المحلي الاجمالي ، بسبب توقف الاعمال الانتاجية بالمصانع. ايضا زيادة حجم النقد يكون في علاقة طردية مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي ان مايحدث في البلاد هو العكس زيادة حجم النقد وتناقص الناتج المحلي الاجمالي

وتشير التقديرات ان حجم السيولة النقدية للعملة الوطنية خارج القطاع البنكي ارتفع من810.9 مليار ريال عام 2014 الى 1,673مليار ريال عام 2017م وارتفع في عام 2018م الى% 20%[8]

المبحث الثالث

◄ العلاقة بين القروض المتعثرة ورؤية القطاع الخاص

تعد القروض ركيزة اساسية لادارة العجلة الاقتصادية وفي تأسيس المشاريع المتوسطة والصغيرة والتي تخلق فرص العمل بالمجتمع،وعلية فأن استمرار الحرب باليمن قد جعل الكثير من المشاريع الصغيرة متعثرة ففي اليمن 5 ترليون ريال هي اصول مصرفية في حكم الودائع ومدخرات عملاء ومودعين في البنوك متعثرة سواء من البنك المركزي الذي لم يفرج عنها او البنوك التجارية والاسلامية واصبحت قيود دفترية[9] مما زاد من تراجع الثقة في العمليات المصرفية الرسمية ومن انخفاض الودائع في البنوك ،بالتالي عدم منح اي قروض الابضمانات% 100. وأكد ذلك اجابات العينة الدراسة ان ضعف القضاة وطول الاجراءات في التقاضي والضبط الامني من قبل الاجهزة الامنية قد ساهم في فقدان الكثير من القروض التي كانت بحوزة العملاء واصبحت ديون معدومة

وبحسب تقرير صندوق النقد العربي انخفضت التسهيلات الائتمانية في 2020م لتقل عن% 10.0 مقارنة مع دول الجوار التي وصلت الى% 14ولذلك خرجت البنوك اليمنية من مؤشرات السلامة المصرفية ولم يشملها التقرير[10]ومن حيث حجم الائتمان احتلت اليمن المرتبة الاخيرة في الدول العربية% 5.6 .[11].

ووصلت القروض المتعثرة الى% 52.5من مجموع القروض في نهاية 2017م وهي عبارة عن ضمانات وحسابات حكومية ولذلك فان المنشآت الصغيرة لاتستطيع الاستدانة من البنوك ولا تستطيع تطوير أنشطتها الاقتصادية حيث السياسة الاقراضية تكاد منعدمة باليمن، نظراً لكثرة القيود وتعقد الاجراءات وشحة السيولة لذا القطاع البنكي في ظل ظروف الحرب، مما يضعف نشاط اداء الانشطة الانتاجية، لذا يجب استخدام التمويل البديل لتوفير المزيد من الاموال

للمنشـآت الصغيـرة. على البنـوك ان تقـوم باعـادة جدولـة الديـون وتمديد فترة السـداد كي لا تتراكـم الفوائد على المنشـآت الصغيرة

عظيمـة لتعزيز وضعية الـبلاد ويعطيها مكانـة دوليـة فـي تأميـن الحمايـة والامن للتجـارة الدولية التـى تمر عبر بـاب المنـدب ،وان اي سـيطرة لدول

وكانت ثـورة الربيع العربـي 2011 قد شـرعنت اليمن للتدخل الخارجي بشـكل مبا شر

ان تدخـل الاطراف الاخـرى الاقليمية

شكل (3) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الاداء الصناعي 2020م.

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2019	
		عربياً	دولياً		
الإمـارات	0.0892	1	35	37	↑
السـعودية	0.0837	2	37	39	↑
قطر	0.0633	3	45	47	↑
البحريـن	0.0577	4	51	53	↑
الكويـت	0.0523	5	55	57	↑
المغـرب	0.0406	6	61	61	----
عُمان	0.0369	7	63	68	↑
مصـر	0.0366	8	64	64	----
تونـس	0.0353	9	67	67	----
الأر د ن	0.0280	10	76	76	----
لبنـان	0.0163	11	94	94	----
الجزائـر	0.0139	12	98	96	↓
فلسطين	0.0095	13	112	111	↓
سوريا	0.0084	14	116	117	↑
اليمـن	0.0029	15	140	138	↓
العراق	0.0007	16	147	147	----

المصدر: مؤشر تنافسية الاداء الصناعي لعام 2020م منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

المبحث الرابع

العلاقة بين الاوضاع الامنية ورؤية القطاع الخاص

شـكل دخول البلاد فـي دوامة الحرب وعدم الاسـتقرار حيث مرت اليمن بعدة مراحل من دولة فاشـلة Failed state فـي 2012م الـى لا دولة بحلـول عام 2015 م ، وان الموقـع الجوسياسـي جعـل اليمـن تعيـش منـذ 1967 فـي دوامة الصـراع الاقليمـي والدولي

بمـا ان الموقـع الجغرافـي يعتبـر مصـدر التأثيـر والنفـوذ الـذي يمكن لليمن التأثيـر فيه عالميـاً ،وان مضيق بـاب المنـدب يعطـي اليمـن فرصـة

غير اقطـار مجلس التعاون السـعودية والامارات سـوف يعرض تلك الدول الى أزمـات اقتصادية فـي نقـل الطاقة الى الاسـواق الاوروبية وامريكا الشـمالية فمـن مصلحة تلـك الدول الحفـاظ على الامـن والاسـتقرار ولـو على حسـاب اليمـن ذاتـه وتمزقة[12]

وهنـاك ارتبـاط وثيقـاً بيـن الامن والاسـتثمار وبيـن الموقـع الجغرافي والصراع الاقليمـي والدولي حول اليمن حيـث دخـل التدخـل الخارجـي بحجة مكافحة الارهـاب والقرصنـة في خليج عـدن وبحر العـرب وسـعت كل القوى مـن بعد حرب الخليـج الثانية1991 الى الانتقام مـن النظـام السياسـي باليمن

لتعزيز مكانتها فـي مواجهة قوى دولية باليمـن حيـث كان التدخـل لاعتبارات مذهبية لعمل توازن قـوى بالاقليم جعل اليمن ضحية الصـراع الدولي، وبالتالي أصبحـت بيئـة طـاردة لاي مشـاريع اسـتثمارية نتيجـة النزاعـات الداخلية والتـدخلات الخارجيـة[13] ان الهروب القسـري للاسـتثمارات باليمـن في ظل بيئـة اعمال فيهـا تحديات كثيـرة جعل اليمـن في ذيـل القائمة في المؤشـرات العالميـة لـذا تم نقل كثيـر من رؤوس الاموال اليمنية الـى دول الجوار ومصر وتركيا فـي اماكن اكثر امناً واسـتقراراً ،اما على مسـتوى الاستثمارات الاجنبية ونظـرا لتدهور بيئـة الاعمـال ومناخ الاسـتثمار غادرت اغلب شركات النفط

ونتيجة استمرار الحرب منذ عام 2015م سرحت الكثير من المنشآت الاعمال اكثر من 40% من العمالة وكان التأثير على منشآت الاعمال الصغيرة أكثر ضرراً [14]

كمان ان تعدد الجبايات وعدم وجود سلطة مالية موحد زاد من اشكالية المنشآت الصغيرة من فرض رسوم وضرائب مزدوجة .و مع استمرار الحصار على الموانئ اليمنية ظل الحصار عائقاً اضافياً على المنشآت الوطنية في استيراد المواد الخام ،واصبحت التكاليف عالية نتيجة المخاطر للموانئ اليمنية ،مما يضطر المنشآت الوطنية الى دفع رسوم جمركية مزدوجة ومضاعفة مما يساهم في رفع تكلفة المنتج الوطني. وكما ان عمليات التفتيش التي تتم في جيبوتي وميناء جدة جعل الرأسمال الوطني يغادر الوطن [15] لانه يأخذ فترة نصف شهر حتى تفتش ويصرح لها دخول الموانئ اليمنية

ان التضييق على القطاع الخاص جعل الاستثمار في اليمن محفوفاً بالمخاطر من حيث الاتي:

1. ارتفاع تكاليف التأمين مقارنة بدول الجوار
2. التدهور المستمر في العملة الوطنية يعرض المنشأت للخسائر الدائمة
3. الحصار على مدخلات الانتاج والمحروقات
4. المناخ الاستثماري الغير ملائم.

هناك هروباً منظماً ومخططاً له ،مما اسفر عن خسارة اليمن مائتان مليار دولار اصبح يستثمر في دول الجوار، ويعد الامن والامان ركيزة اساسية في جذب الاستثمار. وان افتقار اليمن الى وجود مؤسسات الحوكمة والتدخل الحكومي في القطاع الخاص ، سهل عملية غسيل الاموال وتهريبها للخارج في ظل ضعف المنظومة الامنية والرقابية

المبحث الخامس

◄ العلاقة بين زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورؤية القطاع الخاص.

بحسب توقعات صندوق النقد العربي سيشهد الوضع الاقتصادي مزيداً من التحديات لعدم وجود بيئة محفزة للتعافي في الاقتصادي الوطني نتيجة المعوقات التالية:

1. تراجع اداء مختلف القطاعات الاقتصادية.
2. توقف تصدير النفط من الموانئ اليمنية بفعل تهديدات الحوثي.
3. انخفاض مستوى المنح والمساعدات الخارجية نتيجة حرب اوكرانيا.

من الانشطة الاقتصادية التي يمكن تساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي هي التقليدية مثل الزراعة البناء والتشييد ،التعدين. مع استمرار غياب القطاع الصناعي في مشاركتة في الناتج المحلي الاجمالي

شكل (4) معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي%.

المصدر : مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

من الشكل رقم (3) ولمدة ثلاث سنوات سنتان متوقعة وسنة ماقبلها يلاحظ في الدول التي شابه وضعها اليمن هناك تراجع في اليمن واضح بين عامي 2021-2022 اما عام 2023 في امكانية لتحسن الاوضاع في اليمن في حالة ايقاف عجلة الحرب

جدول (3) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
7.0	1.0	-5.00	2.1	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد الى مصادر وطنية واقليمية ودولية.

من الملاحظ من الجدول (3)ان الناتج المحلي الاجمالي كان سالباً طوال الاعوام من 2014 لغاية 2017 مما يعني انة لا يعكس تحسن الوضع الاقتصادي بشكل حقيقياً وانما عكس الوديعة السعودية ومالعبتة في استقرار نسبي في عام 2018 حيث نمو الناتج المحلي كان ايجابياً في ظل وجود الدعم الغير محدود من السعودية في مامثلته الوديعة بلمياري دولار، ومالبث ان تغير بعد نفاذ الوديعة في الاعوام 2019 حيث كان النمو سالباً وفي عام 2020 كان ضعيفاً بسبب جائحة كورونا، ثم الاعوام التي عقبها كان هناك تحسن طفيف ولكن في عام 2022 يتوقع الى يعود الى السالب بسبب الحرب الاوكرانية منذ ابريل من نفس العام كما ان مرور العالم بازمة ركود اقتصادي وتوقف المنظمات التي تقدم الدعم والمساعدة نتيجة الحرب وتوجه المساعدات الى اوكرانيا

ان الاقتصاد اليمني يمر بمرحلة حرجة وهناك صعوبة بالنهوض بالوضع الاقتصادي في ظل تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي ، لان البلاد بسبب الثلاث الهدنات جعلت البلاد تعيش وضعاً لا سلم ولا حرب ،مما يؤثر على دخول القطاع الخاص مساهماً في خلق قيمة اضافية للاقتصاد الوطني نتيجة ضابية الوضع

ان الناتج المحلي الاجمالي دائما سلبي نتيجة توقف الانشطة الانتاجية بسبب الظروف الامنية ان سلسلة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد اليمني سواء داخلية ام خارجية صراع داخلي ثم جائحة كورونا ثم حرب اوكرانيا وروسيا جعلت الاقتصاد هشاً اما نسبة الاستثمار الخاص من

شكل (5) الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2014-2021.

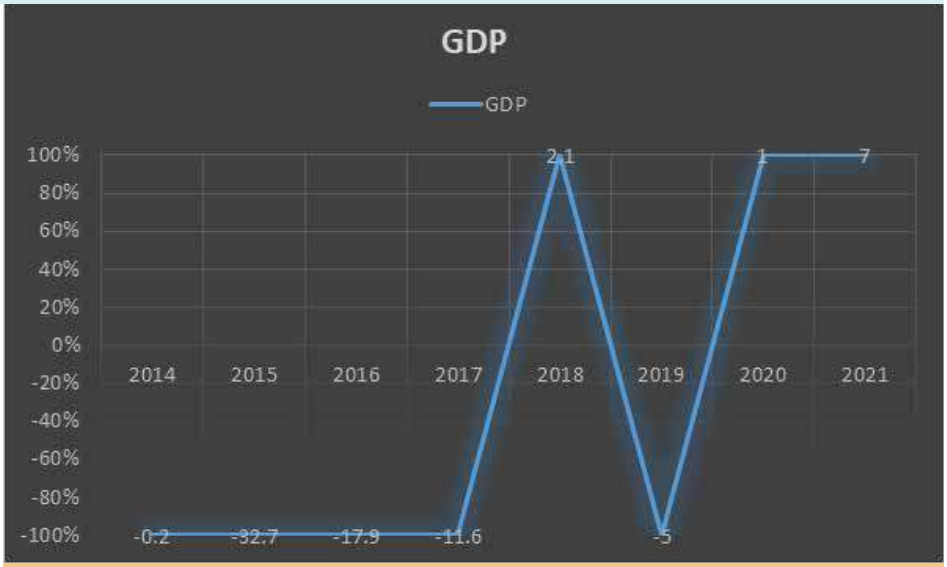

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير صندوق النقد العربي.

شكل (6) اتجاهات النمو في اليمن مقارنة بالمعايير الاقليمية والعالمية.

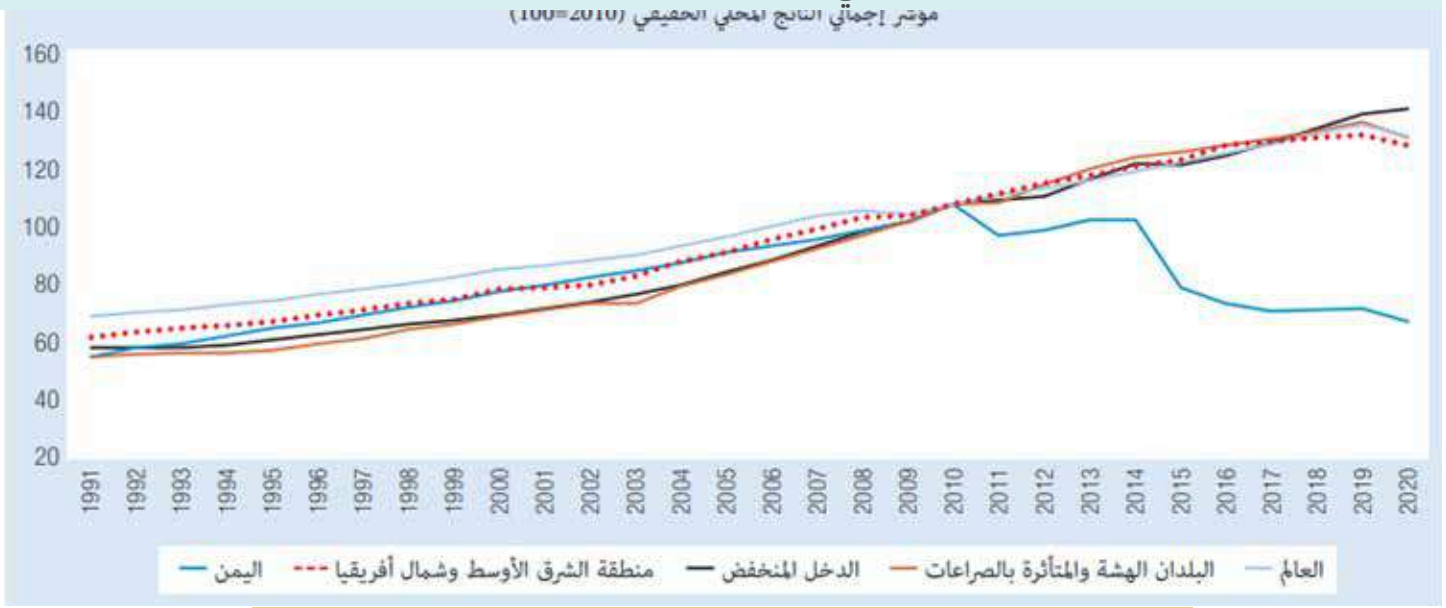

المصدر: البنك الدولي 2022.

الناتج المحلي الاجمالي شهدت انخفاضاً حاداً من 12.9 الى 2.7 بنسبة وقدرها 12%- نظرا لظروف الحرب التي تعيشها البلاد[16] بحسب الشكل(7) التالي:

التنمية

2. تمويل المؤسسات المالية الوسيطة والمتخصصة
3. تشجيع تأسيس البنوك الجديدة.

لقد اصبح القطاع البنكي مزدوج

الاستيراد

B. انخفاض الصادرات وزيادة الاستيراد بالعملة الاجنبية زيادة خدمة اعباء الدين يؤدي الى عجز في الحساب الجاري وتعجز الدولة

شكل (7) نسبة الاستثمارات الوطنية الخاصة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2014-2020 %.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2020 التقرير الاقتصادي والاجتماعي

المبحث السادس

◄ اصلاح الهياكل في القطاع البنكي ورؤية القطاع الخاص.

يسهم البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال القروض التي يقدمها الى المنشآت والمشاريع والشركات العاملة في الاقتصاد الوطني وبذلك فهي ترتبط بالهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني وان ضآلة مرونة العرض من اجل الانتاجي وزيادة الميل الاستهلاكي عن طريق تمويل العمليات الاستثمارية والانتاجية عبر الاصدار النقدي والذي ينطوي على مخاطر التضخم، كما ان انتقال البنك المركزي من الوظائف التقليدية الى الوظائف التنموية يتطلب الامر تغيير واصلاح هياكل البنك المركزي اليمني من خلال الاتي[17]:

1. المساهمة المباشرة في عملية

بين البنك المركزي اليمني –عدن والبنك المركزي اليمني –صنعاء بحكم اختلاف السياسات النقدية المتبعة وكذلك الاجراءات والقوانين المطبقة على البنوك مما جعل القطاع البنكي يعيش حالة تخبط واضحة وبالذات البنوك التي مراكزها صنعاء .وان التغيير في الهيكل الاقتصادي يعتمد على امران وهما:

1. سعر صرف العملة الوطنية

ان استمرار العجز في الحساب الجاري نتيجة زيادة الاستيراد وتراجع حجم الصادرات يعني زيادة الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الوطنية بسبب زيادة المعروض منها:

A. اذا كان سعر الصرف مرنا فان اي عجز حكومي سوف يقود الى هبوط سعر الصرف في البلاد نتيجة العجز وبالتالي ارتفاع فاتورة

عن خدمة الدين (فوائد واقساط على القروض وينتج عنه عجز في حساب رأس المال والذي يولد عنه العجز في ميزان المدفوعات B.O.P)وبالتالي الانعكاس على قيمة العملة الوطنية

2. ميزان المدفوعات

يعاني ميزان المدفوعات من عجز مزمن منذ قيام الوحدة 1990م ،وهناك تشوهات في الميزان التجاري ولقد حقق فائضا فقط في الاعوام 2005-2006م نتيجة زيادة حجم صادرات النفط وارتفاع الاسعار العالمية ،وان اعتماد اليمن على تصدير النفط والغاز77% ،وانقطاعها منذ الحرب 2015م ، حيث قد اوصل العجز في الحساب الجاري 90%[18] وبدأت العجوازات منذ عام 2007 م ولغاية الان .فان العجز المتزايد وكذلك في الميزانية العامة هما سببا رئيسا في

التضخم بالاقتصاد ،ولقد اثر الامر على الواردات فقد تقلصت في عام 2016م ولقد ارتفعت بحكم الوديعة السعودية في 2018م، كما ان تراجع تحويلات المغتربين وكذلك جائحة كورونا وغياب الاستثمار الاجنبي المباشر والقيود على الحولات الخارجية الواردة لليمن قد اسهمت في زيادة العجز. كذلك ان اختلال ميزان المدفوعات نتيجة التوسع في الانفاق في بند الرواتب ويتجه هذا الجزء من الزيادة في الطلب الكلي الى احداث زيادة في عمليات الاستيراد للسلع والخدمات والجزء الاخر الى ينفق في الاقتصاد الوطني ولكنه لا يوجه في اتجاهات استثمارية بل ان حجم الاستهلاك المحلي كبير لذلك كانت الحكومة تغطي العجز عبر الاقتراض من البنك المركزي او التمويل عبر طباعة الاوراق النقدية

لقد اصبح من الضروري تغيير هياكل القطاع البنكي ،على ان تبدا الامور التالية:

اولا: اصلاح اوضاع البنك المركزي اليمني وبالذات وحدة جمع المعلومات ويتم ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص في البنوك من خلال استخدام الدفع الكتروني من اجل تقليص العرض النقدي اوراق البنكنوت ويتم دفع الرسوم الجمارك الكترونيا عن طريق منصات البنوك بدلا من محلات الصرافة. حيث ان كثير من دول العالم قد تخلت عن الدفع عبر الوسائل التقليدية ،لان الاموال تكون مراقبة واكثر امناً كما انه يوفر الجهد والوقت للعملاء

وتم الاشارة من قبل العينة المبحوثة من البنوك ان ضعف شبكة الانترنت عند معظم السكان حيث الخدمة بطئة ومتقطعة ادت الى عرقلة استخدام التطبيقات المصرفية وكذلك الدفع الكتروني في المدن والارياف ا ليمنية

ثانيا: قطاع الاشراف والرقابة يعد مهما اصلاحه من خلال تفعيله من اجل تعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي بحيث يصبح قادرا على المنافسة والقيام بدورة في النشاط الاقتصادي من خلال الاتي:

3. تطبيق المعايير والمبادئ الدولية لرفع كفاءة القطاع البنكي
4. استخدام الادوات والاساليب الرقابية الحديثة
5. التركيز على التدريب المستمر للموظفين القائمين على عملية الرقابة والاشراف

ولقد بينت العينة المبحوثة ان هناك ضعيف كبير في الاشراف والرقابة من قبل البنك المركزي اليمني –عدن وكذلك عدم التزامة بتطبيق الاجراءات والتدابير الصادرة عنه

ثالثا: اعادة هيكلة البنوك التابعة للقطاع العام اصبح امر حتميا مالياً واداريا ، في ظل خلق تكون منافسة مع البنوك الخاصة كما اصبحت ظاهرة الاندماج ضرورية نظرا لصغر حجم راسمال البنوك اليمنية

رابعاً:الانتقال من هيكل الودائع الذي يهيمن على القطاع البنكي الخاص الى تنويع المحفظ الاستثمارية وتطوير انظمة المخاطر وتبني معايير مكافحة غسيل الاموال وكذلك تبني معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتطبيق معايير بازل في كفاية رأسمال البالغة% 10.5 في حدها الادنى ،كما ان تحرير سعر الفائدة وعدم فرض سقوف لسعر الفائدة للاقراض نظرا لانهيار العملة الوطنية، كم يعد نظام الاحتياطي القانوني ان رفع نسبتها الى % 25 من قبل البنك المركزي اليمني –عدن قد يحد من السيولة وهي في الاساس منعدمة في البنوك التجارية مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل سلبي[19]

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج وهي التالية:

البنك المركزي اليمني- عدن

1. استمرار احتجاز ودائع البنوك اليمنية في البنك المركزي اليمني، يفقد فوائدهاوقيمتها في ظل ضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية وعدم اعادة استثمارها في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يضعف الثقة في القطاع ا لبنكي
2. ظهور نظامان نقديان باليمن مختلفان ،مما يجعل هناك صعوبة في فتح الاعتمادات المستندية في ظل نفاذ الاحتياطي النقدي من العملات ا لاجنبية
3. تحديث البنية التحتية والخدمات الرقمية للبنك المركزي اليمني وكذلك القطاع البنكي
4. ان التعامل بالمزادات من اجل تحقيق السيطرة على السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته الصحيحة بالموازنة العامة للدولة والانفاق الاستهلاكي، وهذا على مدار عام بتطبيقها لم يتحقق الهدف المرجو منها

القطاع الخاص

5. اربـاك المنشـآت الوطنية التي تسـتورد المواد الخـام من الخارج بسـبب عدم اسـتقرار العملة الوطنية،مما يتسـبب في رفـع تكلفة المنتج الوطني، وبالتالي اغلاق المنشـآت الوطنية

6. صعوبـة نقل الاموال داخليا نتيجة فرض عملات 100%والاجراءات في مناطق سـيطرة الحوثـي والاجراءات المقابلة فـي المناطق المحررة جعلت القطـاع المالي الحلقة الاضعف

7. محدودية مصادر التمويل للمنشآت الجديدة والقائمة.

اقتصادية وسياسية

8. الناتـج المحلـي الاجمالي بالاسـعار الثابتة في هبوطاً حـاداً، مما يعني زيـادة من الازمـات الاقتصادية

9. تـدخلات الخارجية في الشـأن اليمني من حـروب وصراعات دائمة جعل بيئـة الاعمال طاردة

التوصيات:

خرجت الدارسة التحليلية بالعديد من التوصيات الاتية:

البنك المركزي اليمني- عدن

1. الافـراج عـن الودائع المحتجزة لـدى البنك المركـزي اليمني لكي يتم اسـتعادة الثقة في القطـاع البنكي

2. معالجـة الانشـطار او التباين بين بنكي عدن وصنعاء حول تنسـيق السياسـات فيما يتعلق بالسياسة النقدية

3. ضـرورة خلق مناخ مسـتقر من النواحـي الاقتصاديـة والقانونية والسياسـية من أجـل تطور القطـاع البنكي

4. اعـادة هيكلة قواعد البيانـات للبنك المركزي اليمنـي –عدن ومنح صلاحيات اكثر لفـروع البنك المركزي

القطاع الخاص

5. ان الجهـاز المصرفـي هو الاداة التنفيذية للسياسـة النقدية لذلك لم تتطـور موجوداته ولم يزيد راسـماله طوال ثمان سـنوات لابد من اعادة الـدورة النقدية له لادارة عجلـة التنمية الاقتصادية

6. اعادة الثقة بين الجمهور والقطاع البنكي .

7. تعزيـز البنيـة التحتية الرقميـة للقطـاع البنكي في ظـل العراقيل الموجـودة فـي نقل الامـوال بين مناطـق البلاد

8. عـدم اغفـال البعد المالي في اي حلول سياسـية بالـبلاد واعطائها الاهمية الاكبر

9. اعـادة النظـر فـي القوانين وتعديـل التعليمـات بمـا يتواكب مع المتغيـرات الدولية

المراجع:

1. وزارة التخطيـط والتعـاون الدولـي(2019) مؤشـرات اهداف التنميـة المسـتدامة في الجمهوريـة اليمنيـة 2016-2018 ، الجهاز المركـزي للاحصاء ،صنعـاء،ص 128.
2. اتحاد المصـارف العربي ، تطور القطاع الخاص ركيزة أساسـية لاصلاح الاقتصاد العراقي ، 2022،ص3.
3. الكمالـي ، فاروق مقبل (2022) اليمـن : القطاع المصرفي... في رحـى بنكين وعزلة دولية ،يمن فيوتشـر
4. وزارة التخطيـط والتعـاون الدولـي (2016)قطاع الدراسـات والتوقعـات الاقتصاديـة، المسـتجدات الاقتصاديـة والاجتماعية في اليمـن ، الديـن العام في اليمـن، العـدد 15،يونيو
5. مركـز صنعاء للدراسـات الاسـتراتيجية (2016)الانهيار المالي في لبنـان يخنق حركـة أموال البنـوك اليمنية
6. المسـلمي، فارع(2019)خطـوة ضروريـة لاسـتئناف الـدورة الماليـة الرسـمية وتحقيـق أسـس الاسـتقرار الاقتصـادي، مركز صنعاء للدراسـات الاسـتراتيجية
7. مجموعـة البنـك الدولي ، تقرير يرصد الاوضـاع الاقتصادية في اليمن، شتاء 20019 ،ص 8.
8. مجموعـة البنـك الدولـي ، تقريـر موجـز يرصـد الاوضـاع الاقتصاديـة، خريـف 2018، ص 3
9. نعمان،خالـد عبـد الواحد(2021)مشـكلات وتحـديلات مابعـد الحرب فـي اليمن والجهود التـي تبذل في تقديم الخيـارات والحلول لمواجهتها ، اغسـطس ورقـة عمل ،ص 3
10. صنـدوق النقـد العربـي (2021) التقرير الاقتصـادي العربي الموحد،ص
11. اتحـاد المصـارف العربيـة،دور القطـاع المصرفـي العربي والقطـاع الخاص في دعم الاقتصادات العربيـة ، العدد 464،ص 2
12. أبو زيـد، أحمد محمد،(2011) معضلة الامـن اليمني- الخليجي دراسـة في المسـببات والانعكاسـات والمـآلات، مركز دراسـات الوحـدة العربية
13. القاضي،محمـد حسـن (2017) الـدور الايرانـي فـي اليمن وانعكاسـاته علـى الامـن الاقليمـي، المعهـد الدولـي للدراسـات الايرانيـة،ص 30.
14. مركـز صنعـاء للدراسـات الاسـتراتيجية، (2019) أولويات لتعافـي القطاع الخاص في اليمن : اصلاح بيئة الاعمال والاسـتثمار
15. Private sector engagement in complex emergencies: Case studies from ODI,2017.
16. وزارة التخطيـط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسـات والتوقعات الاقتصاديـة، المسـتجدات الاقتصادية والاجتماعية فـي اليمن، العدد 73، 2022،ص 15.
17. العشـماوي، شـكري رجب، العلاقـة التبادلية بيـن المصارف المركزيـة والحكومات، دائرة الماليـة ، حكومة دبي،2020،ص 16-17.
18. مجموعـة البنك الدولي ، اليمن ، تقريـر موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية ، خريف 2018.
19. قـرار البنـك المركـزي اليمنـي –عـدن 2022/2/9 الصادر بتاريـخ 21.3.2022.

تأثير عدم الاستقرار في اليمن على مستوى الحياة

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

إن غياب الاستقرار في اليمن منذ عام 2011 وحتى 2025 ترك آثارًا عميقة ومركبة على مستوى الحياة اليومية وقد أصبح اليمنيون يعيشون في ظل أزمات متعددة ومركبة أمنية، إنسانية، اقتصادية، واجتماعية وغيرها كثير. ولا يمكن تحسين مستوى الحياة إلا من خلال حل سياسي شامل يؤسس لسلام دائم ويضع خطة وطنية شاملة للتنمية و التعافي

◄ بدايات عدم الاستقرار:

أن قيام ثورة الشباب في عام 2011 قد أدت إلى اسقاط النظام ولم تؤسس لنظام بديل أفضل واوجدت حالة من التنافس على السلطة وفتحت الشهية للاستيلاء على مؤسسات ومقدرات البلاد حيث دخلت البلاد في حرب أدت إلى انقسام سياسي واقتصادي وأمني خطير والى فشل وانقسام مؤسسي

وأمني واسع النطاق بسبب الحرب الدائرة منذ عام 2015 وكانت الأزمة الأمنية الشاملة هي سبب ونتيجة لغياب الاستقرار في البلاد ومؤثر أساس على مستوى الحياة

◄ الانهيار الاقتصادي:

- انهيار العملة وارتفاع الفقر حيث فقد الريال اليمني أكثر من 80٪ من قيمته مما قلل القوة الشرائية للعملة وأدى لارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق.

- يعتمد ٢٤ مليون يمني (٨٠٪ من السكان) تقريبا على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

- تدمير القطاعات الإنتاجية وتوقف تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال مما أفقد الدولة مصدر دخل رئيسي.

- أزمة المالية العامة وعدم القدرة على دفع الاجور بانتظام

- تدمير وتهالك البنية التحتية الاقتصادية وتوقف النشاطات الخاصة

- توقف الاستثمار العام والخاص والحد من فرص العمل وفقدان الدخل

- الاعتماد الخطير على الخارج مثل تحويلات المغتربين (٤٠٪ من الناتج المحلي) والمعونات الدولية والمنح

◄ انهيار الخدمات العامة:

تسببت فترة عدم الاستقرار في انهيار شبة تام للخدمات الأساسية للسكان كانهيار خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والتعليم والصحة بشكل شامل لكل البلاد مما تسبب في عودة مستوى الحياة عقود إلى الوراء وأثر بشكل خطير على مستوى مؤشرات جودة الحياة إلى أدنى درجة على مستوى العالم

◄ الأزمة الإنسانية وازمة الأمن الغذائي:

تمر البلاد بأزمة إنسانية هي الأولى على مستوى العالم بسبب سيادة الحرب وعدم الاستقرار حيث يعاني السكان من أزمة إنسانية مركبة حيث يحتاج أكثر من 24 مليون نسمة لمساعدات إنسانية لحفظ الحياة، وتعاني حوالي 62٪ من الأسر اليمنية من انعدام الأمن الغذائي، ويتوقع إصابة أكثر من ٦٠٠ ألف طفل بسوء التغذية الحاد بنهاية ٢٠٢٤، خاصة في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا ما بالك ببقية مناطق البلاد كما يعاني حوالي نصف مليون شخص من المجاعة

إن الأزمة الإنسانية وازمة الأمن الغذائي تزايدا تعمقا مع استمرار حالة عدم الاستقرار

◄ وما الحل:

في ظل تصلب مواقف أطراف الصراع وتحالفاتها وامتداد الأزمات في المنطقة إلى الشأن اليمني عبر تدخل بعض أطراف الصراع الداخلي إلى الخوض في الصراع الإقليمي فإن حالة عدم الاستقرار واثارها سوف تستمر إلى أجل غير محدد

أن سيادة السلام والحل السياسي ووقف الحرب حلول ستكون واردة في نهاية الصراع الدائر وكلما توصلت الأطراف إلى تفاهمات سريعا سوف ندخل في مرحلة تعيد أمل الاستقرار المنشود كخاتمة منطقية لكل صراع مهما طال أمده

◄ الحلول المأمولة:

- حل الأزمة الاقتصادية عبر إعادة بناء الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط ودعم القطاع الخاص الذي يوفر ٧٠٪ من الوظائف.

- الحد من التأثيرات الخارجية لحالة عدم الاستقرار والحد من تأثير الصراع الإقليمي (السعودي-الإيراني) لتمكين فرص الحلول المحلية.

- التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وازمة الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات اولا

- تمويل عاجل للحد من الأزمة الاقتصادية والازمة المالية لدفع الاجور وتوفير الخدمات الضرورية للسكا ن

- الدخول في حوار شامل لحل الأزمة السياسية وحل أزمة النظام ا لسيا سي

أن عدم الاستقرار في اليمن ليس بسبب الأزمة السياسية فحسب، بل دوامة مترابطة من المعاناة الإنسانية والانهيار المؤسسي، تتطلب نهجاً شاملاً يركز على الاقتصاد أولاً لأن مصير اليمن يعتمد على نهوض اقتصاده

AL ROBAIN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة